

العلاقات الأوروبية مع روسيا

تصوّرات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية

ستيفاني بيزارد (Stephanie Pezard)، أندرو رادين (Andrew Radin)،
توماس إس سزاينا (Thomas S. Szayna)،
إف ستيفن لارابي (F. Stephen Larrabee)



العلاقات الأوروبية مع روسيا:

تصوّرات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية

ستيفاني بيزارد (Stephanie Pezard)، أندرو رادين (Andrew Radin)،
توماس إس سزاينا (Thomas S. Szayna)،
إف ستيفن لارابي (F. Stephen Larrabee)

مُعد من أجل جيش الولايات المتحدة
تمّت الموافقة عليه للنشر العامّ؛ لا قيود على التوزيع

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني
www.rand.org/t/RR1579

البيانات الفهرسية الخاصة بهذا المنشور متوفرةٌ **في مكتبة الكونغرس**
تحت الرقم المعياريّ الدولي للكتاب كالتالي: ISBN: 978-0-8330-9637-1

تم النشر بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا.

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تُعِدّ حلولاً لتحديات السياسات العامة للمساهمة في جعل المجتمعات حول العالم أكثر أمانًا، وسلامة، وصحة وازدهارًا. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

ادعم مؤسسة RAND
وتبرع بمساهمة خيرية معفاة من الضريبة من خلال
www.rand.org/giving/contribute

www.rand.org

تمهيد

هذه هي الدراسة الثانية من سلسلة دراسات حول تأثير الأزمة الأوكرانية ونتائجها المحتملة على الأمن الأوروبي؛ حيث تم تقديمها في إطار مشروع تحت عنوان "الأمن في أوروبا في أعقاب الأزمة الأوكرانية: النتائج المحتملة على الجيش الأمريكي" (Security in Europe in the Wake of the Ukraine Crisis: Implications for the U.S. Army). تبحث هذه الدراسة كيف ترى الدول الأوروبية سلوك روسيا في أوروبا الشرقية والشمالية في أعقاب الأزمة الأوكرانية. وتركز على ثلاثة أسئلة تحليلية رئيسية، وهي:

- هل ترى الدول الأوروبية أن روسيا تمثل تهديدًا أمنيًا كبيرًا، وإذا كان الأمر كذلك، فما الجوانب التي قد تُشكل روسيا تهديدًا عليها؟
- كيف استجابت الدول الأوروبية حتى الآن لذلك – سواء كان ذلك بشكل فردي، أو من خلال الاتحاد الأوروبي، أو من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي؟
- كيف يمكن أن تتغير هذه السياسات إذا اتخذت روسيا خطوات أكثر عدوانية في المستقبل؟

لقد تم استخدام بروتوكولات حماية الأفراد في هذا البحث وفقًا للقوانين المناسبة ولوائح وزارة الدفاع الأمريكية التي تنظم حماية الأفراد. وتُعد وجهات النظر المقدمة من مصادر تم إخفاء هويتها من خلال بروتوكولات حماية الأفراد خاصة بهم وحدهم ولا تمثل السياسة الرسمية لوزارة الدفاع الأمريكية أو الحكومة الأمريكية.

تفحص الدراسات الأخرى في السلسلة أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، والقدرات الروسية، والعمليات الروسية في شبه جزيرة القِرم وأوكرانيا الشرقية، والآثار المترتبة على الجيش الأمريكي. وينبغي أن تكون هذه الدراسة ذات أهمية بالنسبة

لأولئك المعنيين بتأثير ضم روسيا غير الشرعي لشبه جزيرة القِرم على الأمن الأوروبي ومستقبل العلاقة بين الدول الأوروبية وروسيا. وقد أُجري البحث لهذا المشروع بداية من أيار (مايو) وحتى تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

أُجري هذا البحث تحت رعاية نائب رئيس الأركان، G-3/5/7، بالجيش الأمريكي وفي إطار برنامج الاستراتيجية والعقيدة والموارد الخاص بمركز RAND Arroyo. يُعد مركز RAND Arroyo، وهو جزء من مؤسسة RAND، مركزًا للأبحاث والتنمية يتم تمويله فيدراليًا تحت رعاية الجيش الأمريكي.

الترميز التعريفيّ الفريد للمشروع الذي قام بإنتاج هذه الوثيقة هو HQD146843.

المحتويات

الأشكال والجداول

الأشكال

الجداول

الملخص

إن ضم روسيا لشبه جزيرة القِرم واحتلالها في آذار (مارس) 2014 بصورة غير قانونية والدعم اللاحق لحركات التمرد في أوكرانيا الشرقية يمثل تحديًا لسلامة الحدود الإقليمية لأوروبا، وقد تأكد بعد حرب جورجيا في عام 2008 أنه يمكن أن تتصرف روسيا بعنف تجاه التحديات المفترضة فيما تعتبره ضمن نطاق نفوذها. وتحلل هذه الدراسة تصوّر دول أوروبية رئيسية عديدة لسياسة روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية. أولاً، تفحص هذه الدراسة تصوّر هذه الدول الأوروبية لسلوك روسيا وسياساتها في أوروبا الشرقية والشمالية، وما إذا كانت تعتبر السياسات الروسية في هذه المناطق بمثابة أولوية أمنية مهمة. ويتم إيلاء اهتمام خاص للانقسامات داخل أوروبا فيما يتعلق بتصوّرات التهديد، وما إذا كانت هذه الانقسامات تمتد إلى تصوّرات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتصوّرات الولايات المتحدة. ثانيًا، تحلل الدراسة الاستجابات نحو السلوك الروسي. وعلى الرغم من موافقة عدد من الدول الأوروبية بشكل عام على وجود حاجة إلى استجابة حازمة للعدوان الروسي، إلا أنها أيضًا تتطلع للمحافظة على قنوات التواصل مع روسيا. وأخيرًا، تبحث الدراسة مدى احتمالية قيام تلك الدول الأوروبية بتشكيل علاقاتها مع روسيا في المستقبل؛ وما التدابير القائمة التي تنوي مواصلة تطبيقها؛ وما التدابير الجديدة التي قد تنفذها؛ واحتمالات توسيع الاتحاد الأوربي (EU) وحلف شمال الأطلسي (الناتو) بشكل أكبر.

تستند هذه الدراسة إلى مصدرين أساسيين من المعلومات. المصدر الأول هو إجراء سلسلة من الحوارات بداية من أيار (مايو) وحتى تشرين الأول (أكتوبر) 2015 في بلجيكا وإستونيا وفرنسا وألمانيا ولاتفيا وبولندا والسويد والولايات المتحدة بالتعاون مع مسؤولين أمريكيين وأجانب (بما في ذلك مسؤولين بالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)) وباحثين وأكاديميين وصحفيين على دراية بمشكلات الأمن الأوروبي

عمومًا والأزمة الحاصلة في أوكرانيا والتوتّرات مع روسيا بوجه خاص.[1] أما المصدر الثاني فهو مراجعة الدراسات السابقة ذات المصدر المفتوح باللغة الإنجليزية واللغات الأوروبية الأخرى.

تصوّرات التهديد

تختلف التصوّرات حول رؤية روسيا كتهديد عسكري في أعقاب الأزمة الأوكرانية اختلافًا كبيرًا في جميع أنحاء أوروبا ويبدو أنها تتأثر بشكل كبير بالقرب الجغرافي من روسيا. ويرى معظم أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) المجاورين لروسيا ذلك على أنه ربما يشكل تهديدًا وجوديًا ويشعرون بأنه يمكن التعامل مع هذا التهديد على أفضل وجه عن طريق نشر قوات الولايات المتحدة وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) على أراضيها. ولقد كانت الدول الأوروبية التي لها حدود مع روسيا تعيش مع احتمالية التعرض لغزو روسي في أطول وقت من تاريخها، وعمومًا، فإن هذه التجربة كان لها تأثير قوي على كيفية نظرتهم لروسيا في سياق الأزمة الأوكرانية—وهذا صحيح، على وجه الخصوص، بالنسبة لدول البلطيق وبولندا، وبدرجة أقل، فنلندا والنرويج. وتدرك الدول المجاورة لروسيا بشكل مؤلم عدم التوازن العسكري بين القوات الروسية وقواتها الأصغر بشكل كبير، ومدى الحاجة إلى تعويض عدم التوازن عن طريق الدعم المقدم من حلف شمال الأطلسي (الناتو). وعلى النقيض، لا ترى دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي ليس لها حدود مع روسيا، تهديدًا حاليًا من روسيا، وتقلق من أن تمركز قوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) بشكل دائم على أراضي أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أقصى الشرق من شأنه أن يتعارض مع روسيا ويمكن أن يدفعها لاتخاذ إجراءات مضادة. وترى معظم هذه الدول التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[2] وتزايد تدفقات

---

[1] يقدم الملحق A عددًا من الحوارات التي أُجريت، والمشاركين بالإضافة إلى نوع المؤسسات التي ينتمي إليها هؤلاء المشاركون. أما الملحق B فيعرض الاستبيان الذي استعان به فريق البحث في توجيه الحوارات في كل دولة تمت زيارتها.

[2] اسم التنظيم باللغة العربية هو "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (الذي يمكن اختصاره بكلمة "داعش"). ويشار إليه في الغرب عادةً بالدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، أو الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ويشار إليه بالاختصار ISIS)، أو الدولة الإسلامية (IS). وتكثر الخلافات حول أكثر الترجمات دقة، ولكننا هنا نشير للتنظيم باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL).

المهاجرين واللاجئين على أنه من المخاوف الأكثر إلحاحًا التي تتطلب، بجانب التوتّرات مع روسيا، اهتمامًا كاملاً من حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وعلى الرغم من أن الدول المجاورة لروسيا ترى أن روسيا قادرة على القيام بهجوم تقليدي ضدها، وربما ترغب روسيا في ذلك، إلا أنها لا ترى بالضرورة أن مثل هذا الهجوم من الأمور المحتملة. يميل المسؤولون والمحللون الذين تم إجراء حوارات معهم إلى وصف السلوك الروسي – مثل وضع صواريخ ذات قدرات نووية في كالينينغراد والتحليق فوق المجال الجوي البولندي – على أنه "مضايقات" أو "إخافة" أو "استعراض قوة" وليس إشارة إلى غزو وشيك. وينبع الخوف الأكثر إلحاحًا من إمكانية قيام روسيا باستخدام الحرب الهجين – التي تعرف بأنها مزيج من أنواع مختلفة من العمليات، بداية من الحرب التقليدية ووصولاً إلى الحرب غير النظامية أو النفسية، للتأثير على السياسات المحلية للدول المستهدفة المحتملة. على سبيل المثال، أعرب المحاورون البولنديون والسويديون عن قلقهم إزاء الدعاية الروسية في إستونيا أو لاتفيا، وأنه يمكن أن تؤدي محاولة روسيا للتأثير على الأقليات الروسية وتعبئتها في إستونيا ولاتفيا إلى تفاقم التوتّرات في منطقة البلطيق. وتقوم إستونيا ولاتفيا بتدريب قواتهما على الاستجابة بسرعة لأي استفزاز من روسيا، مع التركيز على هذا التهديد. وعلى الرغم من وجود حرس حدود وخدمات أمنية داخلية أكثر فاعلية من تلك التابعة لأوكرانيا، إلا أنهما يدركان أيضًا أن القدرات الروسية بالنسبة لقدرات دول البلطيق تعطيها ميزة زمانية-مكانية يمكن أن تستغلها في أي عدد من السيناريوهات.

وتشعر الدول الأوروبية، وخاصة أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) من الجانب الشرقي، بالقلق من عدم جاهزية التحالف للتعامل مع الأزمة الحالية مع روسيا. وأشار المسؤولون الفرنسيون والبولنديون الذين تم إجراء حوارات معهم إلى أن آلية صنع القرار الحالية في حلف شمال الأطلسي (الناتو) غير كافية، وبخاصة إذا توجب على روسيا اختبار المادة 5 "دون اختراقها"، أي من خلال اتخاذ إجراءات لا تتجاوز عتبة الحرب التقليدية أو التي يمكن "أن تنكرها موسكو بصورة معقولة". وعلى الرغم من تأكيد الموظفين الدوليين في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذين تم إجراء حوارات معهم، على أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) يسير على طريق تعزيز قدرته على ردع قدرة روسيا على تهديد أمن أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلا أنه قد لا تكون الجهود الحالية كافية لجعل التحالف في مستوى التأهب اللازم في مواجهة التهديد الروسي الجديد. وأكد المسؤولون الأمريكيون والأوروبيون، الذين تم إجراء حوارات معهم، على الأهمية الكبيرة للقيادة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي (الناتو) واعترفوا بأهمية الوجود العسكري الأمريكي للحفاظ على

الأمن في أوروبا. وعلاوة على ذلك، لم يأتِ تقدير دور الولايات المتحدة في أوروبا دون قيود، مع وجود تصوّرات إيجابية بصورة عامة عن الولايات المتحدة التي تتصف بالتعقيد بسبب وجهات النظر المتوارثة عن الولايات المتحدة على أنها دولة استعمارية من خلال بعض فصائل المجتمع في دول عديدة، مثل ألمانيا والسويد.

الاستجابات

اتخذت الدول الأوروبية مجموعة كبيرة من التدابير استجابة للأزمة الأوكرانية. شملت العقوبات الاقتصادية والدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي للحكومة الأوكرانية؛ والاستعداد العسكري المعزز؛ وتدابير تطمين أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) من الدول الشرقية؛ وتأقلم التحالف مع البيئة الأمنية الجديدة؛ وزيادة تعاون الأعضاء الأوربيين من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتدابير التصدي لحملة المعلومات التي تشنها روسيا في أوروبا. ولا تهدف هذه التدابير إلى فرض عقوبات على روسيا بسبب سلوكها في أوكرانيا فحسب، بل لمنعها أيضًا من اتخاذ أي خطوات عدوانية أخرى. ومع ذلك، فقد كانت العديد من الدول الأوروبية حريصة أيضًا على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع موسكو حول عدد من القضايا، بداية من تنفيذ اتفاقية مينسك الثانية (Minsk II) ووصولاً إلى مكافحة الإرهاب وقضية سوريا.

إن القول بأن السلوك الروسي يتطلب ردًا قويًا يعد قولاً مقبولًا على نطاق واسع من جانب معظم الدول الأوروبية. وعلى الرغم من أن عدة دول قد عبرت عن شكوكها بشأن جدوى هذه العقوبات، إلا أن تبني العقوبات قد دام لفترة أطول على نحو متكرر بالإجماع على الرغم من أن أعضاء الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم 28 عضوًا لديهم تفاهمات مختلفة على نطاق واسع لما تعنيه أفعال روسيا على أمنهم ومعاناتهم بدرجات متفاوتة جراء العقوبات والعقوبات المضادة. غير أن هذه التجديدات ليست تلقائية، وقد يتلاشى الإجماع في حالة جمود الوضع في أوكرانيا. وتتمثل الأولوية الأخرى للاتحاد الأوروبي –ومجال إجماع آخر حتى الآن – في دعم التنفيذ الكامل لاتفاقية مينسك الثانية (Minsk II) والمساعدة في عملية إصلاح أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عملت الدول التي تشعر بأنها الأكثر تعرضًا للتهديد العسكري من روسيا على تحسين استعدادها – مثل إستونيا التي أجرت تدريب هيدهوغ في أيار (مايو) 2015 الذي شمل 13,000 من أفراد القوات العسكرية في إستونيا.

وقد بدأ حلف شمال الأطلسي (الناتو) في التكيّف مع بيئة التهديد الجديدة أيضًا. وفي قمة ويلز التي عقدت في أيلول (سبتمبر) 2014، شدد التحالف أكثر على القدرة على نشر قوات بسرعة من العمل على إنشاء تواجد آجل في دول البلطيق باعتبارها أفضل طريقة لردع روسيا وتطمين أعضائه الشرقيين. حيث تمثل القدرة على نشر القوات بسرعة خطة وضع الاستعداد (RAP) التي تركز على استجابة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الأزمات. وقد اتخذ حلف شمال الأطلسي (الناتو) خطوات عديدة في أعقاب قمة ويلز نحو تنفيذ خطة وضع الاستعداد لتضمين إقامة فرقة عمل مشتركة عالية الجاهزية، وهي فرقة في حجم لواء قادرة على الانتشار خلال سبعة أيام مع تناوب القيادة فيما بين سبع دول لها إطار عمل. كما عمل حلف شمال الأطلسي (الناتو) على تسريع وقت الاستجابة من خلال إجراء عدد من التحسينات على عمليات صنع القرار داخل مجلس شمال الأطلسي ومشاركة الإجراءات من أجل التقييمات المعلوماتية ومشاركة اللوجستيات والبنية التحتية بالنسبة للتحركات في جميع أنحاء أوروبا. ويدرس التحالف إمكانية منح مزيد من السلطات للقيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا والقادة الآخرين.

وعلى الرغم من هذه التدابير، فقد أراد عدد من أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) من التحالف المضي قدمًا، وأكدوا على أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) لديه قدرة قليلة للغاية للتعامل مع الصراعات بالغة الحدة، ولا يمكنه الاستجابة للحرب الهجينة والإجراءات التي لا تتجاوز عتبة العدوان الواضح، ويفتقر إلى عقائد النشر الوقائي لقوة هجومية أمامية يمكن نشرها في منطقة ذات خطر متزايد. ويرى هؤلاء الأعضاء الولايات المتحدة باعتبارها موفر الأمن الرئيسي لهم ويعتبرون التواجد الآجل للولايات المتحدة الرد الرئيسي للعدوان الروسي. وقد تحققت بعض مطالب زيادة مشاركة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في قمة حلف وارسو في تموز (يوليو) 2016، عندما أعلن التحالف عن خطط لنشر أربع كتائب متناوبة متعددة الجنسيات في دول البلطيق باعتبارها "تواجد آجل مُعزز". ومن أجل تعزيز قدرات التحالف للدفاع ضد مجموعة كاملة من التهديدات، وردعها، بداية من التهديدات الهجينة ووصولاً إلى التهديدات النووية.

لقد كانت الاستجابات محدودة، فيما يتعلق بجهود الاتصالات الاستراتيجية لروسيا بالإضافة إلى الجهود الداخلية لزعزعة الاستقرار. وأدرك مسؤولو حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذين تم إجراء حوارات معهم، هذا التهديد ولكنهم يعتقدون، بوجه عام، أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) سيكون غير فعال أو غير قادر على الاستجابة بسبب قدرات حلف شمال الأطلسي (الناتو) المحدودة في مجال الاتصالات الاستراتيجية. وربما يمنح ذلك روسيا ميزة مهمة، على الرغم من التقدم الأخير في تأسيس مركز حلف شمال الأطلسي

(الناتو) للتميز في الاتصالات الاستراتيجية في ريغا، على سبيل المثال، لمشاركة الممارسات الفضلى فيما بين الحكومات الأعضاء وتحسين عقائد التحالف وممارساته وتدريباته في هذا المجال. ومن ناحية أخرى، يحاول الاتحاد الأوروبي مواجهة الرسالة الروسية من خلال إنشاء فرقة عمل للاتصالات الاستراتيجية.

وعلى الرغم من وجود اتفاق بشأن الاستجابة الحازمة للتحركات العدوانية الروسية، إلا أن معظم الدول الأوروبية قد تأكدت أيضًا من مواصلة الحوار مع روسيا بشأن المشكلات المتعلقة بأوكرانيا بالإضافة إلى المسائل ذات المصالح المشتركة. فعلى سبيل المثال، يحافظ الاتحاد الأوروبي على عدد من قنوات التواصل مفتوحة مع توضيح أن العلاقات مع روسيا "ليست باقية على حالها". وتتمثل إحدى هذه القنوات في مناقشة العواقب على روسيا جراء تنفيذ المكون التجاري (منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا) لاتفاق الشراكة مع أوكرانيا. ويعكس هذا التركيز على الحوار، بوجه عام، القلق من إمكانية رؤية الرد العسكري المفرط على روسيا على أنه استفزازي ويمكن أن يؤدي إلى تصاعد الصراع.

المقاصد

اتفق المسؤولون الأوروبيون، الذين تم إجراء حوارات معهم، بوجه عام، على ثلاثة عناصر رئيسية تُشكل علاقاتهم الحالية مع روسيا، والتي يعتقدون أنها ستستمر في تشكيل هذه العلاقة في المستقبل القريب. أولاً، هناك تفاهم بأن العلاقات مع روسيا قد تغيرت تغييرًا لا يمكن إصلاحه. وقد أحدثت الإجراءات الروسية في شبه جزيرة القِرم وأوكرانيا الشرقية تغييرًا نموذجيًا، حيث كشفت الأزمة عن درجة من الإصرار الروسي الذي لم يشتبه به من قبل. ثانيًا، لم يتوقع المسؤولون والباحثون الأوروبيون، الذين تم إجراء حوارات معهم، أن تتقلص التوتّرات مع روسيا في أي وقت قريب. إن خطورة الأزمة تجعل المأزق طويل الأمد أكثر تعقيدًا بسبب الصعوبات التي تواجهها أوكرانيا في مجالي الاقتصاد والحوكمة. ويمثل البديل – للانهيار السياسي والاقتصادي لأوكرانيا مع انتقال آثار ذلك للدول المجاورة – قلقًا بالغًا لبولندا، بوجه خاص. وأخيرًا، سوف تتأثر الإجراءات المستقبلية تجاه روسيا بصورة كبيرة بالسلوك الروسي. وقد تم اعتبار التنفيذ الكامل لاتفاقية مينسك الثانية (Minsk II)، بصفة عامة، على أنه المعيار الرئيسي الذي سيسمح للدول الأوروبية بتخفيف سياسات العقوبات المفروضة على موسكو. وعلى الرغم من تزايد الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي حول ما إذا كانت العقوبات مبررة من عدمها، إلا أنه قد تم تمديد

مدتها مرة أخرى في كانون الأول (ديسمبر) 2016 وآذار (مارس) 2017 حيث تم اعتبار أن بعض العناصر المهمة لعملية السلام لم تتحقق بعد.

ويعمل عدد من دول الاتحاد الأوروبي على استدامة التدابير القائمة وتخطيط تدابير جديدة. ويبدو أن تقديم مساعدة لأوكرانيا أحد أكثر التدابير المُتفق عليها التي من المرجح متابعتها في المستقبل. وهكذا أيضًا مسألة العقوبات، ولكن بدرجة أقل. ومن المرجح أن تمتد العقوبات لفترة أطول ما لم تظهر روسيا بعض النوايا الحسنة في تنفيذ اتفاقية مينسك الثانية (Minsk II) وذلك مع إظهار العقوبات تأثير على الاقتصاد الروسي و مواجهة الدول الأوروبية، بشكل عام، ضغوط محلية قليلة لإنهاء هذه العقوبات.

يتسم دعم الخيارات العسكرية بأنه أكثر محدودية. وتم تقليل مهام حفظ الأمن والنظام العام الجوي فوق دول البلطيق، التي تمثل عنصرًا رئيسيًا لتدابير حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتطمين أعضائه في أقصى الشرق، وذلك في أيلول (سبتمبر) 2015. ومن غير المرجح أن تقوم الدول الأوروبية – مثل فرنسا – التي لها التزامات في مسارح العمليات الأخرى بزيادة تواجدها بشكل كبير في دول البلطيق. ولا يزال تقديم معونة من الأسلحة الفتاكة لأوكرانيا فكرة لا تحظى بشعبية بصورة عامة في أوروبا. كما يمكن ملاحظة عدم الارتياح العام للخيارات العسكرية في النقاش الذي يدور حول نشر القوات بشكل دائم، والتي تحظى، مرة أخرى، بدعم قليل خارج بولندا ودول البلطيق. ومع ذلك، فقد أعطى التصوّر بأن الأزمة الأوكرانية قد غيرت تصوّرات الأمن الأوروبي بشكل يتعذر إصلاحه – وهو تحويل روسيا في المستقبل المنظور إلى منافس وخصم محتمل بدلاً من شريك – دافعًا جديدًا للنقاش في العديد من الدول الأوروبية حول ما إذا كانت نفقاتها الدفاعية كافية لمواجهة التهديدات الأمنية الحالية. وعلى الرغم من أنه لا تزال الاستجابة التي أعلن عنها في قمة حلف وارسو غير كافية بالنسبة للبعض، إلا أن التوصل إلى اتفاق كامل من جانب حلف شمال الأطلسي (الناتو) بشأن زيادة التواجد الآجل يُعتبر علامة على الالتزام الأوسع والأكبر نحو موقف دفاعي معزز. ويقوم الاتحاد الأوروبي، أيضًا، باستكشاف السبل المحتملة لإجراء مزيد من التدابير التي ترتكز على الدفاع، والتي يمكن أن تتضمن تحسينًا لقدرته على توفير المعدات العسكرية للدول الشريكة.

فيما يتعلق بإصلاح حلف شمال الأطلسي (الناتو)، عبّر المسؤولون الذين تم إجراء حوارات معهم عن شعورهم بأن التحالف سيطور من استجابته العسكرية تجاه روسيا بشكل أكبر. وسيستمر حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في الوقت الحالي، في تطوير قوات الاستجابة التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) والتدابير الأخرى المحددة في خطة وضع الاستعداد وتنفيذ التدابير المُحددة في حلف وارسو. وتعد كيفية تقسيم نفقات

أي نشر إحدى القضايا الأساسية التي تؤثر على الاستجابة المستقبلية للتحالف. وأخيرًا، أشار العديد من المحاورين إلى أنه قد تستفيد بعض القضايا – مثل أمن الطاقة والاتصال الاستراتيجي – من التعاون الأكبر بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). نوّه بعض المسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذين تم إجراء حوارات معهم، إلى أن أعضاء التحالف انقسموا على أسس جغرافية بشأن القرارات المتعلقة بالانضمام المستقبلي لأعضاء من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو) مثل جورجيا وأوكرانيا ومولدافيا. وعلى الرغم من احتفاظ حلف شمال الأطلسي (الناتو) رسميًا بسياسات الباب المفتوح، إلا أن الدول الواقعة في الجانب الغربي جغرافيًا تخشى أن تعتبر روسيا توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) خطوة استفزازية ويمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة التوتّرات. وعلى النقيض، يميل الأعضاء الشرقيون إلى الاعتقاد بأن قبول أعضاء جدد في التحالف سيعزز التصدي للعدوان المستقبلي من قبل روسيا. على الرغم من أنه نظرًا لوجود ثغرات في مؤسسات هذه الدول، فإنهم غير مستعدين لضمهم للتحالف في المستقبل القريب. ولا توجد إمكانية واقعية على المدى القريب لمنح عضوية لجورجيا أو أوكرانيا أو مولدافيا، استنادًا إلى عدم وجود توافق في الآراء، وحظر بعض التغيرات الكبيرة غير المتوقعة في البيئة الأمنية. وفي الوقت نفسه، عززت السويد وفنلندا التعاون الدفاعي مع حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد وقّعت كلتا الدولتين على اتفاقيات دعم الدول المضيفة، في قمة ويلز، والتي من شأنها أن تجعل من الأسهل عليها استضافة قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي تم نشرها مسبقًا لإجراء التدريبات والتمرينات. ورغم ذلك، لا تزال كلتا الدولتين بعيدتان عن عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) بسبب الدعم المختلط في الداخل، وخطر اعتبار روسيا انضمام فنلندا تدبير هجومي، والمعارضة السويدية للانضمام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) دون اتخاذ فنلندا لنفس الخطوة في الوقت ذاته.

لا يبدو أن توقعات توسيع الاتحاد الأوروبي متأثرة بالأحداث في أوكرانيا. ويبدو أن مسؤولي الاتحاد الأوروبي، الذين تم إجراء حوارات معهم، لديهم ثقة من أن الدول القريبة من روسيا وجزءًا من سياسات الجوار الأوروبية ستواصل السعي إلى إقامة علاقة أقوى مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن احتمالات التوسيع هذه كانت محدودة بالفعل. وتعاني معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من قدر من "المشقة بسبب التوسيع"، حيث يتزايد تشكك السكان في قدرة الاتحاد الأوروبي على دمج القادمين الجدد بنجاح في سياق الأزمة. ومع ذلك، أشار مسؤولو الاتحاد الأوروبي، الذين تم إجراء حوارات معهم، إلى أن احتمالية العضوية – مهما كانت بعيدة – تظل الوسيلة الواعدة التي يمكن للاتحاد استخدامها للتأثير على شركائه الشرقيين.

الخاتمة

فرضت معظم الدول الأوروبية عقوبات دفعت، بالإضافة إلى عوامل أخرى، روسيا إلى الركود وقيدت تطلعات النمو المستقبلية. وهو ما أفضى إلى أن تقوم الدول الأوروبية بتحويل مواردها إلى تعزيز أوكرانيا اقتصاديًا ودعم جهود الإصلاح بها. أقدمت عدة دول على زيادة نفقاتها العسكرية؛ في حين أوقفت دول أخرى الانخفاضات المقررة. وتتصدر الولايات المتحدة الإنفاق من خلال مضاعفة الأموال المخصصة لمبادرة تطمين أوروبا إلى أكثر من أربعة أضعاف في ميزانيتها للدفاع في السنة المالية 2017. وقد بدأ حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تحسين قدرته على الاستجابة بسرعة أكبر للأحداث الطارئة في المستقبل. وبدأ حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي في التفكير في كيفية التعامل مع التهديدات الروسية غير التقليدية. وعلى الرغم من دعوات دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) في المحيط الروسي، إلا أن هناك قليل من الدعم في أماكن أخرى في أوروبا لعمليات النشر الرئيسية لقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو تسليح أوكرانيا.

تعتبر التوتّرات مع روسيا أيضًا بمثابة فرصة، بمعنى أن تدابير التطمين تساعد في الحفاظ على مكاسب العمل المشترك بين شركاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد الانسحاب من أفغانستان. كما يتزايد الدعم في السويد وفنلندا لوجود روابط أوثق مع حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ويوجد انقسام جغرافي واضح بين الدول المجاورة لروسيا وغيرها حول مدى كون التهديد الروسي حقيقيًا وفوريًا، وأن أزمة اللاجئين تدفع التهديدات الروسية إلى خلفية أبعد من ذلك بالنسبة للعديد من دول حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومع ذلك، فإن السيناريوهات والأحداث الطارئة المختلفة التي علمنا بها في السويد وإستونيا ولاتفيا وبولندا بشأن التصرفات الروسية وردود الأفعال المحتملة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ينبغي أن تقيِّمها وزارة الدفاع الأمريكية بصورة جدية. ويشمل ذلك

- نظرة جادة على القدرات الروسية الطامحة إلى تقويض إحدى دول البلطيق سياسيًا، بما في ذلك الاستيلاء على جيب داخلي حدودي أو إثارة اضطرابات داخلية. يمكن لوزارة الدفاع الأمريكية استغلال الحيل السياسية العسكرية في فهم الصعوبات المحتملة التي تواجه التحالف في التوصل إلى توافق في الآراء، والخيارات المتاحة أمام حلف شمال الأطلسي (الناتو) والوقت اللازم. كما سيكون من المفيد إجراء تقييم أكثر تفصيلاً لقوات الأمن الداخلي لدول البلطيق وقدرتها على التعامل مع أحداث الطوارئ المحتملة المتمثلة في أعمال تخريب.

- فهمًا أفضل للقدرة الروسية على منع وصول التعزيزات إلى دول البلطيق، ويمكن لوزارة الدفاع الأمريكية عرض بعض السيناريوهات "غير العادية" مثل الاستيلاء على جزيرة غوتلاند، من باب النمذجة والمحاكاة. وعلى نفس المنوال، بالنسبة للعمليات الجوية المستمرة فوق دول البلطيق، ما مدى الأهمية التي أصبح عليها الوصول إلى المجال الجوي السويدي (وربما الفنلندي)؟
- رؤية واضحة للدور الذي قد تنهض به كالينينغراد، بفضل دفاعاتها القوية المضادة للطائرات؛ وكيف سينجح حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تحييد الدور العسكري لهذه المدينة؟
- دعم تطوير تبادل المعلومات الاستخباراتية وصناعة القرار داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، من أجل تحسين المؤشرات والتحذيرات من النشاط الروسي.
- لعل ما يبرز أكثر من كل ذلك: هو المشكلة النووية. وكيف يمكن السيطرة على التصعيد، وما الوسائل التي ستكون متاحة؟

الكرة الآن في الملعب الروسي بشكل أساسي. إذا خففت روسيا من حدة الأزمة الأوكرانية أو حتى لم يحدث احتدام للقتال، فسوف تؤيد معظم حكومات الدول الأوروبية تخفيف العقوبات بعض الشيء. وفي المقابل، إذا قامت روسيا بتصعيد مشاركتها في أوكرانيا أو هددت بخطوات عدوانية في أي منطقة أخرى، فسيتم تجديد المناقشة في أوروبا بشأن رد فعل آخر. قد تماطل روسيا أيضًا، مع العلم أن هناك انقسام جغرافي واضح بين الدول المجاورة لروسيا وغيرها بشأن مدى كون التهديد الروسي حقيقيًا وفوريًا، وأن أزمة اللاجئين تدفع التهديدات الروسية إلى الخلفية أبعد من ذلك بالنسبة للعديد من دول حلف شمال الأطلسي (الناتو).

تمثل مخاطر الإرهاب الدولي والداخلي والحروب الأهلية في سوريا وليبيا والتدفق غير المسبوق للاجئين عناصر إرباك بالغة يبدو أنها تتصدر شواغل الجميع عدا أقرب دول الجوار لروسيا. ومع ذلك، فقد تسببت الأزمة الأوكرانية في قيام التحالف بإعادة تركيز اهتمامه على الدفاع عن مناطق دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) للمرة الأولى منذ أكثر من 20 سنة. ويجب أن تستمر إعادة التركيز في إدخال تحسينات تدريجية على القدرات الدفاعية للتحالف، في الوقت الذي تتلاشى فيه احتمالات التحرك الغربي المتفق عليه تجاه الأحداث الطارئة البعيدة خارج المنطقة.

شكر وعرفان

نحن ممتنون بدعم العديد من الأفراد خلال هذا المشروع البحثي. ونود أن نعبر عن بالغ شكرنا لتيموثي موشمور (Timothy Muchmore) لإطلاق هذا المشروع ودعمه. لم يكن من الممكن إجراء هذا البحث بدون قيام العديد من الأفراد – في بلجيكا وإستونيا وفرنسا وألمانيا ولاتفيا وبولندا والسويد والولايات المتحدة – بقضاء وقت لمشاركة الرؤى حول الأمن والسياسات الأوروبية معنا، وتقديم معلومات لا تقدر بثمن لهذه الدراسة. كما نود أن نشكر إيثان كوربن (Ethan Corbin)، وأرنو غيلويس (Arnaud Guillois)، وأندريس كاسيكامب (Andres Kasekamp)، وأندرو ميشتا (Andrew Michta)، وماركو أوفرهاوس (Marco Overhaus)، الذين قاموا بتسهيل بعض من هذه المناقشات.

وقد ساعد عدد من الأشخاص الآخرين في تسهيل إجراء هذه الدراسة. حيث لعبت أولغا أوليكر (Olga Oliker) دورًا رئيسيًا في رئاسة هذا المشروع. ونتوجه بالشكر لكريستوفر شيفيس (Christopher Chivvis)، وستيفن فلاناغان (Steven Flanagan)، وأندرو فايس (Andrew Weiss) على تعليقاتهم المفيدة حول المسودة السابقة لهذه الدراسة. وأخيرًا نتوجه بالشكر لناتالي زيغلر (Natalie Ziegler) وسامانثا بينيت (Samantha Bennett) لتقديم الدعم في مجال التحرير.

الاختصارات

CDU	الاتحاد الديموقراطي المسيحي
CSDP	السياسات الأمنية والدفاعية المشتركة
DCFTA	منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة
EEAS	خدمة العمل الخارجي الأوروبي
EU	الاتحاد الأوروبي
IDC	معهد الديمقراطية والتعاون
ISIL	الدولة الإسلامية في العراق والشام
MFA	وزارة الخارجية
MP	عضو بالبرلمان
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي
NORDEFCO	التعاون الدفاعي بين بلدان الشمال الأوروبي
NRF	قوات الاستجابة التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
RAP	خطة وضع الاستعداد (حلف شمال الأطلسي (الناتو))
SACEUR	القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا
SHAPE	المقرات الرئيسية العليا للقوات المتحالفة في أوروبا
SIPRI	معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي
SPD	الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني (German Social Democrat Party)
VJTF	فرقة العمل المشتركة عالية الجاهزية (حلف شمال الأطلسي (الناتو))

الفصل الأول

المقدمة

نظرة عامة

لم يؤدِ ضم روسيا لشبه جزيرة القِرم بشكل غير شرعي واحتلالها في آذار (مارس) 2014 ودعمها اللاحق للتمرد في شرق أوكرانيا إلى فرض تحديات على سلامة الحدود الإقليمية لأوروبا فحسب، بل فرض تحديات أيضًا على بيئتها الأمنية. وقد أثبتت بالفعل حرب جورجيا في 2008 أن روسيا يمكن أن تتصدى بعنف للتحديات المتصوّرة في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق، على الرغم من جهود التعاون المبذولة مثل تشكيل مجلس روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 2002. وأوضحت أفعال روسيا مجددًا استعدادها لاستخدام القوة في تغيير الحدود الإقليمية القائمة وأثارت تساؤلات متزايدة عن إمكانية الاعتداء الروسي مستقبلاً.[1] في الوقت الذي تطرقت فيه دراسة مؤسسة RAND التي تحمل عنوان *روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية: أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية*[2] إلى السبل التي تمتلكها روسيا لإلحاق الضرر بالدول الأوروبية على أصعدة مختلفة (عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا)، فإن هذه الدراسة تختص بتحليل الطريقة التي تنظر بها العديد من الدول الأوروبية الرئيسة إلى التهديد الروسي. تتناول

[1] نستخدم كلمتي "أوروبا" و"الدول الأوروبية" في هذه الدراسة، ما لم يتم ذكر خلاف ذلك، للإشارة إلى دول الاتحاد الأوروبي وأعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) باستثناء الولايات المتحدة وكندا. ولا نقصد ضمنًا، عند استخدام هذين الاختصارين، أن الدول الأخرى التي تقع جميع أراضيها أو جزء منها داخل القارة الأوروبية (بما في ذلك روسيا وأوكرانيا ومولدافيا وبيلاروسيا)، ليست "دولاً أوروبية".

[2] إف. ستيفن لارابي (F. Stephen Larrabee)، ستيفاني بيزارد (Stephanie Pezard)، أندرو رادين (Andrew Radin)، ناثان إيه تشاندلر (Nathan A. Chandler)، كيث دابليو كرين (Keith W. Crane)، توماس إس. سزاينا (Thomas S. Szayna)، *روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية: أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، RR-1305-A، 2017.

هذه الدراسة ثلاثة أسئلة محددة: (1) هل تنظر هذه الدول الأوروبية إلى روسيا على أنها دولة تشكل تهديدًا أمنيًا كبيرًا؟ (2) ما الذي يمكن أن يخضع للتهديد الروسي؟ (3) ما ردود الأفعال التي استنبطتها هذه الدول حتى الآن، وما الذي يمكن أن تُقدِم عليه في حال أصبح السلوك الروسي أكثر حزمًا في المستقبل؟

النهج

تستند هذه الدراسة إلى مصدرين أساسيين من المعلومات. أولاً، أجرينا مجموعة من الحوارات شبه المنظمة بداية من أيار (مايو) إلى تشرين الأول (أكتوبر) 2015 في بلجيكا وإستونيا وفرنسا وألمانيا ولاتفيا وبولندا والسويد والولايات المتحدة بالتعاون مع مسؤولين أمريكيين وأجانب (بما في ذلك مسؤولين بالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)[3] وباحثين وأكاديميين وصحفيين على دراية بقضايا الأمن الأوروبي بوجه عام والأزمة الحاصلة في أوكرانيا والتوتّرات مع روسيا بوجه خاص. وتمثَّل الهدف من هذه الحوارات في قياس مختلف التصوّرات داخل هذه الدول تجاه التهديد الرئيسي الذي تُشكِّله روسيا. تستمد هذه الدراسة، في حالات قليلة، قياسها من حوارات أُجريت في أوكرانيا من أجل دراسات أخرى لمؤسسة RAND في الفترة ما بين نيسان (إبريل) وآب (أغسطس) 2015. يعرض الملحق A أعداد الحوارات التي أُجريت، فضلاً عن نوع المنظمات التي كان ينتمي إليها المشاركون في هذه الحوارات.[4] أما الملحق B فيعرض الاستبيان الذي استعان به فريق البحث في توجيه الحوارات في كل دولة تمت زيارتها. وقد استند اختيار الدول التي تمت زيارتها، ألا وهي بلجيكا وإستونيا وفرنسا وألمانيا ولاتفيا وبولندا والسويد[5]، إلى عدد من الاعتبارات، بما في ذلك ما يلي: الدول التي اضطلعت بدور دبلوماسي بارز في الأزمة الأوكرانية، والدول الأعضاء بالاتحاد السوفيتي سابقًا وغير الأعضاء به، والدول الأعضاء وغير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والدول التي تتاخم أو لا تتاخم حدودها حدود روسيا. كما حرص فريق

[3] المحادثات التي جرت مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي كانت مع مسؤولي خدمة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، ما لم يُذكر خلاف ذلك. المحادثات التي جرت مع مسؤولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) كانت مع مسؤولي هيئة الأركان الدولية بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

[4] لم يتم ذكر معلومات أكثر تفصيلاً عن المنظمات ومناصب المشاركين بغرض المجهولية (عدم الكشف عن الهوية).

[5] بالإضافة إلى الولايات المتحدة.

الدراسة على جمع معلومات من المنظمتين الدوليتين الرئيستين اللتين شاركتا في التمهيد للأزمة الأوكرانية وعواقبها وهما حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي. وأخيرًا، فقد أحالت القيود المتعلقة بالوقت والموارد دون قدرة فريق الدراسة على توسيع نطاق زياراته إلى غير الدول السبع المذكورة سلفًا.

استُكملت الحوارات عن طريق مصدر البيانات الثاني المتمثل في: مراجعة دراسات سابقة منتقاة ذات مصدر مفتوح باللغة الإنجليزية واللغات الأوروبية الأخرى. تعرض دراسة أخرى من هذا المشروع، لارابي وآخرون، 2017، معلومات أكثر تفصيلاً عن العلاقات الأوروبية مع روسيا؛ من حيث الاعتماد على الطاقة والتجارة والعوامل المالية، وكذلك فيما يتعلق بالرأي العام عن روسيا. وبينما يمكن الاطلاع على كل دراسة على حدة، فسيجد القارئ أن كلتا الدراستين تشكلان معًا صورة كاملة عن العلاقة المعقدة بين روسيا وأوروبا على إثر الأزمة الأوكرانية.

هيكلة هذه الدراسة

يتناول الفصل الثاني الطريقة التي تنظر بها العديد من الدول الأوروبية الرئيسة إلى التصرف الروسي في أوروبا الشرقية والشمالية، وما يعنيه ذلك لهذه الدول. هل يُنظر إلى روسيا على أنها تهديد، وإذا كان الأمر كذلك، ما نوع التهديد الذي تشكله روسيا (تهديد عسكري أم اقتصادي أم داخلي مثلاً)؟ وفوق ذلك كله، كيف تقارن روسيا ذلك بالأولويات الاستراتيجية الأخرى؟ يركز هذا الفصل على الانقسامات داخل أوروبا فيما يتعلق بتصوّرات التهديد ويوضح إذا ما كانت التصوّرات الأوروبية والأمريكية متوافقة أم مختلفة. كما يوضح أيضًا إذا ما كانت تصوّرات حلف شمال الأطلسي (الناتو) والولايات المتحدة قد تطورت نتيجة الأزمة الأوكرانية. يحلل الفصل الثالث ردود أفعال الدول الأوروبية على السلوك الروسي في أوكرانيا. على الرغم من تزايد الانقسامات، خاصة فيما يتعلق بمسألة العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، تُجمع الدول الأوروبية عمومًا على أن السلوك الروسي يتطلب ردًا حازمًا غير أنهم حريصين أيضًا على الحفاظ على قنوات الاتصال مع موسكو. يعرض الفصل الرابع نوايا الدول الأوروبية بشأن كيفية متابعة علاقتها مع روسيا مستقبلاً، والتدابير القائمة التي تعتزم الإبقاء عليها والتدابير الجديدة التي قد تتخذها، وآفاق توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) فضلاً عن سياسة الجوار الأوروبية. ويعرض الفصل الختامي بعض الآثار المترتبة على التصوّرات وردود الأفعال والنوايا الأوروبية تجاه السياسة الأمريكية.

الفصل الثاني

التصوّرات

تباينت تصوّرات روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية تباينًا شديدًا في جميع أنحاء أوروبا. ويبدو أن القرب الجغرافي من روسيا هو أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر في التصوّرات الأوروبية للتهديد العسكري الذي تشكله روسيا.[1] يتصور معظم أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) المتاخمين لروسيا تهديدًا وجوديًا يشعرون بأنه لا يمكن التصدي له إلا من خلال وجود قوات أمريكية وقوات من حلف شمال الأطلسي (الناتو) على أراضيها.[2] ولا ترى الدول الغربية والجنوبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، باستثناء رومانيا التي تقترب وجهات نظرها حول روسيا من وجهات نظر بولندا ودول البلطيق، تهديدًا في الوقت الحالي من روسيا ويخشون أن ما يتخذه حلف شمال الأطلسي (الناتو) من رد قوي للغاية لن يكون مكلفًا بلا مبرر فحسب، بل من شأنه أيضًا أن يثير استفزاز روسيا ويزيد من تفاقم التوتّرات مع موسكو. وترى معظم هذه الدول أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) وتزايد تدفقات المهاجرين واللاجئين تمثل المخاوف الأكثر إلحاحًا التي تتطلب، بجانب التوتّرات مع روسيا، اهتمامًا كاملاً من حلف شمال الأطلسي (الناتو).[3]

[1] أوضح الكثير من مسؤولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن الجغرافيا كانت إيجازًا يُعول عليه في فهم وجهات نظر الدول المختلفة (حوارات مع مسؤولين في الناتو في 16 و17 حزيران (يونيو) عام 2015). وقد أثيرت نقطة مماثلة خلال الحوارات التالية: حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015، وحوار مع مسؤولين فرنسيين في 12 أيار (مايو) عام 2015، وحوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) عام 2015. وأشار هذا المسؤول أيضًا إلى أن نفس التمييز الجغرافي ينطبق على مسؤولي الاتحاد الأوروبي: ورغم شعورهم بالانتماء إلى "أوروبا" ومحاولتهم التزام الحيادية، فإن هؤلاء الأقرب إلى روسيا بحكم الجنسية يميلون إلى رؤية أن روسيا تشكل تهديدًا أكثر مما يرى رفقاؤهم.

[2] حوارات مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين وبولنديين في الفترة من 13 إلى 17 تموز (يوليو) عام 2015.

[3] حوارات مع مسؤولين من حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 16 و17 حزيران (يونيو) عام 2015.

تصوّرات التهديد لهجوم روسي تقليدي

تتعايش الدول الأوروبية التي تشترك في حدود مع روسيا (انظر الشكل 2.1) مع احتمالية وقوع غزو روسي للجزء الأفضل من تاريخها. وتتأثر التصوّرات للعلاقات الحالية مع روسيا في جميع هذه الدول تأثرًا كبيرًا بإرث من الهيمنة والاحتلال الروسي، ليس فقط خلال الفترة السوفياتية ولكن تمتد إلى الماضي إلى سنوات من حكم القياصرة. ولا تزال الصور الثنائية السلبية في كثير من هذه الدول موجودة على المستوى الشعبي؛ وعلى الرغم من أن هذه التصوّرات لا تنعكس على الإطلاق أو إلى نفس الحد على مستوى النخبة، إلا أنها تؤثر في الخطاب السياسي في هذه الدول. وتؤثر تلك التصوّرات المتأصلة تاريخيًا في كيفية رؤيتهم لروسيا في سياق الأزمة الأوكرانية.

أشار مسؤول فنلندي إلى أن روسيا تمثل الاهتمام الأمني الأول في فنلندا ("وستظل دائمًا كذلك") لأسباب تاريخية.[4] وثمة عوامل مهمة لا تزال تؤثر في التصوّرات الفنلندية لروسيا وهي: دمج فنلندا في الإمبراطورية الروسية خلال القرن التاسع عشر، وضمان تحقيق الاستقلال الفنلندي بقوة السلاح فقط في عام 1918، والغزو السوفياتي ومحاولة ضم فنلندا خلال الفترة من عام 1939إلى 1940، وتجدد الأعمال العدائية السوفياتية في الفترة من عام 1941إلى 1944 كنتيجة للهجوم الألماني النازي على الاتحاد السوفيتي والقيود التي فرضتها موسكو على السيادة الفنلندية خلال الحرب الباردة. وبالمثل، فإن ضم ستالين (Stalin) لدول البلطيق بالقوة ودمجها في الاتحاد السوفياتي كنتيجة للاتفاق الموّقع بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي في عام 1939 يؤثر بقوة في التصوّرات والاتجاهات الأمنية تجاه روسيا في ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا. ويكمن دور روسيا في تقسيم بولندا في أواخر القرن الثامن عشر، الذي أدى إلى فقدان بولندا لسيادتها لأكثر من قرن، ثم تاريخ الصراع البولندي السوفيتي ودمج السوفيت لبولندا بالقوة في مجال نفوذها بعد الحرب العالمية الثانية، بعمق في الخطاب السياسي البولندي.

[4] حوار مع مسؤول فنلندي في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

الشكل 2.1
خريطة أوروبا



المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية، كتاب حقائق العالم (*World FactBook*)، الموقع الإلكتروني، نسخة محدّثة.

RAND *RR1579-2.1*

وعلى الرغم من التقارب البولندي الروسي في الفترة من عام 2011 إلى 2013، تشير دراسات تصوير وسائل الإعلام المعاصرة لروسيا وبولندا في كل دولة إلى أن التحيزات القومية والتاريخية لا تزال تؤثر على علاقاتهما.[5]

يميل المسؤولون الروس إلى سرعة رفض المخاوف الأمنية لجيرانهم الغربيين، المدفوعة فقط بتحيزات مناهضة للروس لا تزال قائمة في هذه الدول. على سبيل المثال، حذر الأكاديمي والناشط سيرجي ماركوف (Sergei Markov) فنلندا من النظر إلى عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) خارج هذه التحيزات القومية المفترضة:

> ينبغي أن تفكر فنلندا في العواقب، إذا كانت تأمل في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). ولا بد من طرح سؤال: هل الانضمام يؤدي إلى شن حرب عالمية ثالثة؟ . . . يمكن أن يتسبب الخوف من روسيا في شن حرب عالمية ثالثة. وتعتبر فنلندا إحدى أكثر الدول خوفًا من روسيا في أوروبا، بعد السويد وبولندا ودول البلطيق.[6]

كذلك في النرويج، على الرغم من قصر الحدود بين النرويج وروسيا في المنطقة القطبية الشمالية، تواصل روسيا كونها أحد العناصر المحددة للسياسة الأمنية في النرويج التي دفعتها إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الأيام الأولى من الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن النرويج تمتعت بعلاقات ودية مع روسيا على مدار السنوات القليلة الماضية، وخاصة بعد حل النزاع الإقليمي في بحر بارنتس في عام 2010،[7] إلا أن

---

[5] أشارت إيكاترينا ليفينتوفا (Ekaterina Levintova) في دراستها لتصوير وسائل الإعلام لبعضها البعض في بولندا وروسيا إلى ما يلي:

> من الناحية التاريخية، كان الخطاب العام البولندي يقدم روسيا على أنها دولة طاغية ووحشية واستبدادية وعدوانية، ومناقضة للقيم الأوروبية، وأن رعاياها غير مثقفين وغير مهذبين وصاغرون وعنيفون وغير موثوق بهم وميالون للإفراط في السُكر. وقد تم تصوير العلاقات بين البلدين في إطار هجوم روسيا الوحشي على بولندا المتحضرة والأوروبية.

بالمثل، غالبًا ما تصور وسائل الإعلام الروسية البولنديين بأنهم "مخادعون وخائنون ومتكبرون ومتفاخرون ومتعالون ومتمردون ومعادون للروس ومتعصبون" (Ekaterina Levintova, "Good Neighbours? Dominant Narratives About the 'Other' in Contemporary Polish and Russian Newspapers," *Europe-Asia Studies*, Vol. 62, No. 8, 2010, pp. 1339–1361).

[6] تعليقات من كبير المستشارين السياسيين للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، سيرجي ماركوف، لوسائل الإعلام السويدية والفنلندية، كما ورد في Gerard O'Dwyer, "Russia Warns Sweden and Finland Against NATO Membership," *Defense News*, June 12, 2014.

[7] Walter Gibbs, "Russia and Norway Reach Accord on Barents Sea," *New York Times*, April 27, 2010. أعطى الاتفاق النرويج 54.000 ميل مربع إضافية من الجرف القاري، وربط الدولتين للعمل معًا لاستغلال ترسبات النفط والغاز عبر الحدود (U.S. Energy Information Administration, "Norway," database, updated April 28, 2014).

ضم روسيا لشبه جزيرة القرِم واحتلالها بشكل غير قانوني قد أثار مخاوف متزايدة بشأن نواياها بين الشعب النرويجي.[8] ويظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة Gallup في نيسان (إبريل) 2015 أن رفض النرويج للإجراءات التي تتخذها القيادة الروسية أكبر منه في تسعة بلدان أخرى شملتها الدراسة الاستقصائية.[9]

تستند المخاوف الأمنية لجيران روسيا من الدول الغربية أيضًا إلى اعتبارات استراتيجية. في حالة نشوب صراع تؤججه روسيا في دول البلطيق، يمكن أن تصبح الأراضي البولندية ممرًا استراتيجيًا لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنطقة عمليات قتالية بسبب قربها من القواعد العسكرية الروسية في كالينينغراد، وربما في المستقبل، بيلاروسيا (إذا كان بوسع روسيا إقناع سلطات بيلاروسيا للسماح بهذه المنشآت العسكرية).[10] تمتلك روسيا قدرات شاملة لإنشاء منطقة عزل جوي تشمل صواريخ مضادة للطائرات وصواريخ مضادة للسفن طويلة المدى، متمركزة في كالينينغراد. تساعد هذه القدرات روسيا في تقييد نشر قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) جوًا أو بحرًا إلى دول البلطيق أو على الأقل تأخيره.[11]

تدرك الدول الغربية المجاورة لروسيا بشكل مؤلم اختلال التوازن العسكري بين قواتها وقوات روسيا ما لم تتلقَ تعزيزات عسكرية من حلف شمال الأطلسي (الناتو) وخاصة الولايات المتحدة. وفي ظل ظروف وقوع هجوم روسي تقليدي افتراضي، برهن مسؤولون من إستونيا ولاتفيا على أن القدرات الروسية بالنسبة لدول البلطيق أعطت روسيا ميزة زمانية-مكانية يمكن أن تستغلها روسيا في أي عدد من السيناريوهات.[12] وقد

---

[8] حوار مع مسؤولين نرويجيين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[9] رفض تسع وثمانون بالمائة منهم، مقابل (بين دول الشمال الأوروبي) 86 بالمائة في فنلندا و82 بالمائة في السويد (2014 Gallup poll cited in Jon Clifton, "Russia Receives Lowest Approval in World; U.S. Highest," Gallup website, April 21, 2015).

[10] حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015. اعتبارًا من عام 2015، لم يكن لدى روسيا أي قواعد عسكرية بعد في بيلاروسيا ولكنها بدأت محادثات مع بيلاروسيا لإنشاء قاعدة جوية على أراضيها. انظر Yaras Karmanau, "Putin Moves to Establish Russian Military Base in Belarus," Associated Press, September 19, 2015; and "Belarus Says Does Not Need a Russian Military Base: Report," Reuters, October 6, 2015.

[11] حوارات مع مسؤولين أمريكيين وسويديين، ومناقشات مع محللين أمريكيين وأوروبيين بمؤسسات للبحث في تموز (يوليو) 2015 وشباط (فبراير) 2016؛ David A. Shlapak and Michael Johnson, *Reinforcing Deterrence on NATO's Eastern Flank: Wargaming the Defense of the Baltics*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1253-A, 2016.

[12] تدعم تحليلات مؤسسة RAND مؤخرًا تقييم الميزة الزمانية-المكانية لروسيا. انظر David Ochmanek, Andrew R. Hoehn, James T. Quinlivan, Seth G. Jones, and Edward L. Warner,

قدر مسؤولون من دولتي البلطيق كلتيهما أنهم سيكون لديهم القليل جدًا من الوقت للقيام برد فعل حيال أزمة ما. فعلى سبيل المثال، قيّم أحد المسؤولين في لاتفيا أن تكون فترة التحذير لحدوث هجوم تقليدي ما من 48 إلى 72 ساعة فقط، في حين افترض مسؤول سابق، من لاتفيا أيضًا، سيناريو يمكن للقوات المحمولة جوًا الاستيلاء فيه على ريغا بدون إنذار فعليًا.[13] وأخيرًا، قد أثارت المناورات الروسية "المفاجئة" مثل مناورة تموز (يوليو) 2013 التي تم فيها نشر 160,000 جندي في أقل من 72 ساعة مخاوف في بولندا، خاصة وأن حلف شمال الأطلسي (الناتو) يفتقر إلى القدرة على نشر قوات برية كبيرة بسرعة.[14] ومن بين تسعة بلدان شملتها الدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز Pew للأبحاث في أوائل عام 2015، أبدت بولندا أكبر قدر من القلق بشأن روسيا، حيث اعتبر 70 بالمائة من الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أن روسيا تشكّل "تهديدًا كبيرًا" من الناحية العسكرية لجيرانها (انظر الشكل 2.2).[15]

على النقيض من ذلك، فإن البلدان التي يقل ميل سكانها إلى اعتبار روسيا تهديدًا لجيرانها (الشكل 2.3) تتجه إلى أن تكون إما بلدان من جنوب أوروبا مثل إيطاليا، وتنتابها مخاوف استراتيجية أخرى أكثر من روسيا، أو بلدان يكون فيها الرأي المسالم أمرًا بارزًا، مثل ألمانيا. وتعتبر هذه الدول أيضًا أقل احتمالاً لإلقاء اللوم على روسيا بشأن العنف في شرق أوكرانيا: يرى 29 بالمائة في إيطاليا وألمانيا أن روسيا تتحمل "المسؤولية الأكبر" مقابل 44 بالمائة في فرنسا و57 بالمائة في بولندا.[16]

ومع ذلك، فإن حقيقة أن روسيا تعتبر قادرة وربما تكون ترغب في تنفيذ هجوم تقليدي ضد جيرانها لا تعني أن هذا الهجوم يعتبر مرجحًا. يميل المسؤولون والمحللون

America's Security Deficit: Addressing the Imbalance Between Strategy and Resources in a Turbulent World, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RB-9870-RC, 2015, pp. 5–8; and Shlapak and Johnson, 2016.

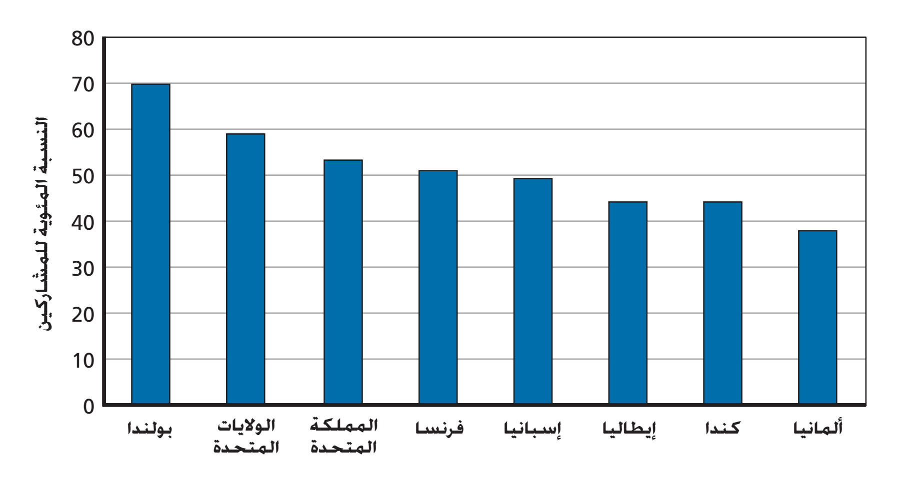
[13] حوارات مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين ومسؤول لاتيفي سابق في 15 و17 تموز (يوليو) عام 2015.

[14] حوارات مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015؛ Bruce Jones, "Russia Places 38,000 Troops on Alert for Snap Exercises," *Jane's Defence Weekly*, March 16, 2015.

[15] Katie Simmons, Bruce Stokes, and Jacob Poushter, "NATO Publics Blame Russia for Ukrainian Crisis, but Reluctant to Provide Military Aid," Pew Research Center, June 2015, p. 51. كانت الردود الأخرى المحتملة "تهديد أدنى" أو "لا يوجد تهديد".

[16] Simmons, Stokes, and Poushter, 2015, p. 52. كانت الردود المحتملة الأخرى "الانفصاليون المؤيدون للروس في أوكرانيا"، أو "الحكومة الأوكرانية" أو "الدول الغربية، مثل تلك الموجودة في أوروبا والولايات المتحدة"، أو "ذكر أكثر من طرف"، أو "كل ما سبق"، أو "لا شيء مما سبق".

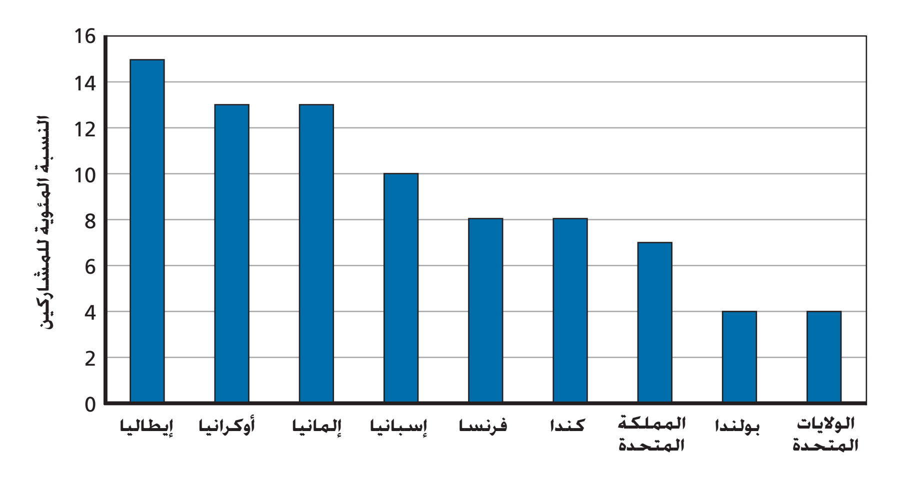
الشكل 2.2
النسبة المئوية للرأي الذي يعتبر روسيا تهديدًا عسكريًا كبيرًا لجيرانها (ربيع عام 2015)



المصدر: سيمونز، وستوكس، وبوشتر، 2015، ص 51.

RAND *RR1579-2.2*

الشكل 2.3
النسبة المئوية للرأي الذي لا يعتبر روسيا تهديدًا عسكريًا كبيرًا لجيرانها (ربيع 2015)



المصدر: سيمونز، وستوكس، وبوشتر، 2015، ص 51.

RAND *RR1579-2.3*

الذين تم إجراء حوارات معهم إلى وصف السلوك الروسي، مثل وضع صواريخ ذات قدرات نووية في كالينينغراد والتحليق فوق المجال الجوي البولندي – على أنه "مضايقة" أو "ترهيب" أو "استعراض قوة" بدلاً من الإشارة إلى أن روسيا تعتزم بجدية القيام بغزو.[17] وفي بولندا، يعتبر شن حرب تقليدية واسعة النطاق أمرًا ممكنًا ولكنه غير محتمل الوقوع. وكما قال مسؤول بولندي، "روسيا جاهزة للحرب ولكنها لن تُقدم على حروب مهلكة".[18] وقد زعم محاورون في إستونيا ولاتفيا أنه من غير المرجح أن يتخذ بوتين إجراءً عسكريًا ضد دول البلطيق ما دامت الحرب في أوكرانيا مستمرة. وقد اعتبر المسؤولون الذين تمت محاورتهم أن المصالح الروسية في أوكرانيا أكبر من مصالحها في دول البلطيق.[19] وتوقع بعض مسؤولي دول البلطيق أن الفترة الأكثر احتمالاً لاحتمالية بدء الصراع ستكون من عامين إلى ثلاثة أعوام في المستقبل، حيث إن الضغط المتزايد على الميزانية الروسية جرّاء انخفاض أسعار النفط سيبدأ في إحداث تأثير قوي على الاقتصاد الروسي، على الرغم من أن هذا الرأي لم يتم تبنيه عالميًا [20]

لقد أشارت السويد أيضًا إلى أنها تأخذ التهديد الروسي على محمل الجد، حتى لو لم يتوقع المسؤولون السويديون أي تهديد حالي بالهجوم على دول الشمال الأوروبي.[21] يُسلط مشروع قانون الدفاع السويدي للفترة من 2016 إلى 2020، الذي يمثل وجهة نظر متفق عليها حول أولويات الدفاع المتغيرة في البلاد، الضوء على العدوان الروسي في أوكرانيا واحتمال وقوع عدوان آخر في المستقبل. وقد سعت السويد أيضًا إلى تعزيز تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف. فقد استخدمت قيادتها لمجموعة التعاون الدفاعي بين بلدان الشمال الأوروبي، على وجه الخصوص، في عام 2014 للضغط من أجل الحصول على دفاع أقوى ضد العدوان الروسي المحتمل في المنطقة.[22]

لا تشارك السويد حدودًا برية مع روسيا، ولكن يرى البعض في السويد أن أجزاءً من الأراضي السويدية، مثل جزيرة غوتلاند ذات الموقع الاستراتيجي، معرضة لهجوم روسي

---

[17] حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015، حوار مع محللين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015، حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015.

[18] حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[19] حوارات مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين في 15 و17 تموز (يوليو) عام 2015.

[20] حوارات مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين في 15 و17 تموز (يوليو) عام 2015.

[21] حوارات مع مسؤولين سويدين ومحللين بمؤسسات للبحث في 20 و21 تموز (يوليو) عام 2015.

[22] Gerard O’Dwyer, “Sweden Proposes Aggressive Nordic Defense,” Defense News, February .10, 2015a

محتمل.[23] ووفقًا لطرح الأفكار هذا، فإن الاستيلاء الروسي وتركيب صواريخ أرض جو في غوتلاند سيسمح لروسيا بالسيطرة على المجال الجوي فوق بحر البلطيق الأوسط، وتقييد سرعة وصول الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى دول البلطيق وتعزيزها. ويضع هذا السيناريو تصورًا لهجوم روسي استباقي في إطار نزاع على دول البلطيق من أجل الحد من احتمالية استجابة حلف شمال الأطلسي (الناتو).[24] وأشار بعض المحاورين إلى التساؤلات المهمة حول معقولية وقوع هجوم روسي على غوتلاند، ورأوا أن الدفاع عن غوتلاند له رد فعل سياسي كبير، ولاحظوا أن اقتراح السيناريو قد يهدف إلى معالجة انخفاض إنفاق الدفاع السويدي.[25] كما تضاءلت القيمة الاستراتيجية لغوتلاند بسبب حقيقة أن روسيا لديها بالفعل قدرات كبيرة للدفاع الجوي على المدى الطويل فوق بحر البلطيق الأوسط تتمركز في كالينينغراد.[26] وعلى أية حال، فعلى الرغم من أن السويد ليست عضوًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن أي هجوم مباشر على الأراضي السويدية من شأنه أن يثير رد فعل قوي من جانب أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ويقضي على أي غموض بشأن النوايا الروسية.

وتكمن إحدى الطرق لتفسير المناقشات السويدية حول الدفاع عن غوتلاند في رؤية الجزيرة كبديل عن مخاوف الدفاع السويدية بشكل عام. ويمثل القلق المتزايد بشأن ضعف الدفاعات الموجودة على الجزيرة علامة على تزايد القلق بشأن القدرات الدفاعية السويدية الشاملة بشكل عام. وفي الواقع، تُجرى المناقشة حول الجزيرة في سياق نقاش أوسع حول عكس اتجاه الانخفاض في الإنفاق الدفاعي السويدي.[27]

[23] حوارات مع محللين مختلفين سويديين بمؤسسات للبحث في 20 تموز (يوليو) عام 2015.

[24] حوار مع محلل سويدي بمؤسسة للبحث في 21 تموز (يوليو) عام 2015.

[25] حوارات مع محللين مختلفين سويديين بمؤسسات للبحث في 20 تموز (يوليو) عام 2015.

[26] حوار مع محلل سويدي بمؤسسة للبحث في 21 تموز (يوليو) عام 2015. بغض النظر عن القيمة العسكرية للجزيرة، فإن قدرة السويد على الدفاع عنها مهمة سياسيًا، لأنها تشير إلى مدى القدرة الدفاعية الشاملة للدولة. على الرغم من وجود أعداد كبيرة من القوات السويدية على الجزيرة خلال الحرب الباردة، فإن تجريدها من السلاح في وقت لاحق ينظر إليه الكثيرون في السويد كإشارة على انخفاض القدرات العسكرية للدولة (حوارات مع محللين وصحفيين سويديين بمؤسسات للبحث في 20 تموز (يوليو) عام 2015.)

[27] حوارات مع محليين سويديين بمؤسسة للبحث في 20 و21 تموز (يوليو) عام 2015.

وكما هو الحال في السويد وبولندا، هناك تصور لخطر أكبر في فنلندا ولكن ليس بالضرورة تهديدًا عسكريًا من روسيا. وقد أشار مسؤول فنلندي إلى أن الجيش الروسي أصغر بكثير مما كان عليه في عهد السوفيت، ونتيجة لذلك، لا يثير المخاوف ذاتها في فنلندا كما كان عليه. كما أن مستوى التوتّر الدولي يعتبر أقل بكثير مما كان عليه خلال الحرب الباردة. ولم يشعر هذا المسؤول بأن فنلندا مهددة عسكريًا، وأن الأعمال العدوانية أو التخريبية التي تقوم بها روسيا في دول الشمال الأوروبي، مثل التحليق أو الاشتباه في وجود غواصات، ينظر إليها في معظم الأحيان على أنها استعراض قوة واستفزازات وليست مؤشرًا على العدوان في المستقبل.[28] ويعتبر الأساس المنطقي المحتمل لروسيا في مهاجمة فنلندا غير واضح، وتواجه روسيا "مشكلات أخرى في أماكن أخرى"، من أوكرانيا إلى القوقاز وآسيا الوسطى، تتطلب اهتمامها.[29]

لدى النرويج وجهة نظر أكثر تفاؤلاً للتهديد الروسي المحتمل من جيرانها في دول الشمال الأوروبي، حيث إنها تشارك روسيا في حدود قصيرة في القطب الشمالي بأوروبا.[30] وعلى الرغم من انحياز النرويج لسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات، حيث أعربت رئيسة الوزراء النرويجية إرنا سولبرغ (Erna Solberg) علنًا عن رفضها للسياسة الروسية في أوكرانيا،[31] إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى أن النرويج تتوقع أي تحرك عدواني من روسيا ضد أراضيها. وأكد المسؤولون النرويجيون الذين تمت محاورتهم أن النرويج تتمتع بعلاقات جيدة بشكل عام مع روسيا.[32] ومن الناحية العسكرية، شاركت الألوية العسكرية التابعة للقطب الشمالي في كل من النرويج وروسيا بانتظام في مناورات تدريبية مشتركة برية وبحرية في مجموعة متنوعة من المهام تتراوح بين البحث والإنقاذ إلى الدفاع الجوي.[33] وفي الوقت نفسه، لقد سعت النرويج باستمرار إلى الحصول على مزيد من مشاركة حلف شمال

---

28 حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015.

29 حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015.

30 Andrew Higgins, “Norway Reverts to Cold War Mode as Russian Air Patrols Spike,” April 1, 2015.

31 “Russia-Norway Tensions at Liberation Ceremony,” *Local*, October 25, 2014.

32 احتفل المسؤولون النرويجيون والروسيون معًا بالذكرى السبعين لتحرير منطقة فينمارك (المتاخمة للنرويج وروسيا) من الاحتلال النازي في تشرين الأول (أكتوبر) 2014 وذلك في خضم الأزمة الأوكرانية (“Finnmark Celebrates 70-Year Liberation Anniversary,” *Norway Post*, October 22, 2014).

33 O‘Dwyer, 2012.

الأطلسي (الناتو) في المنطقة القطبية الشمالية، حيث تتشارك في حدود مع روسيا، من خلال المناورات.[34] كما أن أرخبيل سفالبارد قد يبرز مجددًا كمصدر للتوتر بين النرويج وروسيا.[35] في حزيران (يونيو) 2014، فتحت النرويج مركزًا حدوديًا عسكريًا جديدًا " لتعزيز قدرة النرويج على مراقبة الحدود النرويجية الروسية والسيطرة عليها".[36] وتعد هذه المراقبة والجهود الرامية للتأهب سمة تقليدية للسياسة الدفاعية النرويجية أكثر من كونها رد فعل على الأزمة الأوكرانية، حيث وصف المسؤولون النرويجيون الذين تم إجراء حوارات معهم النهج النرويجي التاريخي للأمن بأنه لم يتغير بسبب التوتّرات الجديدة مع روسيا[37]، ومع ذلك قد خفض العدوان الروسي في أوكرانيا ، جنبًا إلى جنب مع انخفاض الأسعار العالمية للنفط، بالفعل التعاون النرويجي الروسي ولا سيما بشأن قضايا الطاقة.[38]

لا تمثل روسيا أولوية استراتيجية قصوى على وجه العموم بالنسبة للدول الواقعة في الأجزاء الغربية والجنوبية من القارة الأوروبية. وتمنح الأولوية لقضايا أخرى، مثل الحرب في سوريا، وانضمام مقاتلين أجانب إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأزمة المهاجرين الأوروبيين. ورأى المسؤولون الفرنسيون الذين تم إجراء حوارات معهم أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ومكافحة الإرهاب بشكل عام) وإيران ومالي وليبيا وأزمة المهاجرين أولويات استراتيجية أعلى من روسيا.[39] وحتى في فنلندا، ذكر أحد

---

[34] Brooke Smith-Windsor, “Putting the ‘N’ Back in NATO: A High North Policy Framework for the Atlantic Alliance?” NATO Research Paper No. 94, July 2013, pp. 5–6.

[35] Svein Vigeland Rottem, “The Political Architecture of Security in the Arctic—The Case of Norway,” *Arctic Review on Law and Politics*, Vol. 4, No. 2, 2013, pp. 249–250. تمنح معاهدة سفالبارد المبرمة عام 1920 النرويج السيادة على الأرخبيل، لكنها لم تتناول ما إذا كانت هذه السيادة تمتد إلى المنطقة الاقتصادية والجرف القاري التابع للأرخبيل. في الماضي، وقعت حوادث بين السلطات النرويجية وسفن الصيد الروسية في المنطقة الاقتصادية لسفالبارد (على سبيل المثال، انظر “Norway Kicked Russian Patrol Vessels out of Spitsbergen,” *Barents Observer*, May 27, 2008).

[36] Norwegian Ministry of Foreign Affairs, “Norway’s Arctic Policy,” 2015, p. 19.

[37] حوار مع مسؤولين نرويجيين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[38] Ulf Sverdrup and Elana Wilson Rowe, “Norway Is Re-Thinking Its Russian Relations,” *Europe‘s World*, Summer 2015.

[39] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 18 حزيران (يونيو) عام 2015، حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) عام 2015، حوار مع مسؤولين فرنسيين في 12 أيار (مايو) عام 2015، حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

المسؤولين أن المقاتلين الأجانب العائدين من العراق وسوريا يمثلون تهديدًا بقدر ما تمثل روسيا.[40]

على الرغم من وجود قلق عام من أنه حتى لو لم تختر روسيا الشروع في حرب تقليدية، لا يزال خطر التصعيد غير المقصود قائمًا بسبب زيادة التحليق فوق شمال أوروبا وحقيقة أن الطيارين الروس المنتهكين للمجال الجوي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في كثير من الأحيان يوقفون أجهزة الإرسال والاستقبال.[41] وأعرب المسؤولون البولنديون عن قلقهم من أنه من الممكن أن تؤدي سلسلة من الأخطاء وسوء التقدير إلى نشوب نزاع واسع النطاق.[42] وقد تكون الآليات المؤسسية الموضوعة خلال الحرب الباردة لمنع هذا التصعيد غير المقصود، خاصة عندما يشارك الشرق أو الغرب في المناورات، مفيدة مرة أخرى ولكنها قد أُهملت إلى حد كبير منذ نهاية الحرب الباردة.[43]

تصوّرات التهديد لسيناريو الحرب الهجينة الروسية

ينتاب الكثير من الأوروبيين القلق إزاء خطر استخدام روسيا حربًا هجينة أكثر من تنفيذها لهجوم تقليدي. لا يوجد اتفاق مشترك حول تعريف ما يشكله التهديد الهجين، على الرغم من أن أفضل فهم للمصطلح على ما يبدو أنه مزيج من أنواع متنوعة من العمليات، من الحرب التقليدية إلى الحرب غير النظامية أو النفسية، للتأثير على السياسات الداخلية للدول المستهدفة.[44]

---

[40] حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015. في كانون الثاني (يناير) عام 2015، صنّف المركز الدولي لدراسة التطرف ومؤتمر ميونخ فنلندا كدولة أوروبية غربية تحتل المرتبة السادسة في العدد المقدر من المقاتلين الأجانب لكل فرد بعد (بالترتيب التنازلي) بلجيكا والدنمارك والسويد وفرنسا والنمسا وهولندا (Peter R. Neumann, "Foreign Fighters Total in Syria/Iraq Now Exceeds 20,000; Surpasses Afghanistan Conflict in the 1980s," London: International Centre for the Study of Radicalisation, January 26, 2015).

[41] على سبيل مثال التحليق فوق السويد، انظر Simon Johnson, "Sweden Intercepts Russian Military Planes Flying with Their Transponders Off over Baltic Region," Reuters, March 24, 2015.

[42] حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[43] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[44] انظر Frank Hoffman, "On Not-So-New Warfare: Political Warfare vs. Hybrid Threats," *War on the Rocks*, July 28, 2014; Mark Galeotti, "The 'Gerasimov Doctrine' and Russian

أكد محاورونا البولنديون على أنه ينبغي النظر إلى التهديد الهجين على أنه وسيلة إضافية وليس بديلاً عن الوسائل العسكرية التقليدية.[45] وكانوا مهتمين بشكل خاص بالدعاية الروسية في دول البلطيق ومحاولتها للتأثير على الأقليات الروسية في تلك الدول.[46] وسيكون أحد احتماليات التهديد الهجين أحد السيناريوهات الانفصالية لنارفا في إستونيا، وهو ما قدمه بعض المسؤولين البولنديين على أنه أمر معقول.[47] ويمكن أن ينطوي سيناريو مماثل على الأقلية الروسية الكبيرة في لاتجال (شرق لاتفيا).[48] وفي سيناريو آخر، قد تستخدم روسيا أقليات أخرى في دول البلطيق لبلوغ أهدافها، مثل الأقلية البولندية في ليتوانيا، التي تحالفت سياسيًا مع الأقلية الروسية في مواجهة تدابير ليتوانيا التي استهدفت الأقليات السكانية.[49] قلل المحاورون البولنديون من شأن المخاطر التي تتعرض لها بولندا، مشيرين إلى أن الدولة ليس بها أقلية روسية كبيرة ولا جماعات موالية لروسيا.[50]

ويرى الخبراء وصناع القرار السويديون، الذين يرددون ما يقوله آخرون في المنطقة، أن دول البلطيق تُعتبر أوجه الضعف العسكري الرئيسي ونقطة العدوان الروسي الأكثر احتمالاً.[51] وهم يرون أيضًا أي سيناريو هجين ينطوي على التعبئة الواضحة للأقليات الروسية في إستونيا أو لاتفيا على أنه أمر مقبول بوجه عام. لاحظ أحد الباحثين أن روسيا قد تواصل ثلاثة أشكال ممكنة من "الهجمات الصغيرة" وهي: سيناريو "إقليمي" تستحوذ فيه روسيا على منطقة صغيرة موالية لروسيا، مثل نارفا في إستونيا، لإثبات فشل المادة 5؛ وسيناريو "عملي" تقوم فيه روسيا بالعدوان بسبب بعض القيود على أعمالها مثل إغلاق

Non-Linear War," blog post, *In Moscow's Shadows*, July 6, 2014. للحصول على وجهة نظر مُشكّكة، انظر Damien Van Puyvelde, "Hybrid War—Does It Even Exist?" *NATO Review*, 2015.

[45] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[46] حوار مع محللين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[47] حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[48] للحصول على مزيد عن لاتجال ودعوات "جمهورية لاتجال الشعبية"، انظر Andrew Higgins, "Latvian Region Has Distinct Identity, and Allure for Russia," *New York Times*, May 20, 2015.

[49] حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[50] حوار مع محللين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[51] حوارات مع مسؤولين سويديين في 21 تموز (يوليو) عام 2015.

خطوط النقل البري إلى كالينينغراد؛ وسيناريو "الأصول"، الذي يتضمن قيام روسيا بعمل عسكري يتعلق، على سبيل المثال، بغواصة محاصرة أو وجود منشق في بلد أجنبي.[52]

ينتاب المسؤولون والمحللون الألمان الذين تم إجراء حوارات معهم القلق أيضًا بشأن الجهود الروسية الرامية للتخريب وزعزعة الاستقرار الداخلي ولكنهم يميلون إلى رؤية الحرب الهجينة والتهديد الروسي في ضوء الجهود غير العنيفة لتقويض النظام الليبرالي والدستوري في أوروبا. يرى جزء كبير من الشعب الألماني أن استخدام القوة العسكرية لتحقيق أغراض سياسية أمر عفى عليه الزمن وأن استخدام حلف شمال الأطلسي (الناتو) للقوات المسلحة أو نشرها لمعالجة تهديد عسكري في دول البلطيق أمر غير ضروري وغير ملائم.[53] ووفقًا لمحللي مؤسسات للبحث، يوجد عمليًا اختلاف ضئيل جدًا بين وجهات نظر المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل (Angela Merkel) (حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي [CDU]) ووزير الخارجية فرانك فالتر إشتاينماير (Frank-Walter Steinmeier) (الحزب الديمقراطي الاجتماعي [SPD]) بشأن موسكو. ومع ذلك، لا يزال الجناح اليساري للحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD) وأجزاء من القاعدة يتشبثون بوجهات النظر التي تعتبر روسيا شريكًا محتملاً. ويبدو أن الاختلاف الأشد قوة داخل الائتلاف، على سبيل المثال، يتعلق بالطريقة التي ينبغي أن يتعاون بها الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الأوروآسيوي، حيث إن ميركل وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) أقل انفتاحًا للتعاون من الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SPD) وإشتاينماير. قد تقوض حالة عدم الاستقرار المتزايدة داخل الائتلاف، التي يرجع سببها بشكل كبير إلى أزمة الهجرة، الخروج بسياسة موحدة بشأن روسيا في المستقبل.[54]

أقر المحللون والمسؤولون الإستونيون واللاتفيون الذين تم إجراء حوارات معهم أن روسيا سعت كثيرًا إلى اختراق دولهم وزعزعة استقرارها عن طريق وسائل خفية. أشار

---

[52] حوار مع محلل سويدي بمؤسسة للبحث في 21 تموز (يوليو) عام 2015.

[53] حوارات مع محللين ألمان بمؤسسة للبحث، ومناقشات في المؤتمر في 18 و22 حزيران (يونيو) عام 2015. انظر Claudia Major and Christian Mölling, "A Hybrid Security Policy for Europe: Resilience, Deterrence, and Defense as Leitmotifs," *Stiftung Wissenschaft und Politik* Comments, Vol. 22, German Institute for International and Security Affairs, April 2015; Bastian Giegerich, "Workshop Report: Perspectives on Hybrid Warfare," *IISS Voices*, International Institute for Strategic Studies, July 1, 2015; and "Audio: Hybride Kriegführung—'Vielmehr als ein Hype,'" German Ministry of Defense, August 4, 2015.

[54] حوارات مع محللين وأكاديميين ألمان بمؤسسة للبحث في 18 و19 حزيران (يونيو) عام 2015، و4 شباط (فبراير) 2016.

محللون إستونيون بمؤسسة للبحث إلى أن روسيا قد تثير بسهولة تحريضًا يدفع الناطقين بالروسية للاحتشاد أو الاحتجاج كما فعلوا في حادثة الجندي البرونزي في عام 2007.[55] اقترح مسؤول حكومي لاتيفي سابق سيناريو محتمل قد تسعى فيه روسيا إلى دعم ظهور حركة إرهابية ضد الحكومة اللاتفية عن طريق تلفيق هجمات على الناطقين بالروسية.[56] وعلى الرغم من الإقرار بإمكانية حدوث استفزاز روسي في تلك المناطق، إلا أن استمرارية حشد موسكو للناطقين بالروسية في دول البلطيق أمر مشكوك فيه. وبالتأكيد شدد المسؤولون الإستونيون واللاتفيون على أنهم كانوا يراقبون المساعي الروسية لزعزعة الاستقرار، لكن لم ينتابهم قلق كبير من أن هذه المساعي كانت نقطة ضعف رئيسية، خاصةً عند مقارنتها بالتهديد التقليدي. وعلى سبيل المثال، صرح مسؤول لاتيفي بأن "أي غزو تقليدي للدولة بأكملها يمثل الخوف الأكبر وليس هجومًا هجينًا وليس هجومًا تقليديًا محدودًا".[57]

وقد يُعزى انخفاض القلق الواضح هذا بشأن تهديد هجين في دول البلطيق إلى عاملين. أولًا، تعتقد دول البلطيق أنها مستعدة لمواجهة هذا التهديد. فهي تدرب قواتها على الرد السريع على أي استفزاز من روسيا وأكد مسؤولون في كل من إستونيا ولاتفيا بوضوح عن نيتهم في قنص أي جندي من "الجنود المرتدين للزي الأخضر". ويعتقدون أن أي ردع تقليدي متمثلاً في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بما في ذلك القوات الأمريكية مع مشاركة دول الحلف الأخرى، سيمنع روسيا من التصعيد لحماية نشاطها الخفي. علاوةً على ذلك، كما حاول محاورونا في جميع أنحاء المنطقة البرهنة، تتمتع إستونيا ولاتفيا بأجهزة أمنية داخلية وحرس حدود فاعلين وأكثر قدرة على حماية أراضيهم بشكل أكبر من الأجهزة الأوكرانية.[58] وقد أكد الباحثون البولنديون على هذه النقطة مع الإشارة إلى أن لاتفيا وإستونيا دول مستقرة ومن شأن هذا أن يصعّب الأمر على روسيا لتحقيق النجاح ذاته

---

[55] حوارات مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين ومحللين بمؤسسة للبحث في 15 و17 تموز (يوليو) عام 2015. للإلمام بشكل أفضل بحادثة الجندي البرونزي، انظر Heather A. Conley, Theodore P. Gerber, Lucy Moore, and Mihaela David, *Russian Soft Power in the 21st Century: An Examination of Russian Compatriot Policy in Estonia*, Center for Strategic and International Studies, August 2011.

[56] حوار مع مسؤول حكومي لاتيفي سابق في 15 تموز (يوليو) عام 2015.

[57] حوارات مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين في 15 و17 تموز (يوليو) عام 2015.

[58] بالرغم من أنه كان هناك تصور بوجود فرصة للتحسن في جاهزية قوى الأمن الداخلية، خاصةً في لاتفيا. حوارات مع مسؤولين أجانب من ريجا في 15 تموز (يوليو) عام 2015.

الذي حظيت به في أوكرانيا.[59] احتج المسؤولون الإستونيون واللاتفيون بأن استراتيجية روسيا الهجينة في أوكرانيا باءت بالفشل نظرًا إلى أن روسيا في آب (أغسطس) عام 2014 اضطرت إلى التصعيد مستعينة بقوى تقليدية مسلحة جيدًا عندما كان الانفصاليون على وشك الهزيمة، ومن المحتمل أن روسيا لن تستخدم الاستراتيجية ذاتها مرة أخرى.[60] ثانيًا، قد تكون هناك رغبة من جانب محللينا في دول البلطيق للتهوين من إمكانية تعرض دولهم إلى خطر التخريب كي يتجنبوا لفت الانتباه إلى المشكلة التي يفرضها اندماج الأقلية الروسية. يمكن للرأي السائد في إستونيا ولاتفيا تجنب التفكير في الحاجة إلى تسوية قضايا المواطنة أو اللغة بالنسبة للأقلية الروسية بادعاء أن الروس "لدينا" راضون ومن غير المحتمل أن تتلاعب روسيا بهم.

جهود الاتصالات الاستراتيجية لروسيا

يتعزز النفوذ الروسي من خلال "سياسة رفيق الوطن" الروسية التي تدعم الناطقين بالروسية في الجمهوريات السوفيتية السابقة.[61] فوفقًا لمحلل بمؤسسة للبحث في ريجا، تعمل الدعاية الروسية على "تقويض الاندماج الاجتماعي" من خلال تشجيع المطالب التي لا يمكن تحقيقها بالنسبة للغة والمواطنة. صرح أحد المحاورين في لاتفيا أن السكان الناطقين باللغة الروسية يعيشون في وسط إعلامي منفصل، فهم على وجه العموم يبدون اهتمامًا قليلاً بمشاهدة البرامج المقدمة باللغة اللاتفيّة لأن البرامج الروسية أسهل في الفهم وتتمتع بقيم إنتاجية أكبر بكثير من نظيراتها اللاتفيّة، ويشمل هذا بث العروض الغربية الرائجة. تنسج هذه المحطات التلفزيونية رسائل بوتين

---

[59] حوار مع محلل بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[60] حوارات مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين في 15 و17 تموز (يوليو) عام 2015. للحصول على معلومات عن هذه النقطة، انظر Michael Kofman, Katya Migacheva, Brian Nichiporuk, Andrew Radin, Olesya Tkacheva, and Jenny Oberholtzer, "Lessons from Russia's Operations in Crimea and Eastern Ukraine," Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1498-A, 2017. تتوصل هذه الدراسة بالمثل إلى أن العملية الروسية في شرق أوكرانيا لم تؤتِ ثمارها حسبما كان متصورًا لها في البداية ولم تحقق سوى بعض من أهدافها وبتكلفة أكبر من المرغوب.

[61] للحصول على مزيد من المعلومات عن "سياسة المواطن الرفيق" الروسية، انظر Conley et al., 2011; Oxana Shevel, "The Politics of Citizenship Policy in Post-Soviet Russia," *Post–Soviet Affairs*, Vol. 28, No. 1, 2012; and Igor Zevelev, "Russia's Policy Toward Compatriots in the Former Soviet Union," *Russia in Global Affairs*, Vol. 6, No. 1, January–March 2008.

ببراعة بين هذه البرامج.[62] وبالمثل أشارت دراسة عن تأثير القوة الناعمة الروسية في إستونيا إلى أن

> الإستونيين وغير الإستونيين يعيشون في مناطق تستقي معلوماتها من مصادر مختلفة وبمحتوى متناقض في الغالب .... يستمد أغلب السكان الناطقين بالروسية معلوماتهم وأراءهم بشأن الأحداث التاريخية أو الحالية من القنوات التلفزيونية الروسية الخاضعة مباشرة للكرملين ويمكن أن تُستخدم كآلية دعائية.[63]

غير أن مسؤول حكومي سابق من لاتيفيا لاحظ أن الإعلام الروسي يمزج بين رسالتين منفصلتين، الأولى موجهة إلى الجمهور داخل روسيا وتؤكد على سلطة بوتين، والأخرى موجهة إلى الجمهور خارج روسيا تروج إلى خطر الإمبريالية الأمريكية. وفي بعض الأحيان يحدث تعارض بين الرسالتين ما يؤدي إلى إضعاف التأثير الكلي للرسالة.[64]

رأى المسؤولون والباحثون الذين أُجريت معهم حوارات في بولندا أنه من غير المحتمل أن تنجح المحاولات الروسية لتهييج المشاعر الموالية لروسيا. ومع ذلك، كان هناك اتفاق واسع على أن استغلال المشاعر المعادية للأوكرانيين السائدة بين قطاعات من الشعب البولندي باستخدام شعارات مثل "لماذا ندفع للأوكرانيين ونرسل لهم كل هذه المساعدات بينما توجد الكثير من المشكلات الداخلية في بولندا؟" يلقى أذانًا صاغية ويضعف سياسة المساعدة لأوكرانيا.[65] بالإضافة إلى الرسائل المعادية للأوكرانيين، تشدد حملة الاتصالات الروسية في بولندا بشكل أكبر على موضوعات سلمية على غرار "نحن [البولنديون] يجب ألا نرد على الروس بنفس طريقة تعاملهم". وعليه، تكرر روسيا نمط الحجج التي يروج لها اليسار الألماني وغيره.[66] وقد حاولت روسيا أيضًا تأجيج المشاعر المعادية للبولنديين في كالينينغراد. على سبيل المثال، نشرت وسائل الإعلام

---

[62] حوار مع محللين لاتفيين بمؤسسة للبحث في 15 تموز (يوليو) عام 2015.

[63] Mike Winnerstig, ed., "Tools of Destabilization: Russian Soft Power and Non-Military Influence in the Baltic States," Sweden Defense Research Agency, December 16, 2014, p. 53.

[64] حوار مع مسؤول حكومي لاتيفي سابق في 15 تموز (يوليو) عام 2015.

[65] حوارات مع مسؤولين ومحللين بولنديين بمؤسسة للبحث في تموز (يوليو) عام 2015.

[66] حوارات مع محللين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

المحلية في كالينينغراد قصصًا عن روس يُزعم فيها تعرضهم إلى المعاملة السيئة أو التهديد في بولندا.[67]

لقد شهدت جهود الاتصالات الاستراتيجية التي تقوم بها روسيا وقتًا أصعب للعثور على جمهور خارج دول البلطيق وبولندا. تروج البرامج التلفزيونية الروسية في فنلندا إلى فكرة سوء معاملة الروس في فنلندا، ولكن تأثير هذه القصص محدود بسبب حقيقة أن أغلب الأقلية الروسية القوية في البلاد التي يصل عددها إلى 60,000 روسي تتحدث اللغة الفنلندية ومندمجة جيدًا في المجتمع الفنلندي، وهما عاملان يقللان من احتمالية بناء الأقلية الروسية لأحكامهم بناءً على ما تنشره وسائل الإعلام الروسية فقط.[68]

على الرغم من أن الكثير من المسؤولين السويديين ينتابهم القلق حيال انتشار الدعاية الروسية في دول البلطيق والدول الأعضاء السابقين في الاتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو، إلا أن القلق بشأن قدرة روسيا على إقناع السويديين بقضيتها محدود. يبدو أن السويد، مثل الكثير من دول الاتحاد الأوروبي، تواجه صعوبة في صياغة رد متسق على تحدي الدعاية الروسية. أصر المسؤولون السويديون على أن الحكومة لا تصدر رسالتها المضادة وكانوا مؤيدين بشكل عام للمقترح المطروح داخل الاتحاد الأوروبي لدعم وسائل الإعلام المستقلة في الدول المنضمة لمشروع الشراكة الشرقية. ويبدو أن هناك بالفعل بعض الاتصالات الاستراتيجية المطروحة على الصعيد العسكري عقب تاريخ من الدعاية المطروحة على الصعيد العسكري التي لاقت صدى جيد بشكل عام في السويد خلال الحرب الباردة.[69]

أشار مسؤول فرنسي إلى نشاط "آلية الدعاية" الروسية في فرنسا،[70] لكن أحد الباحثين وصف الجهود الروسية للتأثير على الجدل السياسي في فرنسا بأنها "فوضوية" و"مكشوفة" وغير ناجحة جدًا بشكل عام. تشمل هذه الجهود تأسيس مؤسسة الديمقراطية والتعاون (Institut de la démocratie et de la coopération [IDC]) التي يديرها عضو روسي سابق بالبرلمان. تعمل مؤسسة الديمقراطية والتعاون على تحسين

---

[67] حوار مع محلل بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[68] حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015.

[69] حوارات مع مسؤولين وصحفيين سويديين في 20 و21 تموز (يوليو) عام 2015.

[70] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

صورة روسيا ولكن يُنظر إلى أعمالها على أنها دعاية روسية.[71] قد يكون عدد من المنتديات الأخرى الموالية لروسيا أكثر نجاحًا مثل مؤسسة الحوار الفرنسي الروسي (Association Dialogue Franco-Russe) التي يتميز خطابها بأنه أقل دعمًا لبوتين من خطاب مؤسسة الديمقراطية والتعاون (IDC) ما يمنح مؤسسة الحوار مصداقية أكبر.[72] في تموز (يوليو) 2015، قاد الرئيس المشارك لهذه المؤسسة، وهو أيضًا عضو في البرلمان الفرنسي، رحلة مثيرة للجدل إلى موسكو وشبه جزيرة القرِم برفقة عشرة أعضاء من البرلمان من زملائه.[73] إلا أن تلك الجهود توازنها جهود لجهات فاعلة أوكرانية من المجتمع المدني ذائعة الصيت موجودة في فرنسا.[74]

تصوّرات حلف شمال الأطلسي (الناتو) والولايات المتحدة

تصوّرات حلف شمال الأطلسي (الناتو)

ينتاب الدول الأوروبية، وخاصة الدول الشرقية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، القلق من عدم جاهزية التحالف للتعامل مع الأزمة الحالية مع روسيا والاعتداءات الأخرى المحتملة. وأشار المسؤولون الفرنسيون والبولنديون الذين تم إجراء حوارات معهم إلى أن سياسة الردع الحالية التي ينتهجها حلف شمال الأطلسي (الناتو) ستكون غير كافية، ولا سيما إذا تعين على روسيا اختبار المادة 5 "دون اختراقها" أي من خلال اتخاذ إجراءات لا تتجاوز عتبة الحرب التقليدية أو التي يمكن "أن تنكرها موسكو بصورة معقولة". فهذه المواقف قد تصعب الأمر على التحالف للوصول إلى قرار جماعي أو قرار سريع.[75] ذكر أحد المسؤولين البولنديين احتمالية ظهور انقسامات داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) بشأن كيفية الرد على هجوم روسي على أنه سيناريو أشبه "بالكابوس" ووصف أمن دول البلطيق بأنه

---

71 حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) عام 2015. انظر أيضًا Andrew-Sebastien Aschehoug, “Les Poupées Russes de la Propagande de Poutine en France,” *Slate.fr*, February 11, 2015.

72 حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

73 Jean-Dominique Merchet, “Une Délégation de Parlementaires Français se Rend en Crimée,” *L’Opinion*, July 22, 2015, updated July 27, 2015.

74 حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

75 حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 18 حزيران (يونيو) عام 2015. حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 19 حزيران (يونيو) عام 2015. حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 حزيران (يونيو) عام 2015.

اختبار حاسم لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، لأن الفشل في مواجهة الضغط الروسي في دول البلطيق سيضعف مصداقية التحالف في بولندا.[76] وبشكل أعم، يرون أن روسيا تحاول تقويض حلف شمال الأطلسي (الناتو) للوصول إلى نقطة لا يعد الحلف عندها قادرًا على أداء مهامه كمنظمة للدفاع الجماعي.[77] كما يزعمون أن روسيا توظف أدوات مختلفة لهذا الغرض ومنها مساعدة الأحزاب المتطرفة (والمناهضة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)) في أوروبا.[78] أكدت بعض الجهات الإعلامية والكثير من المسؤولين على مخاطر الانقسامات داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) المبنية على الاختلافات الجغرافية أو السياسية. بينما تميل الدول الأقرب من روسيا إلى القلق أكثر بشأن أي تهديد وتفضل اتباع سياسة أكثر حزمًا، تميل الدول البعيدة عن روسيا إلى التهوين من خطر العدوان مستقبلًا وإبراز المخاوف بشأن اتخاذ حلف شمال الأطلسي (الناتو) موقف أكثر استفزازية ضد روسيا. وقد هوّن المسؤولون الكبار في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذين تم إجراء حوارات معهم من أجل هذه الدراسة، من الانقسامات الداخلية. ورأى مسؤول كبير آخر بحلف شمال الأطلسي (الناتو) تم إجراء حوار معه أن الأوروبيين سيتبعون القيادة الأمريكية ولن يعارضوا بشدة التمركز المسبق للقوات في دول البلطيق.[79] بينما لاحظ مسؤول ثالث أنه كان هناك تاريخ للدول الأعضاء بالحلف اختارت عدم الموافقة على قرارات معينة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) دون أن يزعزعوا التماسك العام للتحالف.[80] كانت هناك معارضة قليلة نسبيًا، حتى الآن، داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) للنشاط العسكري الأمريكي المكثف في دول البلطيق منذ صيف 2015. وعند سؤال المسؤولين عن تأثير اليمين المتطرف واليسار المتطرف، أجابوا بأنهم لا يعتقدون أن الأحزاب المتطرفة على الجانبين كانت تؤثر بقوة على سياسات الدول تجاه روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو).[81] وبشكل عام، دافع مسؤولون بحلف شمال الأطلسي (الناتو) الذين تم إجراء حوارات معهم عن فكرة أن التحالف الآن بصدد الخروج بسياسة أقوى تجاه روسيا.[82]

---

76 حوار مع مسؤول بولندي في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

77 حوارات مع محللين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

78 حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015. لمعرفة المزيد عن الدعم الروسي للأحزاب الشعبية في أوروبا، انظر Larrabee et al., 2017.

79 حوار مع مسؤول بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 حزيران (يونيو) عام 2015.

80 حوار مع مسؤول بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

81 حوارات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 حزيران (يونيو) عام 2015.

82 حوارات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في الفترة من 15 إلى 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

توجد مخاوف بشأن درجة التأييد الشعبي في أوروبا للمبدأ الأساسي وراء فكرة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ ألا وهي فكرة الدفاع الجماعي. أوضحت دراسة استقصائية، أجراها مركز Pew للأبحاث على دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) الرئيسية في حزيران (يونيو) عام 2015، أن الرغبة في استخدام القوة العسكرية للدفاع عن دولة حليفة بحلف شمال الأطلسي (الناتو) تعرضت لهجوم روسي كانت محدودة، من 38 بالمائة في ألمانيا إلى 49 بالمائة في المملكة المتحدة. حتى في الولايات المتحدة وكندا، وصل الداعمون لاستخدام القوة للدفاع عن دول حليفة بحلف شمال الأطلسي (الناتو) بالكاد إلى أغلبية (56 بالمائة و53 بالمائة على التوالي).[83] يشير هذا إلى ضعف دعم فكرة الدفاع الجماعي لدى أغلب الدول الأعضاء بحلف شمال الأطلسي (الناتو). ومع ذلك، شكك محللون ألمان في الدراسة الاستقصائية ورأوا أن التردد الألماني بشأن الدفاع الجماعي يرجع سببه إلى تجربة المهام السابقة مثل تجربة أفغانستان.[84] أكدد العديد من المحاورين أن روسيا إذا أعلنت بشكل واضح اعتداءً على دولة بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، سيكون هناك إجماع أقوى على الدفاع الجماعي.[85] وبالفعل، في الوقت الذي يبدو الأوروبيون فيه قلقين بشأن التزاماتهم تجاه حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لا يزال التحالف يستمتع بدعم شعبي قوي. تظهر مقارنة بين الآراء[86] بشأن حلف شمال الأطلسي (الناتو) بين عامي 2013 و2015 تزايد دعم حلف شمال الأطلسي (الناتو) في خمس من أصل ست دول أوروبية شملتها الدراسة الاستقصائية، باستثناء ألمانيا التي تزايدت بها الخيارات المعارضة (انظر الشكل 2.4).[87] تشير هذه النتائج إلى أن الرأي الأوروبي بشأن حلف شمال الأطلسي (الناتو) ينفصل إلى حد ما عن فهم الالتزام الذي من المحتمل أن يمثله هذا الخيار باعتبار أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) يُنظر إليه كمظلة أمريكية أكثر من كونه تحالف للدفاع الجماعي.

---

[83] Simmons, Stokes, and Poushter, 2015, p. 5.

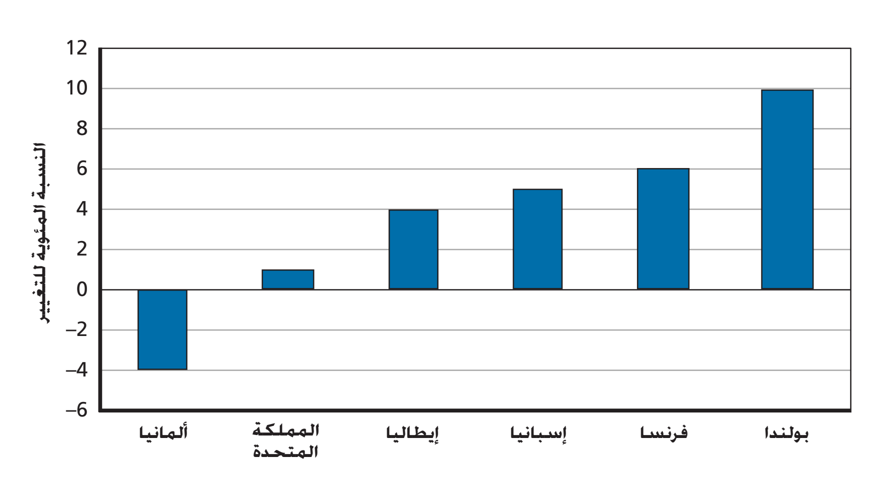
[84] حوار مع مسؤولين ألمان وأكاديمي ومحللين بمؤسسات للبحث في الفترة من 16 إلى 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

[85] حوارات مع مسؤولين ألمان وسويديين ومحللين بمؤسسات للبحث في الفترة من 16 إلى 19 حزيران (يونيو) والفترة من 21 إلى 22 تموز (يوليو) عام 2015.

[86] معرفة بمجموع الآراء "المؤيدة بشدة" و"المؤيدة إلى حدٍ ما".

[87] بالنسبة للمقارنة، ظل الرأي المؤيد لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ثابتًا في الولايات المتحدة بين عامي 2013 و2015، مع إجماع نسبة 49 بالمائة بين الآراء "المؤيدة بشدة" والآراء "المؤيدة إلى حدٍ ما". انظر: Simmons, Stokes, and Poushter, 2015, p. 47.

الشكل 2.4
تطور الرأي المؤيد لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بين عامي 2013 و2015



المصدر: بيانات من سيمونز، وستوكس، وبوشتر، 2015، ص 47.
RAND *RR1579-2.4*

تصوّرات الولايات المتحدة

لا تزال الولايات المتحدة يُنظر إليها على أنها ضامن رئيسي للأمن الأوروبي. أكد المسؤولون الأمريكيون والأوروبيون الذين تم إجراء حوارات معهم على الأهمية الحاسمة للقيادة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي (الناتو) واعترفوا بأهمية الوجود العسكري الأمريكي للحفاظ على الأمن في أوروبا.[88] وشدد المحللون الألمان الذين تم إجراء حوارات معهم على أهمية العلاقة عبر الأطلسي بالنسبة لألمانيا وأقروا بأن الوجود الأمريكي في أوروبا كان ضروريًا للحفاظ على الأمن الأوروبي.[89] ويرى الكثير من السويديين أن الولايات المتحدة تلعب دورًا رئيسيًا في أوروبا.[90] واعترفت دول البلطيق من جهتها أنه ليس بوسعها الكثير لمنع روسيا من اتخاذ إجراءات عسكرية تهدد أمنها. ولذلك أصرت على تمركز قوات أمريكية على أراضيها. ويرى المسؤولون الإستونيون واللاتفيون الذين تم إجراء حوارات معهم أن وجود كتيبة أمريكية في كل دولة من دول البلطيق (بإجمالي فرقة في الدول الثلاث) أمرًا

---

[88] حوارات ومناقشات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 و16 و17 و23 حزيران (يونيو) عام 2015.

[89] حوارات مع أكاديمي ومحللين ألمان بمؤسسة للبحث في 18 و19 حزيران (يونيو) عام 2015.

[90] "B-52 Bombers to Exercise over Sweden," Radio Sweden, May 20, 2015.

ضروريًا للحيلولة دون وقوع هجوم روسي ويعتقدون أن الولايات المتحدة هي المصدر الأجدر بالثقة للدعم السياسي والعسكري. ويرون أن قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) الأخرى المنتشرة في دول البلطيق تمثل قيمة إضافية مخصصة لتعزيز أمنها. وهم يعتقدون في الوقت ذاته أن وجود القوات الأمريكية على أراضيهم هو وحده الحل الفاعل لردع روسيا عن مآربها. ونتيجةً لهذا، أعطوا الأولوية لتعزيز علاقتهم بالولايات المتحدة عن إقامة تفاعلات مع بقية دول حلف شمال الأطلسي (الناتو).[91] شدد المسؤولون البولنديون الذين تم إجراء حوار معهم على أن مصداقية المادة 5 تعتمد في النهاية على إجراءات الولايات المتحدة وسياستها.[92] ويرون أن روسيا تحاول إضعاف هياكل الأمن الغربية (الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)) وتحاول فصل الولايات المتحدة عن حلفائها الأوروبيين.[93]

يسود انطباع إيجابي عن الولايات المتحدة في أوروبا بشكل عام. اعتقدت نسبة متوسطها 68 بالمائة من المشاركين من الدول الرئيسية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية في حزيران (يونيو) عام 2015 [94] أن الولايات المتحدة قد تستخدم القوة العسكرية للدفاع عن أي دولة حليفة بحلف شمال الأطلسي (الناتو) حينما تجد تلك الدولة الحليفة المشاركة بالحلف نفسها في صراع عسكري حقيقي مع روسيا. وتمثل بولندا استثناءً هامًا حيث يعتقد 49 بالمائة ممن شاركوا في الدراسة الاستقصائية أن الولايات المتحدة ستقوم بهذا.[95]

ولكن تقدير الدور الأمريكي في أوروبا لا يخلو من التحفظات. ففي السويد، تتسم التصوّرات الإيجابية عن الولايات المتحدة بشكل عام بالتعقيد نظرًا لتقليد سلميّ قوي كما يستمر جزء من اليسار السويدي في رؤية الولايات المتحدة كقوة إمبريالية.[96] ولكن بشكل عام يوجد دعم قوي لزيادة التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة ويشمل هذا شراء الأسلحة الأمريكية. لقد زادت السياسة الأكثر عدائية التي تنتهجها روسيا في منطقة البلطيق والقطب الشمالي من اهتمام السويد بتعزيز التعاون الدفاعي مع حلف شمال

---

[91] حوارات مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين في 15 و17 تموز (يوليو) عام 2015.

[92] حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[93] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[94] كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبولندا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

[95] Simmons, Stokes, and Poushter, 2015, p. 54.

[96] أعربت أحزاب اليسار، على سبيل المثال، عن أراء سلبية بشأن قاذفات B-52 الأمريكية التي شاركت في أحد المناورات الحديثة في السويد. انظر "B-52 Bombers to Exercise Over Sweden," 2015.

الأطلسي (الناتو)، وهذا ما أكده توقيع السويد في قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ويلز في أيلول (سبتمبر) عام 2014 لاتفاقيات دعم الدولة المضيفة. بينما شهدت ألمانيا تغيرًا ملحوظًا في المواقف الألمانية إزاء روسيا، حيث تراجع دعم روسيا بشكل واضح منذ الضم غير الشرعي لشبه جزيرة القِرم وإسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية 17 فوق أوكرانيا في تموز (يوليو) عام 2014.[97] لا تزال هناك مجموعة صغيرة مناهضة للولايات المتحدة ولكنها عالية الصوت.[98] فتلك المجموعة تشكك فيما إذا كانت الولايات المتحدة تحترم الحقوق الأساسية المهمة لحفظ صورة ألمانيا، خاصةً بعد الكشف عن أنشطة تنصت وكالة الأمن القومي الأمريكية على اتصالات لقادة سياسيين ألمان بارزين بينهم المستشارة ميركل. تُظهر الآراء في ألمانيا تأييدًا أقل للولايات المتحدة مما هو عليه في فرنسا أو المملكة المتحدة أو إسبانيا، فعلى سبيل المثال (50 بالمائة فقط لهم أراء مؤيدة مقارنةً بنسبة 73 بالمائة و66 بالمائة و65 بالمائة، على التوالي في الدول الثلاث الأخرى).[99] إلا أن ضيف أكد أن أحد استطلاعات الرأي أظهر أنه لم يكن هناك بالضرورة ترابط بين الآراء المناهضة للولايات المتحدة والآراء المؤيدة لروسيا.[100]

وفي فرنسا، لا تزال توجد داخل البرلمان توجهات مناهضة للولايات المتحدة ومؤيدة لروسيا على حد سواء في مناطق معينة من المجتمع الفرنسي ولهم تابعين في وسائل الإعلام.[101] ومع ذلك تظل المشاعر المناهضة للولايات المتحدة، كما أشرنا سابقًا، محدودة؛ مع تبني ثلاثة أرباع الفرنسيين أراء مؤيدة للولايات المتحدة وفقًا لاستطلاع رأي أجراه مركز Pew للأبحاث في عام 2015.[102] وتتمتع روسيا بصورة إيجابية لدى الرأي العام الفرنسي؛ حيث أظهر استطلاع رأي أجري في كانون الثاني (يناير) عام 2015 أن 81 بالمائة "يؤيدون بشكل كامل" أو "يؤيدون إلى حدٍ ما" العبارة القائلة بأن "روسيا دولة

---

97 لمعرفة المزيد عن تطور الرأي العام تجاه روسيا في ألمانيا وفرنسا، انظر Larrabee et al., 2017.

98 حوار مع أكاديمي ألماني في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

99 Richard Wike, Bruce Stokes, and Jacob Poushter, “Global Public Back U.S. on Fighting ISIS, But Are Critical of Post-9/11 Torture,” comment on Pew Research Center Spring 2015 *Global Attitudes Survey*, June 23, 2015, Question 12a.

100 حوارات مع مسؤول وأكاديمي ألماني في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

101 حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

102 Wike, Stokes, and Poushter, 2015, Question 12a.

عظيمة ويجب أن تحافظ فرنسا على علاقات طيبة معها".[103] إلا أن مسؤولًا فرنسيًا أشار إلى أن هذه الصورة ترتبط بعض الشيء بما يحدث في روسيا وتشكّل رد فعل لشعور أن الولايات المتحدة تفرض سياستها.[104] وقد أعرب البعض عن قلقه من أن الولايات المتحدة ربما تميل إلى تصعيد التوتّر مع روسيا وقد يرجع هذا إلى ضغط الدول الشرقية الأعضاء بحلف شمال الأطلسي (الناتو).[105] قال مدير المخابرات العسكرية الفرنسية الجنرال كريستوف جومار (Christophe Gomart) في شهادة نيسان (إبريل) 2015 أمام لجنة الدفاع بالجمعية الوطنية الفرنسية إن استخبارات حلف شمال الأطلسي (الناتو) أعلنت خطأً أن روسيا كانت ستشن غزوًا واسعًا على أوكرانيا بينما لم ترَ وكالته الاستخباراتية أن هذا ما سيحدث، وحمّل "هيمنة الاستخبارات الأمريكية على استخبارات حلف شمال الأطلسي (الناتو)" مسؤولية الفزع غير المبرر الذي سببه هذا التقييم.[106]

---

[103] Damien Philippot and Esteban Pratviel, "Les Français, la Perception du Conflit Ukraino-Russe et la Livraison de Navires de Guerre à la Russie," poll of the Institut Français d'Opinion Publique for *La Tribune*, January 2015, p. 6.

[104] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[105] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 12 أيار (مايو) عام 2015.

[106] Assemblée Nationale hearing of General Christophe Gomart, Commission de la Défense Nationale et des Forces Armées, Briefing No. 49, March 25, 2015. انظر أيضًا Jean-Dominique Merchet, "Ukraine: les Français ont une vision 'plus mitigée' que l'Otan," Blog Secret Défense, *L'Opinion*, August 29, 2014.

الفصل الثالث

الاستجابات

تمثلت استجابة الدول الأوروبية للأزمة الأوكرانية في تبنيها لمجموعة كبيرة من التدابير شملت العقوبات الاقتصادية، ودعم الحكومة الأوكرانية، والاستعداد العسكري المعزز، وتدابير تطمين أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) الشرقيين، وتكيّف التحالف مع بيئة الأمن الجديدة، وزيادة التعاون مع الدول الأوروبية غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتدابير التصدي للحملة المعلوماتية الروسية في أوروبا. ولا تهدف هذه التدابير إلى فرض عقوبات على روسيا بسبب سلوكها في أوكرانيا فحسب، بل لمنعها أيضًا من اتخاذ أي خطوات عدوانية أخرى. ومع ذلك، فقد شملت أيضًا هذه الاستجابة، بالنسبة إلى العديد من الدول، إبقاء قنوات تواصل مفتوحة مع روسيا بشأن عدد من القضايا، بدءًا من تنفيذ اتفاقية Minsk II (اتفاقية مينسك الثانية) ونهاية بمكافحة الإرهاب.

اتفاق الدول الأوروبية على رد حازم ضد روسيا

إن القول بأن السلوك الروسي يتطلب ردًا قويًا يعد قولاً مقبولاً على نطاق واسع من جانب معظم الدول الأوروبية. وحتى في ألمانيا، الدولة التي أحيانًا ما تشير إليها أصابع الاتهام بتعاطفها الزائد عن الحد مع روسيا[1]، فإن هناك دعمًا قويًا داخل الائتلاف الحاكم وآراء النخبة بالنسبة للموقف الأساسي للمستشارة ميركل بأن روسيا قد انتهكت التعهدات

[1] انظر على سبيل المثال، Rick Noack, “Why Do Nearly 40 Percent of Germans Endorse Russia’s Annexation of Crimea?” *Washington Post*, November 28, 2014; Ralf Neukirch, “Is Germany a Country of Russia Apologists?” *Spiegel*, March 31, 2014; “Germany and Russia: How Very Understanding,” *Economist*, May 10, 2014; and Stephen Evans, “Germans Not Keen to Ruffle Russian Feathers,” *BBC News* magazine, April 12, 2014.

المقطوعة بعد نهاية الحرب الباردة ومن ثم فإن تصرفاتها في أوكرانيا تهدد الأمن الأوروبي. كما أن هناك تفهمًا بأن الغرب بحاجة إلى تعزيز موقفه الدفاعي ليصبح قادرًا على ردع أي تحركات عدوانية أخرى من جانب روسيا.[2]

مظاهر تكلفة العدوان الروسي: العقوبات الاقتصادية

توصلت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 دولة إلى إجماع على فرض العقوبات منذ بداية الأزمة.[3] وعلى الرغم من أن النرويج ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي، فإنها تدعم مساره وتطبق عقوبات مماثلة.[4] وقد شملت العقوبات، التي بدأت اعتبارًا منذ آذار (مارس) 2014، تجميد الأصول وحظر السفر لأفراد معينين على صلة بتصرفات روسيا في أوكرانيا بجانب عقوبات اقتصادية موجهة ضد روسيا منذ تموز (يوليو) 2014.[5] وفي 19 آذار (مارس) عام 2015، أعلن رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك (Donald Tusk) أن "مدة العقوبات الاقتصادية سوف ترتبط ارتباطًا واضحًا بالتنفيذ الكامل لاتفاقيات مينسك".[6] وقد أوضح أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي، الذي يمتلك معرفة كبيرة بعقوبات الاتحاد الأوروبي، كيف كان هذا البيان استثنائيًا، لأن الاتحاد الأوروبي يحافظ على سرية معايير الإنهاء بشكل عام.[7] وقد كان الهدف من حزمة العقوبات الاقتصادية الموجهة التي فرضها الاتحاد الأوروبي إحداث أقصى تأثير على الاقتصاد الروسي في الوقت نفسه الذي تُحدث فيه تلك العقوبات أقل تأثير على الاتحاد الأوروبي وتتشارك جميع الدول الأعضاء في تحمل المعاناة المترتبة عليها.[8] وتخفف مفوضية الاتحاد الأوروبي من حدة هذا التأثير إلى حد ما من خلال تقديم إعانات

---

[2] أنجيلا ميركل، خطاب المستشارة الاتحادية بمناسبة مؤتمر الأمن بميونخ في دورته الحادية والخمسين، ميونخ، 7 شباط (فبراير)، 2015؛ "Merkel Toughens Up," *Economist*, November 19, 2014.؛ حوارات مع أكاديميين ومحللين ألمان بمؤسسات للبحث في 18 و19 حزيران (يونيو) عام 2015.

[3] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) عام 2015.

[4] حوار مع مسؤولين نرويجيين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[5] للاطلاع على خط زمني تفصيلي للتدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي المفروضة ضد روسيا، انظر "Timeline—EU Restrictive Measures in Response to the Crisis in Ukraine," Brussels, European Council, undated.

[6] "Remarks by President Donald Tusk After the First Session of the European Council Meeting," Brussels, European Council, March 19, 2015.

[7] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

[8] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

إلى هذه الدول الأعضاء الأكثر تأثرًا.[9] وعلى الرغم من تزايد الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي حول ما إذا كانت العقوبات مبررة أم لا، وهو ما يتجلى في معارضة إيطاليا والمجر المتزايدة في اتباع أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين لهذه السياسة، فإنه تم تمديد فترة تلك العقوبات مجددًا في كانون الأول (ديسمبر) 2016 وآذار (مارس) 2017 بسبب بعض الملامح الهامة لعملية السلام التي تم اعتبارها بأنها لم تتحقق بعد.[10]

أشار العديد من الفرنسيين والبولنديين ممن أجريت معهم حوارات أن التضامن الأوروبي بشأن العقوبات، وتجديدها المتعاقب، كان بمثابة مفاجأة كبيرة لبوتين.[11] ومع ذلك، فإن الحفاظ على توافق الآراء يمثل تحديًا نظرًا للعلاقات المختلفة لكل عضو من أعضاء الاتحاد الأوروبي مع روسيا.[12] يرى الأشخاص البولنديون الذين أجرينا معهم حوارات أنه "من الجدير بالملاحظة" أن العقوبات الغربية على روسيا قد دامت طيلة هذه الفترة، ولا سيما في ضوء الانشقاقات الموجودة بالفعل داخل الاتحاد الأوروبي، مشيرين إلى الرغبات الموالية لروسيا من جانب سلوفاكيا والمجر واليونان.[13] كما قد أعربت إيطاليا عن تحفظات قوية بشأن استمرار العقوبات الاقتصادية ضد روسيا.[14] ووفقًا لأحد الباحثين الفرنسيين، فإن موسكو تراهن على حقيقة أن مشروع الاتحاد الأوروبي في طريقه للتهاوي حيث يعتقد بوتين أنه لن يكون بمقدوره الصمود على المدى الطويل.[15] وقد شارك أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي هذا التحليل حيث أشار إلى أن روسيا تستغل اختلاف وجهات النظر بين الدول المختلفة في الاتحاد الأوروبي لمحاولة تقسيمها.[16] على الرغم من إخفاق هذه المحاولات

---

[9] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015. يتم ذلك من خلال السياسة الزراعية المشتركة – لم يتم إنشاء صندوق تمويل خاص لهذا الغرض. ومع ذلك لا يُعوِّض الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء بتكاليف غير مباشرة، على سبيل المثال، خسائر المملكة المتحدة من حيث الخدمات المالية (حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015).

[10] James Kanter, "E.U. to Extend Sanctions Against Russia, but Divisions Show," *New York Times*, December 18, 2015; Robin Emmott and Gabriela Baczynska, "Italy, Hungary Say No Automatic Renewal of Russia Sanctions," Reuters, March 14, 2016.

[11] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015؛ حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) عام 2015؛ حوار مع مسؤول بولندي في 14 حزيران (يونيو) عام 2015.

[12] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015؛ حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

[13] حوار مع محللين بولنديين في 14 حزيران (يونيو) عام 2015.

[14] كانتر (Kanter)، 2015.

[15] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[16] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) عام 2015.

حتى الآن، حسبما يتضح من توافق الآراء المتجدد للدول الثماني والعشرين بشأن العقوبات، فإنها تمثل توتّرات إضافية للاتحاد الأوروبي في الوقت الذي يواجه فيه بالفعل قوى أخرى نابذة بداية من أزمة المهاجرين ونهاية بتصويت "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي".

دعم أوكرانيا وعملية مينسك

هناك أمر آخر يحظى بأولوية الاتحاد الأوروبي ويعد مجالًا آخر لتوافق الآراء يتمثل في دعم التنفيذ الكامل لاتفاقية مينسك الثانية ومساعدة الإصلاح الأوكراني. وكما أشار أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي: "تعد مساعدة أوكرانيا لتصبح أقوى داخليًا أفضل ما يمكننا القيام به".[17] وتحقيقًا لهذا الغرض، يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة السياسية والاقتصادية والمالية.[18] ويأتي هذا الأمر أيضًا في ظل فهم واسع النطاق بأن مساعدة أوكرانيا ستمثل تحديًا، نظرًا للسجل غير الجيد لهذه الدولة فيما يتعلق بالتطوير والحوكمة والشفافية. وكما قال أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي: "لم تفِ أوكرانيا قط كلما وعدت بإجراء إصلاحات، على مر التاريخ، ولكن من المتوقع الآن وفائها بوعودها تلك في الوقت الذي تخوض فيه حربًا".[19] يعتبر تقديم الدعم لأوكرانيا بمثابة مسعى طويل الأجل وهو أيضًا الطريق الوحيد الذي يمكن أن تسلكه أوكرانيا لتجنب خوض ثورة "ميدان" ثانية أو ثالثة في المستقبل.[20]

بالإضافة إلى الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي، فإن توقيع أوكرانيا على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTA)، التي تعد جزءًا من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، سوف يشكل عائدات إضافية لأوكرانيا ويساعد على الإصلاح المالي في الدولة.[21] كان يتمثل أحد التدابير الرئيسية التي تبناها المجلس الأوروبي في إقامة بعثة استشارية للاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن المدني في أوكرانيا في تموز (يوليو) عام 2014 والمكلّفة بالعمل على الصعيد الاستراتيجي في كيف لإسداء "المشورة الاستراتيجية من أجل تطوير خدمات أمنية فعالة ومستدامة ومسؤولة تساهم في تعزيز

---

17 حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

18 حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015. بلغ الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا 1.6 مليار يورو في عام 2014. في كانون الثاني (يناير) عام 2015، أصدرت المفوضية الأوروبية مقترحًا بزيادة هذا الدعم إلى 1.8 مليار يورو في عام 2015 في شكل برنامج المساعدة المالية للاقتصاد الكلي "MFA" (حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) في عام 2015: "Ukraine/Macro-Financial Assistance", ”Brussels, European Commission, updated July 22, 2015.

19 حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

20 حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

21 حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) عام 2015.

سيادة القانون في أوكرانيا".[22] وأخيرًا، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). ويمد الاتحاد الأوروبي البعثة بالأموال والمعدات مثل المركبات المدرعة والقدرة على التخطيط وصور الأقمار الصناعية من مركز الأقمار الصناعية للاتحاد الأوروبي في توريخون (إسبانيا).[23]

قدم حلف شمال الأطلسي (الناتو) المساعدة لتعزيز قوة الحكومة الأوكرانية بطرق شملت الصناديق الاستئمانية في مجالات اللوجستيات والقيادة والتحكم والاتصالات والحواسيب والاستخبارات.[24] وأبرزت هيئة الأركان الدولية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) الشعور بالإحباط إزاء المقاومة البيروقراطية للإصلاح من داخل الحكومة الأوكرانية. كما كان بعض المسؤولين متشككين بأن الحكومة الجديدة ستكون أكثر حرصًا بشكل كبير على متابعة الهيكلة الرئيسية لإرساء الأمن الأوكراني مقارنة بالحكومات السابقة.[25]

تقدم الدول الأوروبية المنفردة أيضًا الدعم. ومن أمثلة ذلك، إيلاء ألمانيا اهتمام شديد بتعزيز تأثير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أثناء رئاستها للمنظمة.[26] كما عملت على تعزيز قوة الحكومة الأوكرانية من خلال المساعدة الثنائية والمساعدة متعددة الأطراف. ويعتقد المسؤولون الألمان أن مساعدة أوكرانيا كي تصبح دولة أقوى وأكثر فاعلية ستعمل على تعزيز التكامل الأوروبي ومواجهة خطط بوتين.[27] وقد زادت النرويج من دعمها في أوكرانيا، وخاصة في القضايا المتعلقة بالطاقة والحوكمة.[28] ويبدو أن إستونيا ولاتفيا متوائمتان مع

---

[22] كاثرين أشتون (Catherine Ashton)، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية سابقًا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على النحو الوارد في خدمة العمل الخارجي الأوروبي، "البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في أوكرانيا"، صفحة ويب خدمة العمل الخارجي الأوروبي، غير مؤرخة (a).

[23] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 15 حزيران (يونيو) عام 2015؛ حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

[24] انظر "NATO's Practical Support to Ukraine," fact sheet, North Atlantic Treaty Organization, June 2015.

[25] حوارات مع مسؤولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومناقشات مع مسؤولين أوكرانيين، في نيسان (أبريل) حتى حزيران (يونيو) عام 2015.

[26] حوارات مع محللين ألمان بمؤسسة للبحث، مناقشات في مؤتمر في 18 و22 حزيران (يونيو) عام 2015.

[27] حوارات مع محللين ألمان بمؤسسة للبحث، مناقشات في مؤتمر في 18 و22 حزيران (يونيو) عام 2015.

[28] حوار مع مسؤولين نرويجيين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

بقية دول الاتحاد الأوروبي في سياستها تجاه أوكرانيا، بما في ذلك حصر الدعم المُرسل إلى أوكرانيا بحيث يقتصر على المواد غير المميتة. أشار المسؤولون الإستونيون إلى أنهم يخططون لإرسال قواتهم الخاصة لتدريب القوات الخاصة في أوكرانيا.[29] وتدرك هذه الدول تمامًا الأثر الذي قد يضفيه الانهيار السياسي والاقتصادي لأوكرانيا على المنطقة. وتخشى بولندا، على وجه التحديد، انهيار الدولة الأوكرانية حيث سيبعث ذلك موجات من عدم الاستقرار (في شكل لاجئين أو أسلحة أو شبكات إجرامية) إلى أراضيها.[30]

على الرغم من أن هناك قائمة واسعة من تدابير الدعم، فليس من الواضح بعد ما إذا كانت جهود حلف شمال الأطلسي (الناتو) والجهود الأوروبية قد تركت تأثيرًا مستدامًا على الإصلاح في أوكرانيا. وفي الوقت الذي أبرزت فيه حواراتنا بدون شك التحديات السياسية المستمرة للإصلاح في أوكرانيا، أكد المسؤولون الأوكرانيون على إحباطهم إزاء تباطؤ الوتيرة والبيروقراطية المعقدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بروكسل. وفي بعض الحالات، تبادل المسؤولون الأوكرانيون ومسؤولو حلف شمال الأطلسي (الناتو) الاتهامات بأنهم مصدر تأخير برامج المساعدة.[31] كما شعر بعض المسؤولين الأوكرانيين بالإحباط إزاء عدم إدانة الدول الأوروبية للعدوان الروسي إدانة أكثر صرامة وعدم تقديم الدعم المباشر للعمليات الأوكرانية في شرق أوكرانيا.[32] وتقل احتمالية استمرار المساعدة الأوروبية القوية لأوكرانيا بسبب أزمة الهجرة والحرب المستمرة في سوريا.

تحسين الاستعداد العسكري والاستجابة للتهديدات المستقبلية

عملت الدول التي تشعر بأنها الأكثر عرضة للتهديد العسكري من روسيا على تحسين استعدادها، ومع ذلك، فإن حجم قوات هذه الدول، بالنظر إلى صغر حجمها، لا يزال محدودًا. وهذا قابل للتطبيق بشكل خاص على دول البلطيق؛ فعلى الرغم من أنها جميعًا تدرك عدم قدرتها على إيقاف غزو روسي تقليدي بأنفسها، فإن جهودها تهدف إلى تكبيد أي من هذه القوات الغازية تكاليف باهظة وتأخير تقدمها. وتُسهِّل الغابات الكثيفة في بعض أجزاء هذه الدول من عملية الدفاع من خلال تمهيد طرق للتعامل مع أي هجوم. وقد وجهت دول البلطيق اهتمامًا كبيرًا لتجهيز التضاريس من أجل الدفاع. فقد اشترك 13,000 فرد

---

29 حوارات مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين في 15 و17 تموز (يوليو) عام 2015.

30 حوار مع محلل بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

31 حوارات مع مسؤولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومناقشات مع مسؤولين أوكرانيين، في نيسان (أبريل) حتى حزيران (يونيو) عام 2015.

32 حوارات مع مسؤولين أوكرانيين في نيسان (أبريل) حتى آب (أغسطس) عام 2015.

استوني في مناورة هيدجهوج (القنفذ) في أيار (مايو) عام 2015، وهو عدد كبير بالنظر إلى حجم سكان الدولة الذي يبلغ 1.3 مليون نسمة.[33] أما لاتفيا، فعلى الرغم من أن عدد سكانها أكبر، إلا أنها تمتلك قوات برية نشطة قوامها 3,900 جندي فقط، مقارنة بإستونيا التي تمتلك 5,500 جندي، وحرس وطني تطوعي مماثل لمنظمة Kaitseliit (رابطة الدفاع الإستونية، وهي منظمة شبيهة بالحرس الوطني الأمريكي) قوامه حوالي 8,000 جندي.[34] وكان المراقبون الغربيون أكثر انتقادًا عمومًا للقيادة والتأهب والتنسيق لقوات الأمن اللاتفية.[35] وقد أشار أستاذ جامعي لاتيفي إلى أن مستوى اهتمام بلاده بالتأهب ضد روسيا قد ارتفع بشكل كبير في السنوات الأخيرة.[36]

في نيسان (أبريل) 2015، أسقط خفر السواحل الفنلندي قذائف عميقة على غواصة روسية محتمل وجودها في المياه الفنلندية لإثبات أن هذا الاجتياح كان بمثابة تجاوز للخطوط الحمراء.[37] أرسلت الحكومة أيضًا رسالة إلى 900,000 جندي احتياطي في البلاد خلال صيف 2015 لتوضيح موقفهم فيما يتعلق باحتياطي الجيش وإعلامهم بما سيحدث إذا اضطروا إلى التعبئة؛ كانت هذه خطوة متوقعة في تنفيذ عملية إصلاح قوات الاحتياط التي أُجريت في عام 2011، بل وكانت أيضًا، في سياق التوتّرات مع روسيا، إشارة إلى أن النظام يعمل بنجاح وأن الحكومة الفنلندية مستعدة لتنشيطه إذا لزم الأمر. وتواصل فنلندا إجراء المناورات المعتادة واسعة النطاق للمجندين الإلزاميين، بما في ذلك المناورات التي جرت في حزيران (يونيو) 2015 بالقرب من الحدود مع روسيا والتي شارك فيها

---

[33] حوار مع مسؤول أجنبي في تالين، 16 تموز (يوليو) عام 2015؛ Ben Farmer and David Blair, "Estonia Stages Biggest Military Exercise in Country's History Amid Fears of Russian 'Aggression,'" *Telegraph*, May 12, 2015. يُرجع الإستونيون ردهم القوي على روسيا إلى تاريخهم في الحرب العالمية الثانية. فقد أشاروا إلى أن البلاد لم تعارض بشدة الاستيلاء السوفييتي وقبعت 45 عامًا تحت الاحتلال. والدرس المستفاد من هذا الخطأ هو التصدي بشراسة لأي هجوم روسي (حوار مع أكاديمي إستوني في 17 تموز (يوليو) عام 2015).

[34] "Latvia," *Jane's World's Armies*, July 2015; NATO, "NATO Publishes Defence Expenditures Data for 2014 and Estimates for 2015: Financial and Economic Data Relating to NATO Defence," press release PR/CP(2015) 093-COR1, June 22, 2015.

[35] حوار مع متعاقد أجنبي يعمل في لاتفيا ومسؤولي الدول بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 و16 تموز (يوليو) عام 2015.

[36] حوار مع أكاديمي لاتيفي، 15 تموز (يوليو) في عام 2015.

[37] حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015. انظر أيضًا Sam LaGrone, "Finns Drop Depth Charges Against 'Possible Underwater Object' near Helsinki," *U.S. Naval Institute News*, April 28, 2015.

10,000 فنلندي.[38] كما تعزز السويد قدرتها الدفاعية، بطرق منها امتلاك خطوط الدفاع الجوي القريب والمتوسط والبعيد المدى.[39]

تدابير التكيّف والتطمين لحلف شمال الأطلسي (الناتو)

أخذ حلف شمال الأطلسي (الناتو) في اعتباره، خلال قمة ويلز في أيلول (سبتمبر) 2014، خيارين محتملين للاستجابة للتهديد الروسي وتوفير الردع والتطمين. وكان أحد هذين الخيارين هو ترسيخ تواجد آجل في دول البلطيق. والآخر يتعلق بالقدرة على نشر القوات بسرعة. وأبرزت بعض بلدان حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بما فيها ألمانيا، خطرين رئيسيين للخيار الأول: قد لا يؤدي التواجد الآجل إلى إثارة حفيظة روسيا فحسب، بل قد يتعارض أيضًا مع القانون التأسيسي بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو) لعام 1997 الذي حدّ من "التمركز الدائم لقوات قتالية كبيرة" في أراضي أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) الشرقيين.[40] وكان من أجرينا معهم حوارات في بولندا ودول البلطيق يتبنون رأيًا عكسيًا مفاده أن التواجد الآجل سوف يعمل على ردع روسيا وليس على إثارة حفيظتها، خاصة وأن بوتين لا يضع في اعتباراته سوى عنصر القوة فقط، وأن ضم روسيا غير الشرعي لشبه جزيرة القِرم ومحاولة زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا هما انتهاك للقانون التأسيسي بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو) يجعل منه قانونًا عديم الجدوى.[41]

---

[38] جاءت هذه المناورة مباشرة بعد تدريب لقوات متعددة الجنسيات تابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) التي حشدت 14,000 شخص في إستونيا (حوار مع مسؤول فنلندي في 14 تموز (يوليو) عام 2015).

[39] حوار مع مسؤولين سويديين في تموز (يوليو)، وتشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[40] NATO, “Founding Act on Mutual Relations, Cooperation and Security Between NATO and the Russian Federation,” May 1997.

[41] حوارات مع مسؤولين من حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 و16 حزيران (يونيو) 2015؛ حوارات مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين وبولنديين، في 13، و15، و17 تموز (يوليو) 2015.

اختار التحالف خلال مؤتمر قمة ويلز الخيار الثاني وقرّر تعزيز قدرته على نشر القوات بسرعة عند الأزمات من خلال خطة وضع الاستعداد (RAP). وأشار أحد المسؤولين إلى أن قبول بولندا ودول البلطيق لخطة وضع الاستعداد يدل على رغبة برغماتية، فحتى إن لم ينشر حلف شمال الأطلسي (الناتو) قوات آجلة فسوف تستمر هذه الدول على الأرجح في تلقي مساعدة ثنائية مهمة تكون الولايات المتحدة طرفًا فيها، بما في ذلك الوجود المتناوب. وأكد العديد من مسؤولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) على ضرورة اعتبار خطة وضع الاستعداد نقطة أولى، أو أساسية، في تكيّف حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بدلاً من رد الفعل المبكر الذي قد يفعل حلف شمال الأطلسي (الناتو) ما هو عكسه. وقد تتضمن التدابير الأخرى التي يمكن أن تحصد دعمًا أكبر من الحلفاء إجراء تدريبات أكبر، أو امتلاك وسيلة ردع نووي، أو تحرك نحو تواجد آجل أو متناوب أكبر على الجانب الشرقي.[42] ولا تستهدف خطة وضع الاستعداد روسيا بالتحديد، وتسعى صراحة إلى الرد على تهديد الدولة الإسلاميّة في العراق والشام والتطرف الإسلامي في الجنوب.

بعد قمة ويلز، اتخذ حلف شمال الأطلسي (الناتو) عدة خطوات نحو تنفيذ خطة وضع الاستعداد. وتمثلت الخطوة الأولى والأكثر واقعية في تأسيس فرقة العمل المشتركة عالية الاستعداد (VJTF)، وهي فرقة في حجم لواء قادرة على الانتشار خلال سبعة أيام مع تناوب القيادة فيما بين الدول السبع وفقًا لإطار عمل محدد.[43] بينما كانت الخطوة الثانية هي تعاون حلف شمال الأطلسي (الناتو) مع القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا

---

[42] وقد أوضح أحد المسؤولين في القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا (SHAPE) أنه تمت مناقشة عناصر خطة وضع الاستعداد (RAP) بالفعل قبل البدء في الأزمة الأوكرانية، وقد تم تطبيق هذه الخطة بمجرد وقوع الأزمة كإجراء بديل مؤقت. وقد أوضح أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) كان يناقش طرقًا لتعزيز سياسته تجاه روسيا. حوارات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 إلى 17 حزيران (يونيو) 2015.

[43] يوضح تقرير صادر عن الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) أنه:

> سيوفر الحلفاء فرقة قوات المهام المشتركة عالية الاستعداد (VJTF) قوامها 5,000 فرد (على مستوى اللواء) بالتناوب. سوف تعمل إحدى الدول الحليفة الأساسية، بتناوب سنوي، كدولة أساسية للقوة، وقد تجدر الحاجة إلى قيام دولتين إلى ثلاث دول بالمساعدة من أجل المحافظة على دعم جاهزية واسعة النطاق ومنخفضة النطاق للواء .... تمثل قوات المهام المشتركة عالية الاستعداد (VJTF) لواء متعدد المهام يحتوي على ما يصل إلى خمس كتائب مناورة ذات مقرات رئيسية ثابتة. وبوجه عام، سوف يتم نشر اللواء في غضون سبعة أيام على أقصى تقدير بكامل قدرته، ويشمل دعمًا جويًا وبحريًا وقدرات دفاع كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية. ويجب أن تكون كتيبة واحدة على الأقل من اللواء جاهزة للنشر في غضون 48 ساعة (NATO Defence and Security Committee, "The Readiness Action Plan: Assurance and Deterrence for the Post-2014 Security Environment," NATO Parliamentary Assembly, April 16, 2015).

(SHAPE) من أجل تسريع عملية صنع القرار داخل مجلس شمال الأطلسي، بما في ذلك تمارين نظرية شاملة على سبيل المحاكاة. وثالثًا، يقوم حلف شمال الأطلسي (الناتو) بتحسين عملياته الخاصة بمشاركة التقييمات الاستخباراتية لتسهيل قيام التحالف باتخاذ قرار أسرع في حالة وجود تهديد غير معلوم المصدر في دول البلطيق. وحتى الآن، كان تبادل المعلومات الاستخباراتية في حلف شمال الأطلسي (الناتو) محدودًا نسبيًا، ويميل إلى أن يكون أكثر اعتمادًا على تبادل المعلومات على أساس حالة بحالة بدلاً من التعاون الكامل. رابعًا، يعمل حلف شمال الأطلسي (الناتو) على تحسين الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتحركات في جميع أنحاء أوروبا. خامسًا، ناقش حلف شمال الأطلسي (الناتو) إعطاء مزيد من السلطة للقائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا (SACEUR) وغيره من القادة. وفي حين أن القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا لديه السلطة لتنظيم قوات الاستجابة التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وتنبيهها، إلا أن المناقشات حول تمكين القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا من نشر قوات توقفت، حيث إن السلطات السياسية الوطنية راغبة عن تكليف قادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بهذه السلطة.[44]

أخيرًا، وضع حلف شمال الأطلسي (الناتو) "استراتيجية هجينة شاملة" تحتوي على ثلاثة عناصر هي: *الاستعداد* والذي يتضمن وضع مؤشرات وتحذيرات لتوفير المعرفة وعزو الأعمال الروسية؛ *والردع*، والذي يتضمن تحديد الإجراءات الاقتصادية والعسكرية لجعل العدوان مكلفًا على روسيا؛ *والدفاع*، والذي يتضمن التواصل الاستراتيجي والأمن الإلكترونيّ وغيرها من التدابير لحماية أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) من العدوان الروسي.[45] وأوضح أحد مُخططي الدفاع في حلف شمال الأطلسي (الناتو) أنه في حين أن البلاد التي تتعرض لهجوم يجب أن تكون المستجيب الأول، فإن حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو الدول الأعضاء فيه سوف تكون على استعداد لتقديم الدعم بسرعة. كما أشار إلى أنه في حين أن توافق الآراء كان "حجر الزاوية" في عملية صنع القرار في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، يُمكن للحلفاء الفرديين بالتأكيد تقديم المساعدة دون توافق في الآراء.[46] وأكد مسؤول آخر في حلف شمال الأطلسي (الناتو) على القدرة الكبيرة لقوات العمليات الخاصة الروسية، وأشار إلى أنهم يطبقوّن نفس "المخطط" الذي استخدمته قوات العمليات الخاصة الأمريكية في الماضي لإنشاء حركات التمرد أو دعمها.[47] وبالتالي،

---

[44] حوارات مع مسؤولين من حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 و16 حزيران (يونيو) عام 2015.

[45] حوار مع مسؤول بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

[46] حوار مع مسؤول بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

[47] حوارات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

في حين أن حكومات حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد وافقت على وضع سياسة مدروسة نسبيًا فيما يتعلق بروسيا، ينظر المخططون في مقر حلف شمال الأطلسي (الناتو) والقيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا (SHAPE) إلى روسيا باعتبارها تُشكل تهديدًا كبيرًا ومعقدًا ويعملون على وضع خيارات للتصدي لها.

في أعقاب "قمة ويلز"، كان هناك تساؤل مهم حول ما إذا كان تكيّف حلف شمال الأطلسي (الناتو) كافيًا.[48] بدت مجموعة من المحاورين متشككة في قدرة فرقة العمل المشتركة عالية الاستعداد (VJTF) على توفير أعداد كبيرة من القوات عالية التأهب القابلة للنشر تكون كافية لردع العدوان الروسي. وشكك بعض المحللين القُطريين في حلف شمال الأطلسي (الناتو) أيضًا في خطاب حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مشيرين إلى أن العديد من مصطلحات حلف شمال الأطلسي (الناتو) بدت لأغراض سياسية داخلية ولم تكن مفهومة جيدًا خارج التحالف. على سبيل المثال، بدت ضرورة التأكيد على "عالية الاستعداد" لاسم فرقة العمل المشتركة عالية الاستعداد (VJTF) أنها تشير إلى الثقة المحدودة في هذه القوة. علاوة على ذلك، كان المعنى العملي لمصطلحات مثل "تكيّف" التحالف و"التمكين" المحلي المحسّن غير واضح غالبًا خارج بيروقراطية حلف شمال الأطلسي (الناتو).[49]

أشار بعض المسؤولين البولنديين الذين أجرينا معهم حوارات إلى أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) لديه قدرة ضئيلة جدًا على الصراع عالي الكثافة ويحتاج إلى تحسين الدبابات والمدفعية وغيرها من المعدات الثقيلة والبنية التحتية، بما في ذلك المطارات لاستقبال التعزيزات.[50] وذكروا الحاجة إلى قيادة لواء تعمل بكامل طاقتها في بولندا، مع نشر كتيبة هجومية آجلة في بولندا، وبمعدات كافية لتجهيز بقية اللواء. بهذه الطريقة، في حالة اندلاع أزمة، يمكن أن يصل الأفراد إليها ويستخدمون هذه المعدات الموضوعة مسبقًا، مما يُحد من وقت الاستعداد لبضعة أيام.[51] وأكد المسؤولون البولنديون الذين أجرينا معهم حوارات أيضًا أن بولندا تحتاج لمنظومة دفاع جو صاروخي، وخاصة نظام Patriot 3 (باتريوت 3)، فضلاً عن طائرات هليكوبتر لزيادة تنقّل قواتها.[52]

---

[48] حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[49] مناقشات مع محللين أمريكيين وبريطانيين بمؤسسات للبحث في شباط (فبراير) عام 2016.

[50] حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[51] حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015، حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[52] حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

أقرّ المسؤولون البولنديون الذين أجرينا معهم حوارات بوجود قصور في قدرة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على الرد على الأعمال والحرب الهجينة التي تندرج في إطار العدوان الواضح.[53] وهذا يجعل الردع التقليدي أمرًا مهمًا للغاية. وطالب البعض بوضع عقيدة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) حول النشر الاستباقي لقوة هجومية أمامية يمكن تفعيلها في منطقة ذات خطر متزايد. وأيدوا الوجود الدائم لقوة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بحجة أن الوجود المتناوب، وإن كان مفيدًا، غير فعال كرادع لأن التناوبات قد تنتهي في أي وقت.[54] إضافة إلى التمرّكز الدائم لقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في دول البلطيق وبولندا، أيدوا أيضًا وجود قوات استجابة تابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) عالية الاستعداد وقوات متابعة إضافية وراء قوات الاستجابة التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو). وأخيرًا، إلى جانب القدرات المطلوبة، يرى مسؤولون بولنديون ضرورة ضمان أن أداة صنع القرار في حلف شمال الأطلسي (الناتو) يمكنها التعامل بشكلٍ كافٍ مع هذه الحالات الطارئة.[55] من بين التدابير الأخرى التي تم تأييدها ضد الحرب الهجينة كانت زيادة التعاون الاستخباراتي.[56]

بالنسبة للمسؤولين البولنديين الذين أجرينا معهم حوارات، لا تزال الولايات المتحدة بمثابة المُوفِّر الرئيسي للأمن في حلف شمال الأطلسي (الناتو)[57]. فوجودها "يهم أكثر بكثير" من التضامن الذي يظهره الحلفاء الآخرون، ومشاركة القوات الأمريكية في القارة على استحياء، خلال العقد الماضي، هو مصدر قلق لهم. وأشاروا إلى أن الوجود الأمريكي الفعلي في أوروبا قد تقلّص إلى مستويات متدنية جدًا، ولم تكن هناك مناورات مع القوات الأمريكية الثقيلة في أوروبا لمدة عشر سنوات، في حين أن التغييرات في البيئة الأمنية تتطلب بدلاً من ذلك وجودًا عسكريًا أمريكيًا أقوى.[58] واعتبر المسؤولون الذين أجرينا معهم حوارات أن الحفاظ على الوجود الأمريكي بشكل نهائي في أوروبا ضروريًا، على الرغم من معارضة بعض الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)

[53] حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015، حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[54] حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015، حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[55] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[56] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[57] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[58] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

(خاصة ألمانيا).[59] وتحظى الولايات المتحدة بمستوى عالٍ وفريد من الثقة؛ لدرجة أن الولايات المتحدة لو عِمدت إلى أن تُمركز قواتها في بولندا، يشعر المسؤولون البولنديون أن الحلفاء الآخرين سيتبعونها. يعتقد مسؤولون بولنديون أن وجود القوات الأمريكية سيكون بمثابة "لغم مفخخ" لردع الأعمال الروسية المحتملة، بحجة أن مخاوفهم تُوازي تلك المخاوف التي ساورت ألمانيا الغربية خلال الحرب الباردة.[60] ويؤكد بعض المسؤولين البولنديين الذين أجرينا معهم حوارات أن وجود لواء في بولندا (ورومانيا) وكتيبة في كل دولة من دول البلطيق سيكون كافيًا كرادع. فهم يدركون المخاطر الكامنة في عمليات النشر هذه، لكنهم يرون أنها لا تزال أفضل من البديل المتمثل في ترك دول البلطيق عرضة للتهديد.[61]

بالمثل أيّد محاورونا في إستونيا ولاتفيا وجودًا عسكريًا أمريكيًا أكبر حجمًا ودائمًا بشكل أكبر كرد أساسي على العدوان الروسي. وقد أوضح المسؤولون الإستونيون، وفقًا لمناوراتهم الحربية وتقديرات قوات العمليات الخاصة الروسية، أن وجود كتيبة أمريكية أو كتيبة تابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بالإضافة إلى كتيبة إستونية من شأنه إبطاء الغزو الروسي بشكل كبير مما يتيح للقوات الإستونية التعبئة.[62] ويطلب مسؤولون لاتيفيون إما وجود لواء أمريكي موزع في أنحاء دول البلطيق الثلاث تحت قيادة أمريكية أوروبية، أو وجود كتيبة أمريكية "مدمجة في هيكل قوتهم"، مما يعني انطوائها فعلاً تحت قيادة لاتيفيا. وأكد مسؤولون لاتيفيون على الحاجة إلى وحدات يمكنها العمل باستقلالية وتكون ذات قيمة عسكرية في حالة وقوع غزو روسي. وشددوا أيضًا على الحاجة إلى وجود قوات أمريكية، محتجين بأنه لن يثني روسيا سوى وجود قوات أمريكية، ومع ذلك أكدوا أنهم قد يرحبون بقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) الأخرى، منظمة في كتيبة أساسية، بالإضافة إلى القوات الأمريكية.[63] وقد هوّن مسؤولون لاتفيون أُجري معهم حوار من رد الفعل الروسي المحتمل بشأن نشر القوات الأمريكية كونه محدودًا ومرتفع التكلفة – ففي الغالب، بإمكان روسيا تزويد كالينينغراد بوسائل دفاع عسكرية

---

[59] حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[60] حوار مع محللين بولنديين في 14 حزيران (يونيو) عام 2015.

[61] حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015. ذكر المحاورون أيضًا احتياجات عسكرية بولندية محددة، لتشمل أنظمة معلومات ودفاعات مضادة للصواريخ ودفاعًا جويًا وطائرات هليكوبتر من أجل تحسين حركة القوات البرية البولندية.

[62] حوارات مع مسؤولين إستونيين في 17 تموز (يوليو) عام 2015.

[63] حوار مع مسؤولين لاتيفيين في 17 تموز (يوليو) عام 2015.

عن طريق نشر نظام إسكندر (Iskander) الصاروخي أو أسلحة نووية تكتيكية. إلا أن هذا وفقًا لما أورده مسؤولون لاتفيون لن يزيد من ضَعف دول البلطيق بشكل كبير.[64]

بالإضافة إلى ذلك، لدى كلتا الدولتين الكثير من الطلبات للحصول على مزيد من المساعدة. ففي إستونيا يرغب المسؤولون في تطوير مطار عماري (Amari) بشكل أكبر وتزويده بالمزيد من العتاد الجوي الإستوني أو الأمريكي، وزيادة الوجود البحري الذي يدّعون أنه مهمل حتى تاريخه، والدفاع الجوي. وقد أكد مسؤولون إستونيون أنه يتعين على الولايات المتحدة نشر قدرات كافية لمنع روسيا من قدرتها على تقييد الوصول إلى دول البلطيق.[65] وفي لاتفيا، يسعى المسؤولون إلى الحصول على قوة سلاح أكبر للقوات البرية تشمل صواريخ ستينغر (Stinger) ومدفعية، ومراقبة جوية أفضل خاصة الرادارات قصيرة ومنخفضة المدى، ومركبات مدرعة للحصول على حركة أفضل على الأرض.[66]

لقد أرسلت الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) قوات إلى المنطقة، تشارك في إجراءات إعادة الأمن مثل المشاركة في المناورات والمهام التدريبية والمساهمات في حفظ الأمن الجوي فوق دول البلطيق. فعلى سبيل المثال، تحظى ألمانيا والدنمارك بوجود طويل في بولندا من خلال مشاركتها في قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) الشمالية الشرقية المتواجدة في شتشيتسين.[67] كما نشرت فرنسا وحدة مدرعة صغيرة 15 دبابة ليكليرك (Leclerc) لمدة ستة أسابيع في بولندا.[68] وعلى الرغم من أن فرنسا كانت مؤيدًا قويًا لتنفيذ إجراءات إعادة الأمن لدول البلطيق، فإنها خففت من هذه الإجراءات إلى حد ما. ومع ذلك، انخفض عدد المناورات والطلعات الجوية للقوات الفرنسية بسبب قيود الميزانية الصارمة منذ كانون الثاني (يناير) من عام 2015.[69] فالقوات الفرنسية منهكة في عملية برخان (الساحل) وعملية الشمال (العراق وسوريا) وعملية السينتنال (الدفاع عن الوطن عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في

---

[64] حوار مع مسؤولين إستونيين ولاتفيين في 15 و17 تموز (يوليو) عام 2015.

[65] حوار مع مسؤولين إستونيين في 17 تموز (يوليو) عام 2015.

[66] حوار مع مسؤولين لاتفيين في 15 تموز (يوليو) عام 2015.

[67] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[68] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 19 حزيران (يوليو) عام 2015. حوار مع مسؤولين فرنسيين في 12 أيار (مايو) عام 2015. انظر أيضًا، "Déploiement d'un Détachement de Chars Leclerc à Drawsko," French Embassy in Warsaw, updated May 8, 2015.

[69] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

شهري كانون الثاني (يناير) وتشرين الثاني (نوفمبر) من عام 2015 في باريس).[70] وتؤدي هذه الالتزامات العديدة إلى تقليل حد المناورة سواء عسكريًا أو ماليًا. ومثلما عبّر أحد المحللين الفرنسيين، لم تولِ فرنسا الأزمة مع روسيا الاهتمام الذي يجب لأنه لا يمكنها فعل الكثير.[71] وذكر باحث آخر أن روسيا على دراية تامة بحالة "التشبع الاستراتيجي" التي تتمتع بها فرنسا والصعوبة التي تواجهها في تحديد الأولويات.[72] كما كانت فرنسا تؤيد دومًا الرد الدبلوماسي لهذه الأزمة على الرد العسكري.[73]

تناولت قمة وارسو المنعقدة في تموز (يوليو) من عام 2016 بعضًا من مخاوف الدول الأعضاء، وخاصة من خلال إعلان "تواجد آجل مدعوم" [74] لأربع كتائب متعددة الجنسيات في بولندا وفي كل دولة من دول البلطيق الثلاث. ومن المقرر خضوع الكتائب لقيادة أربع دول رئيسية وهي كندا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومع أن الكتائب ستتناوب وبالتالي لن يكون لها وجود "دائم"، إلا أنها ستشكل وجودًا مستمرًا بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، أعلن حلف شمال الأطلسي (الناتو) عن إجراءات من أجل تعزيز التحالف في مجموعة من المجالات، تشمل استراتيجية هجينة جديدة، وتبادل استخبارات مُحسن، والدفاع الإلكتروني، وقدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. كما كرر البيان الرسمي الصادر في وارسو ضرورة توفير حلف شمال الأطلسي (الناتو) ردع نووي قوي.[75] وتبقى ملاحظة المدى الذي ستعالج به هذه التحسينات مطالب الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن المناقشات التي جرت في وارسو أشارت إلى رغبة التحالف في تعزيز الرد ضد روسيا، فإنها لم تفِ بجميع التوقعات في هذا الصدد.

---

[70] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) 2015. حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 18 حزيران (يونيو) 2015.

[71] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

[72] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[73] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) عام 2015. ميرشيت، عام 2014.

[74] NATO, Warsaw Summit Communiqué, July 9, 2016, para. 40.

[75] حلف شمال الأطلسي (الناتو)، 2016.

التعاون المتزايد من البلدان غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)

اتخذت الدول الأوروبية غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) تدابير تؤكد التزامها بأمن الجانب الشرقي للتحالف. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك التزام ملزم قانونًا للسويد بالدفاع عن دول البلطيق في حالة تشكيل روسيا تهديد لاستقلالها وأمنها، إلا أن السويد أصدرت إعلان تضامن في عام 2009 يبين نيتها في الدفاع عن أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين (على الرغم من أن ذلك لم يتم بالمثل). ويؤكد المسؤولون والمحللون السويديون أنه من المحتمل أن ترى السويد الأعمال العسكرية الروسية في دول البلطيق على أنها استفزازية.[76] ويدرك المسؤولون العسكريون السويديون أن الوصول للقواعد والمنشآت السويدية الأخرى قد يكون مهمًا على الصعيد الاستراتيجي، خاصة للقوات الجوية الأمريكية، في حالة حدوث هجوم روسي على دول البلطيق. وهم يدركون رغبة القوات الجوية الأمريكية في أن تكون قريبة بشكل كافٍ من دول البلطيق لتوفير التزود بالوقود جوًا وإطلاق تحذير مبكر، ما يجعل إقامة قاعدة عسكرية ضمن القواعد الأمريكية الحالية في ألمانيا دون المستوى الأمثل، في حين أن تمركز الطائرات العسكرية في بولندا أو دول البلطيق من شأنه أن يجعلها عرضة للهجوم الروسي.[77]

تعتبر السويد مجبرة على عدم إبداء أي تعهد عسكري قوي بالدفاع عن دول البلطيق، وذلك بموجب السياسة الموجودة منذ فترة طويلة والمعروفة بسياسة الحيادية أو "عدم الانحياز"، كما يطلق عليها رسميًا، وذلك منذ انضمام السويد للاتحاد الأوروبي[78]. ومع ذلك فإنها اتخذت مجموعة متنوعة من التدابير لإقامة روابط أمنية وثيقة مع الدول في المنطقة.[79] وتجري السويد وفنلندا مناورات منتظمة وتخطيطات عسكرية مشتركة، بل وتستخدمان القواعد الجوية لبعضهما بعض. كما كشفت السويد من تعاونها

---

[76] حوارات مع مسؤولين سويديين في 21 تموز (يوليو) عام 2015.

[77] حوار مع محلل سويدي بمؤسسة للبحث في 21 تموز (يوليو) عام 2015.

[78] ولا تزال سياسة "عدم الانحياز" محافظة على شعبيتها بين جمهور الناخبين وخصوصًا الديمقراطيين الاشتراكيين. وأشار مراقبون للسياسة السويدية إلى وجود مخاوف سويدية واسعة النطاق بشأن العدوان الروسي، وأبرزوا مشاعر التضامن مع دول البلطيق فيما بين أحزاب اليمين المعتدل. وقد حذروا من احتمالية وجود معارضة قوية من اليسار واليمين المتطرف إذا وقفت السويد في صف على حساب آخر في الهجوم الروسي، نظرًا لأن هذا الإجراء من شأنه أن يقوض الحياد السويدي (حوارات مع الصحفيين السويديين في 20 و 21 تموز (يوليو) 2015). ومن الأمثلة البارزة على نطاق السياسة السويدية وحدودها أنه، وعلى الرغم من عدم مشاركة السويد في المناورات مشاركة صريحة إعمالاً للمادة 5 الخاصة بالدفاع عن الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلا أنها شاركت في أنشطة مماثلة تحت مسمى مختلف (حوارات مع مسؤولين سويديين في 21 تموز (يوليو) 2015).

[79] Matt Ford, "After Crimea, Sweden Flirts with Joining NATO," *Atlantic*, March 12, 2014.

الدفاعي مع النرويج، والدانمارك، وأيسلندا من خلال مجموعة التعاون الدفاعي بين بلدان الشمال الأوروبي (NORDEFCO). وشاركت السويد في مناورات واسعة تابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، مثل مناورة "تحدي القطب الشمالي" (Arctic Challenge)،[80]وأكد مسؤولون سويديون مرارًا وتكرارًا اهتمامهم بالاشتراك في مناورات مشتركة في دول البلطيق مع الولايات المتحدة وغيرها من قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) الأخرى في المستقبل. وعلى الرغم من وجود أهداف تدريبية محددة لهذه المناورات، إلا أن السويد تبدو مهتمة خصيصًا بإقامة روابط وثيقة أكبر والتي يمكن أن تعزز من قدرتها على تقديم المساعدة إلى دول البلطيق في حالة حدوث أزمة. [81] وذكر مسؤولون حكوميون أنهم يسعون إلى إقامة شراكة وتعاون، بعيدًا عن العضوية.[82] وتُعد السويد إحدى بلدان حلف شمال الأطلسي (الناتو) الخمسة التي تسعى لمواصلة "برنامج شركاء الفرص المعززة" مع حلف شمال الأطلسي (الناتو).[83] وقد تم مناقشة التعاون الدفاعي الوثيق مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، خصوصًا فيما يتعلق بمدى القدرة على استضافة قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في قمة ويلز. وأجرت فنلندا بالفعل بعضًا من التغييرات الضرورية في قوانينها، والتي من شأنها أن تُمكِّن من حدوث مثل هذا التعاون الدفاعي المعزز. ومن جانبها، تقوم السويد بإعادة النظر في إطار العمل القانوني الفني الذي يحيط باستضافة قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو).[84] كما تبحث فنلندا قوانينها لمعرفة التغييرات الواجب إجراؤها لتعزيز التعاون مع السويد.[85]

مكافحة الدعاية الروسية والتهديد الإلكترونيّ

أقر مسؤولون بحلف شمال الأطلسي (الناتو) ممن أجريت معهم حوارات بقدرة روسيا على استخدام أدوات الاتصال الاستراتيجي لزعزعة الاستقرار الداخلي لبعض دول الجوار، وكذلك بافتقار حلف شمال الأطلسي (الناتو) لأدوات التعامل مع هذه المشكلة. وبوجه

---

[80] Jonathan Wade, "Norway-Led Arctic Challenge Exercise 2015 Starts," Sentinel Analytical Group, May 25, 2015.

[81] حوارات مع مسؤولين سويديين في 20 و21 تموز (يوليو) 2015.

[82] حوارات مع مسؤولين سويديين في 21 تموز (يوليو) عام 2015.

[83] حلف شمال الأطلسي (الناتو)، *إعلان قمة ويلز*، 5 أيلول (سبتمبر) 2014، فقرة. 88.

[84] حوارات مع مسؤولين سويديين في 21 تموز (يوليو) عام 2015.

[85] حوار مع مسؤول فنلندي في 14 تموز (يوليو) عام 2015. يجيز القانون الفنلندي حاليًا وجود تدريبات ومناورات مشتركة، وكذلك المشاركة في عمليات إدارة الأزمات الدولية (في ظل رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولكن ليس من الواضح ما يمكن أن تقوم فنلندا بفعله إذا احتاجت دول الجوار لمساعدة عسكرية مباشرة عقب أي عدوان روسي.)

عام، فهم يعتقدون بأن المقرات الرئيسية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومؤسسات التحالف الأخرى ستكون غير فعالة أو غير قادرة على الاستجابة بسبب قدراتها المحدودة في مجال الاتصال الاستراتيجي.[86] ومن المعتقد أن ذلك يمنح روسيا ميزة مهمة، على الرغم من التقدم المشهود مؤخرًا في تأسيس مركز حلف شمال الأطلسي (الناتو) للتميز في الاتصالات الاستراتيجية في ريغا، على سبيل المثال، لمشاركة الممارسات الفضلى فيما بين الحكومات الأعضاء.[87] في حين تمثل الاتصالات الاستراتيجية المطورة أولوية واضحة، فلا يبدو أنها قد بدأت انطلاقتها بعد.[88]

توجد عراقيل مماثلة على الصعيد الوطني. فقد ذكر مسؤول فرنسي أن فرنسا ليس لديها ما يكفي من وسائل للرد على مساعي الاتصالات الاستراتيجية الروسية.[89] وأشار أحد الباحثين إلى افتقار الخبرة والمعرفة عن روسيا داخل فرنسا: "لقد غاب عنّا ما كان يجري في روسيا".[90] وقد شرعت وزارة الخارجية الألمانية في اتخاذ خطوات لمعالجة "قصور الخبرة" عن طريق تمويل معهد أبحاث جديد متخصص في شؤون الروسية والأوروآسيوية.[91] كما تدعم ألمانيا البث باللغة الروسية في دول البلطيق.[92] وهناك وعي، على صعيد الاتحاد الأوروبي، بأن استغلال روسيا للأقليات الناطقة بالروسية في بعض الدول الأعضاء قد يشكل أزمة. فقد ذكر أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي أن موضوع حقوق الأقليات الناطقة بالروسية موضوع شائك وحساس جدًا، نظرًا لأن إستونيا ولاتفيا دولتان بالاتحاد الأوروبي. وبالمثل، هناك وعي بأن روسيا تقوم بتمويل بعض الأحزاب السياسية في أوروبا،[93] غير أن قضايا اللوائح التنظيمية والسياسات الداخلية هذه تقع خارج نطاق عمل الاتحاد الأوروبي.

---

[86] حوارات ومناقشات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 و16 و17 و23 حزيران (يونيو) 2015. أشار المسؤولون إلى عجز مماثل عن مواجهة استراتيجية الاتصالات التي ينتهجها تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام

[87] حوارات ومناقشات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 و16 و17 و23 حزيران (يونيو) 2015.

[88] حوار مع متعاقدين أجانب يعملون في لاتفيا في 15 تموز (يوليو) 2015.

[89] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[90] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) 2015. أبدى شخصٌ أجري معه حوار وجهة نظرة مختلفة، إذ أشار إلى أن فرنسا كانت "تعيد تسليح نفسها" فكريًا لمواجهة روسيا وترصد تحليلات عن روسيا وتنقحها (لقاء مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 19 حزيران (يونيو) 2015).

[91] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) 2015.

[92] Anton Troianovski, "Germany Seeks to Counter Russian 'Propaganda' in the Baltics," *Wall Street Journal*, April 17, 2015.

[93] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

بدأ الاتحاد الأوروبي في 2015 محاولة جديدة للاتصال الاستراتيجي. فقد اتُخذ قرار تشكيل فرقة عمل مكلفة بالاتصالات في مجلس الشؤون الخارجية في كانون الثاني (يناير) 2015، برعاية هولندا ودول الشمال الأوروبي. شكَّل المجلس الأوروبي لاحقًا فريق اتصال استراتيجي في نيسان (إبريل) 2015.[94] ويأتي الغرض من تشكيل هذا الفريق في مواجهة الدعاية الروسية، في الدول الشرقية الشريكة في المقام الأول (أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وجورجيا ومولدافيا وأوكرانيا)، من خلال نشر خطاب الاتحاد الأوروبي على نحو أفضل. وتتمثل الفكرة في توضيح الرؤية الكامنة وراء سياسات الاتحاد الأوروبي بمصطلحات غير فنية وسهلة – بشأن قضايا مثل فوائد سياسات مكافحة الفساد وكيفية الحصول على الاعتمادات المالية من الاتحاد الأوروبي – بدلاً من الانخراط في خطابات مضادة. كما ترمي الفكرة أيضًا إلى تشكيل شبكة من ممثلي وسائل الإعلام وممثلي المجتمع المدني في دول أوروبا الشرقية الشريكة وروسيا دون الدعم المباشر، للحيلولة دون تعرضهم للخطر. كما يتمثل المغزى أيضًا في اكتسابهم رؤية أكبر – ومساحة أكبر – ومن ثم يمكن لخطابهم أن يصبح مسموعًا في الوقت الذي تمارس فيه وسائل الإعلام الروسية "قصفها" الإعلامي.[95] كما أن هناك هدفًا آخر لهذا المجهود وهو إصدار وثائق مثل دراسات الجمهور لتكون متاحة للدول الأعضاء.[96]

الحفاظ على الحوار مع روسيا وتجنب التصعيد

في الوقت الذي يوجد فيه اتفاق على الرد الحاسم ضد أي تحركات عدوانية من جانب موسكو، فقد حرص العديد من الجهات الأوروبية الفاعلة على تحقيق التوازن بين هذه السياسة ومواصلة الحوار بشأن القضايا المتعلقة بأوكرانيا وكذلك الشؤون ذات الاهتمام المشترك. ويُلخِّص هذا الموقف على أفضل وجه السياسة الفرنسية المعلنة وهي"الحوار والحزم".[97]

---

[94] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) 2015، وحوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) 2015.

[95] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

[96] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

[97] انظر، على سبيل المثال، Laurent Fabius, “La Politique Étrangère de la France: Quelle Autonomie pour Quelle Ambition?” speech before the French Senate, October 15, 2015.

يحتفظ الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، بعدد من قنوات الاتصال المفتوحة مع توضيح أن العلاقات مع روسيا لا تتمثل في "إبقاء الأمور على حالها". وقد جاء أحد الحوارات المهمة التي أُطلقت عن الآثار المترتبة على روسيا عن إقامة منطقة التجارة الحرة الواسعة والشاملة، التي تمثل الركيزة التجارية لاتفاق الشراكة مع أوكرانيا. أرجأ الاتحاد الأوروبي التطبيق المشروط حتى كانون الثاني (يناير) 2016 (الذي يتضمن الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي) لاستيعاب المتطلبات الروسية.[98] وقد أشار أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي إلى أن العديد من الدول الأعضاء لم يوافق على هذه المحادثات، إذ ترى أنها بذلك كأنما تمنح روسيا اليد الطولى.[99] كما حرص الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على التعاون عبر الحدود مع روسيا فضلاً عن دعم المجتمع المدني الروسي.[100] فيما يتعلق بالقضايا متعددة الأطراف، فقد حافظ الاتحاد الأوروبي على بقاء الحوار مفتوحًا مع روسيا بشأن إيران وسوريا وأزمة الهجرة وتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، استنادًا إلى فكرة أن الحوار مع روسيا أفضل من إبعادها، وقد يسمح ذلك بنطاق تعاون محدود في مجالات الاهتمام المشترك.[101]

ألمانيا، هي الأخرى، تدعم بشكل خاص الإبقاء على حوار مع روسيا، مؤكدةً أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) عليه أن يترك مجالاً مفتوحًا لإمكانية إعادة بناء علاقة إيجابية مع روسيا مستقبلاً.[102] وقد أشار المحللون الألمان ممن أُجريت معهم حوارات إلى اعتقاد كامن وراء السياسة الخارجية لألمانيا بأن العلاقة مع روسيا تتسم بالمرونة بناءً على الطريقة التي تحددها ألمانيا والحلفاء الآخرين في التفاعل مع روسيا.[103] هناك استيعاب لضرورة الحفاظ على الحوار مع روسيا داخل فرنسا لحل الأزمة الأوكرانية، وأن إبعاد روسيا سيؤدي إلى خطورة بالغة، إذ قد يدفعها ذلك إلى دعم المزيد من القوات الراديكالية في روسيا.[104] هذا، وقد علّقت فرنسا التعاون الدفاعي العسكري مع روسيا غير أنها أبقت على

---

[98] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 15 حزيران (يونيو) عام 2015؛ حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) عام 2015، حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

[99] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) عام 2015.

[100] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) عام 2015.

[101] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) عام 2015.

[102] حوار مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 16 و17 حزيران (يونيو) عام 2015.

[103] حوارات ومناقشات مع محللين ألمان بمؤسسات للبحث في 18 و22 حزيران (يونيو) عام 2015.

[104] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

التعاون العلمي والاقتصادي والثقافي وأي مجال لا تسري عليه العقوبات عمومًا.[105] ويتمثل أحد مجالات التعاون المستمر في تبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك قضايا مثل الشبكات الشيشانية في فرنسا والشأن الهندي الباكستاني.[106] كما شاركت روسيا وفرنسا مخاوفهما بشأن المقاتلين الأجانب العائدين من العراق وسوريا.[107] وتحتفظ النرويج بالتعاون التقني مع روسيا بشأن عدد من المجالات المحددة التي تشمل المنطقة القطبية الشمالية، وحوكمة مصائد الأسماك، والبحث والإنقاذ في بحر بارنتس، وحظر الانتشار النووي، إلا أنها قللت من جميع المشاركات رفيعة المستوى والعسكرية مع روسيا.[108]

تحد الأزمة الأوكرانية من قدرة الاتحاد الأوروبي على إشراك روسيا في عدد من الموضوعات بما في ذلك الاتحاد الأوروآسيوي.[109] وأشار مسؤول في الاتحاد الأوروبي أثناء إجراء حوار معه أن "كل ما نقوله ونفعله [في الحوار مع روسيا]" يتعثر في الأزمة الأوكرانية وأننا "[في] مناقشاتنا؛ نلعب دور الرهينة في الأزمة الأوكرانية".[110] وقد منع الاتحاد الأوروبي (أو استبعد روسيا من) عدد من منتديات المناقشة وألغى مؤتمرات القمة السنوية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا؛ والمحادثات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بشأن تيسير التأشيرات؛ والمفاوضات حول اتفاق هيكلي يشمل جميع وسائل التجارة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، بما في ذلك الطاقة.[111] كما علقت الدول الأعضاء اجتماعات أو قمم ثنائية مهمة مع روسيا، ما لم تكن تدور تلك الاجتماعات أو القمم عن حل الأزمة في أوكرانيا.[112] ومع ذلك،

---

[105] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 18 حزيران (يونيو) عام 2015، حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015. على الجانب الروسي، تأثّرت عدة جوانب مختلفة لهذا التعاون بسبب الأزمة الاقتصادية وتوابع العقوبات على الاقتصاد.

[106] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015، حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

[107] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 18 حزيران (يونيو) عام 2015، حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

[108] حوار مع مسؤولين نرويجيين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[109] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي، في 15 حزيران (يونيو) عام 2015.

[110] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي، في 15 حزيران (يونيو) عام 2015.

[111] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) عام 2015.

[112] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) عام 2015.

فقد تم تجاهل هذا المبدأ العام من قِبل عدد قليل من الدول الأعضاء مثل اليونان[113] وإيطاليا.[114]

تعكس محاولة عدد من الدول الأوروبية للمحافظة على الحوار مع روسيا القلق العام من إمكانية رؤية الرد العسكري المفرط على روسيا على أنه استفزازي ويمكن أن يؤدي إلى تصاعد الصراع.[115] وقد حذر باحث فرنسي من "الضغط على روسيا من جميع الاتجاهات".[116] وبالمثل، ذكر المشاركون البولنديون أنه نظرًا لأن معظم السياسة الروسية تكون مدفوعة بعوامل داخلية، فإن بوتين يصبح أكثر خطورة عندما يكون في موقف دفاعي.[117] حيث أوضحوا أن الكثير داخل روسيا قد دافعوا عن المكانة الروسية المتزايدة حتى في مواجهة الصعوبات الاقتصادية، بما أن إصرار بوتين في أوكرانيا يقوم على الفخر الروسي واعتقاد العديد من الروس بأن البلاد بحاجة إلى التصرف.[118] قد تكون العقوبات الغربية قد عززت من موقف بوتين إلى حد ما على المستوى الداخلي من خلال تزويده بكبش فداء سهل لتبرير وضع اقتصادي هو غالبًا نتيجة للضعف الهيكلي الروسي والإفراط في الاعتماد على عائدات النفط.[119]

---

[113] مقابلة رئيس وزراء اليونان ألكسيس تسيبراس (Alexis Tsipras) مع بوتين في موسكو في نيسان (أبريل) عام 2015.

[114] مقابلة بوتين مع الرئيس الإيطالي ورئيس الوزراء في روما في حزيران (يونيو) عام 2015.

[115] حوارات مع محللين ألمان بمؤسسة للبحث، مناقشات في المؤتمر في 18 و22 حزيران (يونيو) عام 2015.

[116] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) 2015.

[117] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[118] حوار مع محللين بولنديين في 14 حزيران (يونيو) عام 2015.

[119] Michael Birnbaum, “A Year into a Conflict with Russia, Are Sanctions Working?” *Washington Post*, March 27, 2015.

الفصل الرابع

المقاصد

ماذا بعد العلاقات بين أوروبا وروسيا؟

اتفق المسؤولون الأوروبيون، الذين تم إجراء حوار معهم، بوجه عام، على ثلاثة عناصر رئيسية تُشكل علاقاتهم الحالية مع روسيا، والتي يعتقدون أنها ستستمر في القيام بذلك في المستقبل القريب. أولاً، هناك تفاهم بأن العلاقات مع روسيا قد تغيرت تغيرًا لا يمكن إصلاحه. هناك فترة ما قبل وبعد أوكرانيا، حيث كشفت الأزمة الحالية عن درجة من الإصرار الروسي لم يسبق الشك فيه. ثانيًا، لم يتوقع المسؤولون والباحثون الأوروبيون، الذين تم إجراء حوار معهم، أن تتقلص التوتّرات مع روسيا في أي وقت قريب. من المرجح أن تؤدي شدة الأزمة إلى إطالة أمدها، خصوصًا أن أوكرانيا لا تزال تكافح من أجل تحسين حوكمتها وإصلاح اقتصادها. ويمثل البديل لهذا التحسن – مع احتمالية انهيار أوكرانيا وانتقال آثار ذلك للدول المجاورة – قلقًا بالغًا لبولندا، بوجه خاص. وأخيرًا، فإن الإجراءات الأوروبية تجاه روسيا ستعتمد إلى حد كبير على السلوك الروسي. ويعتبر الاتحاد الأوروبي التنفيذ الكامل لاتفاقية مينسك الثانية معيارًا حاسمًا من شأنه أن يتيح للاتحاد تخفيف العقوبات والبدء في إعادة بناء حوار بنّاء مع روسيا. ومع ذلك، إذا بدا التنفيذ الكامل بعيد المنال بشكلٍ متزايدٍ، سيكون هناك ضغطٌ متزايدٌ على هؤلاء القادة لإعادة تقييم العقوبات وربما رفعها.

تغيّر العلاقات مع روسيا تغيرًا لا يمكن إصلاحه

يرى المسؤولون البولنديون، الذين تم إجراء حوار معهم، أن روسيا "قد تجاوزت خطًا أحمر" في شبه جزيرة القِرم، بمعنى أن هذا الأمر أظهر أن روسيا لن تتردد في استخدام القوة لتحقيق أهدافها. وتعتبر بولندا ذلك تغيرًا جذريًا في بيئتها الاستراتيجية؛ وفي حين أنه من الصحيح أن خطر الغزو من جانب روسيا كان دائمًا احتمالاً نظريًا، وكان تخطيط الدفاع

البولندي منتبهًا تمامًا لروسيا منذ استعادة السيادة البولندية الكاملة في 1989–1990، فإن بولندا تشعر الآن أن أمنها أكثر عرضة للخطر.[1] من منظور بولندا، يمثل ضم روسيا غير الشرعي لشبه جزيرة القِرم تغييرًا هيكليًا دائمًا في السياسات الروسية التي ستستمر بعد استقرار بوتين في منصبه بسبب الدعم القوي الذي تحظى به سياساته الأكثر حزمًا بين الشعب الروسي. وهذا يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، العودة إلى بيئة أمنية معتدلة. أكدّ المسؤولون البولنديون، الذين تم إجراء حوار معهم، أنه، في حين أن إجراءات بوتين خطيرة بصفة خاصة على المدى القصير إلى المدى المتوسط، فإن روسيا لن تكون قادرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية على المدى الطويل، لعدم احتمالية فوزها في مواجهة الغرب. ومع ذلك، فمحاولة الفوز بهذه المواجهة، قد تسبب الكثير من الضرر.[2] وبالمثل، يلحظ صانعو السياسات في السويد تغييرًا جذريًا في البيئة الأمنية الأوروبية، والذي من المرجح أن يستمر.[3] وأكدّ المسؤولون السويديون، الذين تم إجراء حوار معهم، باستمرار على أنه من غير المرجح أن تتغير روسيا حتى لو تم عزل بوتين من السلطة. ويبدو أن معظمهم يرى أن عودة علاقة مشاركة مع روسيا من غير المرجح أن تحدث في المستقبل القريب.[4] على سبيل المثال، وصف أحد أعضاء البرلمان السويديين بوتين بأنه لديه "تصور حنيني للماضي" رغبة في أن تصير حدود روسيا قريبة نوعًا ما من روسيا الإمبراطورية عام 1914؛ هذا التصوّر يقبل خسارة فنلندا وبولندا الشرقية، لكنه لا يزال يشمل دول البلطيق كجزء من نطاق سيطرتها.[5] ولاحظ أحد المسؤولين الفرنسيين أن فرنسا وشركاءها يتفقون على أن هناك تغييرًا صارمًا ولا رجعة فيه في العلاقات مع روسيا،[6] بإيضاح أنّ الاتحاد الأوروبي وروسيا لديهما قيم ووجهات نظر جغرافية وسياسية

---

[1] حوارات مع مسؤولين بولنديين في 13 و14 تموز (يوليو) 2015.

[2] حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[3] حوارات مع عضو بالبرلمان السويدي ومسؤولين سويديين في تموز (يوليو) 2015.

[4] حوارات مع مسؤولين سويديين في 20 و21 تموز (يوليو) 2015.

[5] يمكن أيضًا النظر إلى الطلب، المقدم في حزيران (يونيه) 2015 من عضوين روسيين بالبرلمان (كلاهما من حزب "روسيا الموحدة" الداعم للرئيس بوتين) إلى مكتب المدعي العام الروسي لبحث مشروعية استقلال دول البلطيق، من هذا المنظور التحليلي. انظر "Russia Examines 1991 Recognition of Baltic Independence," BBC News, June 30, 2015؛ حوار مع نائب بالبرلمان السويدي، 20 تموز (يوليو)، 2015.

[6] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

مختلفة جدًا. فقد أكدت الأزمة الأوكرانية أن العلاقة بين أوروبا وروسيا من غير المحتمل أن تعود إلى سابق عهدها كعلاقة "طبيعية" في وقت قريب.[7]

على مستوى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بالرغم من أنّ إعلان قمة ويلز يحافظ على هدف إقامة شراكة مستقبلية مع روسيا، فإنه يُشير إلى أنّ "الأعمال العدوانية التي ارتكبتها روسيا ضد أوكرانيا قد عارضت بشكل أساسي تصورّنا لأوروبا كمنطقة سالمة وحرة تنعم بالسلام".[8] أكد مسؤولو حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذين تم إجراء حوار معهم، أن البيئة الأمنية الأوروبية قد تغيرت بصورة شاملة. ناقش أحدهم قصد بوتين "بالإفلات من" النظام القائم على قواعد في أوروبا وتقويضه وإنشاء نظام بديل. أرجع مسؤولو حلف شمال الأطلسي (الناتو) نية روسيا العدوانية إلى جورجيا في عام 2008، وأوضحوا أن البعض يخطط داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) للتصدي لتهديد روسي محتمل قد بدأ في عام 2010. وكان أحد التشبيهات المجازية المطروحة في هذا الشأن هو أن "جورجيا كان ينبغي أن تكون بمثابة دعوة إلى اليقظة، ولكننا جميعًا تغافلنا عنها."[9]

التوقعات تشير إلى استمرار التوتّرات مع روسيا

يتوقع معظم المسؤولين والمحللين الأوروبيين، الذين تم إجراء حوار معهم، حدوث أزمة طويلة الأمد. أكدّ محللون ألمان، تم إجراء حوار معهم، أن الألمان يُدركون أن "روسيا لن تنعم بغد مبهج" ولا يضعون في اعتبارهم وضعًا نهائيًا محددًا فيما يتعلق بإعادة إقامة الحوار مع روسيا خلاف محاولة وضع طريقة عمل جديدة وغير مؤكدة حتى الآن.[10] توقع أحد المسؤولين الفرنسيين استمرار الأزمة للسنوات الثلاث القادمة، على الأقل، بسبب الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة في روسيا (في عام 2016 و2018).[11] أشار أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي إلى أنه من غير المحتمل أن تزول الخلافات والاختلافات مع روسيا في أي وقت قريب؛ نتيجة لذلك فإن الاتحاد الأوروبي "على استعداد للصمود أمامها لوقت طويل".[12] وتشير الحوارات التي أجريت في بولندا إلى أن البولنديين يعتقدون أن التغيير

---

7 حوار مع مسؤول في الاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) 2015؛ حوار مع مسؤول في الاتحاد الأوروبي في 15 حزيران (يونيو) 2015.

8 NATO, 2014, para. 20 and 23.

9 حوار مع مسؤولين من حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 16 و17 حزيران (يونيو) 2015.

10 حوار مع محلل بمؤسسة للبحث في 18 حزيران (يونيه) عام 2015.

11 حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

12 حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) عام 2015.

في عهد بوتين غير محتمل، وأن هناك احتمالاً ضئيلاً لحدوث تغييرات ملحوظة خلال اثني عشر عاماً على الأقل -- وربما أكثر من ذلك. يخشى البولنديون أنه إذا لم تتلقَ أوكرانيا دعمًا غربيًا أكبر، فعندئذ سوف يتدهور الوضع. من المتوقع أنه نظرًا لأن تقسيم الغرب لم ينجح حتى الآن، فإن بوتين يُريد تجميد الصراع وإبقاء أوكرانيا على حافة الانهيار بحيث تصير شريكًا غير جذاب للغرب، وتظل جزءًا من نطاق نفوذ روسيا. لذلك ركزت السياسات الروسية على تدمير أوكرانيا، بهدف إقامة حكومة تكون أكثر ودًا لروسيا وتخضع للمصالح الروسية.[13] وأخيراً، يعتقد العديد من المسؤولين الأوروبيين أن الهدف من السياسات الروسية هو توطيد السيطرة الروسية على الدول التي تقع في أرجاء الاتحاد السوفيتي السابق – وهي مجموعة من الدول مع أوكرانيا في جوهرها.[14] وفقًا لهذا الرأي، ما حدث في شبه جزيرة القِرم هو تعبير عن سياسات روسية مُحكمة ومستمرة تهدف إلى إبقاء أوكرانيا ودول ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الأخرى في نطاق نفوذ روسيا (على الأقل اقتصاديًا، إن لم يكن سياسيًا). تسعى روسيا أيضًا إلى توطيد مكانتها كشريك مُماثل للدول الأوروبية العظمى، بدلاً من التفاعل مع المؤسسات الأوروبية – الأطلسية، كما هو مبين، على سبيل المثال، بإصرارها على صيغة نورماندي للمفاوضات بشأن أوكرانيا.[15]

سلوك روسيا سوف يحدد سلوك أوروبا

سوف تعتمد الإجراءات التي تتخذها الدول الأوربية فيما يتعلق بروسيا، إلى حد كبير، على سلوك روسيا. يذكر إعلان "قمة ويلز" أيضًا هذه الشروط:

> تتوقف طبيعة علاقات التحالف مع روسيا وتطلعنا للشراكة على رؤيتنا لتغيير واضح وبنّاء في أعمال روسيا والذي يدل على الامتثال للقانون الدولي والتزاماتها ومسؤولياتها الدولية.[16]

---

[13] حوار مع مسؤول بولندي في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[14] حوار مع مسؤولين بولنديين في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[15] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[16] NATO, 2014, para. 20 and 23.

هذه الشروط هي أيضًا عنصر أساسي في سياسات العقوبات التي يتبعها الاتحاد الأوروبي، والتي يُمكن تعديلها صعودًا وهبوطاً تبعاً للسلوك الروسي.[17] ترتبط العقوبات الاقتصادية حاليًا بالتنفيذ الكامل لاتفاقية مينسك الثانية، مما يُوحي بأن عدم التزام روسيا بالاتفاقية قد يؤدي إلى فرض عقوبات أوسع نطاقًا – بافتراض أن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي لا يزال بإمكانهم الاتفاق على هذه المسألة – أو سيتم بكل تأكيد إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية حال امتثال روسيا.[18]

قد يكون من الضروري أيضًا تحديد الإجراءات المتبعة من قبل أحد الأعضاء على روسيا من منظور تحليلي للسياسات المحلية. ويُؤيد جانب كبير من الرأي العام الألماني الحل الدبلوماسي، بالتحديد، للأزمة. وهكذا، يعتمد مدى الجدوى السياسية لسعي الدول الأوروبية للحصول على المزيد من الردود العسكرية لأفعال روسيا في أوكرانيا بشدة على مدى وضوح انتهاك روسيا للاتفاقات الرئيسية والقانون الدولي.[19]

قد يثير عدد من "الخطوط الحمراء" ردود فعل أقوى من الدول الأوروبية. وأشار المسؤولون البولنديون إلى أنه إذا كانت روسيا ترمي إلى شن عملية عسكرية كبيرة في أوكرانيا، فلن يعد بإمكان الغرب التهرّب من اعتماد مسار عمل واضح. قد تفتح هذه العملية المجال أمام احتمالية تقديم معونة فتاكة لأوكرانيا.[20] افترض أحد المسؤولين الفرنسيين أنه إذا استولى الانفصاليون على ماريوبول، أو خاركيف، أو أوديسا (بدعم روسي بكل وضوح، لأنهم لن يكونوا قادرين على الاستيلاء على هذه المناطق بمفردهم)، فقد يؤدي ذلك إلى فرض عقوبات إضافية من جانب الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يعتقد هذا المتحاور أن بوتين من غير المرجح أن يتخذ هذه الخطوة، نظراً لأنه وصل بالفعل إلى هدفه، والذي تمثل في زعزعة استقرار أوكرانيا.[21] وأكدّ مسؤول فنلندي كذلك أن الهجوم

---

[17] حوار مع مسؤول من الاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) 2015؛ حوار مع مسؤول من الاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) 2015.

[18] حوار مع مسؤول من الاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) 2015؛ حوار مع مسؤول من الاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) 2015.

[19] حوارات مع محللين ألمان بمؤسسة للبحث، مناقشات في مؤتمر في 18 و22 حزيران (يونيو) عام 2015.

[20] حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[21] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 18 حزيران (يونيو) عام 2015. لم يتوقع باحثان فرنسيان آخران، تم إجراء حوار معهما، أن تحاول روسيا توسيع مكاسبها الإقليمية في أوكرانيا (حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث تابعة للحكومة في 19 حزيران (يونيه) عام 2015؛ حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة بللبحث في 19 حزيران (يونيه) عام 2015).

الروسي على أوكرانيا من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ تدابير أقوى.[22] في حال وجود هجوم مدعوم من روسيا على أرضهم، أوضح مسؤولون من إستونيا ولاتفيا بما لا يدع مجالاً للشك أن حكوماتهم تعتزم الرد ومحاولة هزيمة القوات الروسية، أو القوات المدعومة من روسيا. واعترفوا بمسؤوليتهم كأول مستجيبين لأي اعتداء روسي، وأكدوا أنهم سيسعون على الفور لالتماس مساعدة أكبر من حلف شمال الأطلسي (الناتو).[23] ومع ذلك، لا يوجد "خط أحمر" رسمي للاتحاد الأوروبي ومعظم الحكومات الأوروبية. وأشار أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي أنه إذا تم إعلان هذا الخط الأحمر، فإنه قد يُشجع روسيا على الاستفادة من ذلك، وسوف يُحد أيضًا من مرونة الاتحاد الأوروبي في تحديد الاستجابة.[24]

الحفاظ على التدابير القائمة والتخطيط لوضع تدابير جديدة

تقديم مساعدة لأوكرانيا

يبدو أن تقديم مساعدة لأوكرانيا هو أحد التدابير المُتفق عليها على نطاق واسع والتي من المرجح متابعتها في المستقبل. أكدّ الأشخاص الذين أجرينا معهم حوارات في السويد على الحاجة إلى مساعدة أوكرانيا من خلال كل من المعونة المالية والمساعدة التقنية.[25] في بروكسل وبرلين، أكدّ الأشخاص الذين أجرينا معهم حوارات الدعم القوي لبعثة الاتحاد الأوروبي بشأن مساعدة قطاع الأمن المدني، على عكس الأسئلة في كييف حول موقف الاتحاد الأوروبي المتردد تجاه البعثة.[26] ومع ذلك، قد تُواجه أوكرانيا قريبًا آثار إعياء المانحين، خاصة أن الدول الأخرى في أوروبا تتطلب مساعدة أيضًا. وأشار أحد المحللين الفرنسيين إلى أن فرنسا تفتقر إلى الوسائل اللازمة لدعم أوكرانيا ماليًا، حيث تُحد قيود ميزانيتها مقدار المساعدة الذي يمكن أن تقدمه في نفس وقت مساعدتها لليونان.[27] في حين أقر العديد من مسؤولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن اتفاقية مينسك الثانية من غير

---

22 حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015.

23 حوار مع مسؤولين من إستونيا ولاتفيا في 15 و17 تموز (يوليو) عام 2015.

24 حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

25 حوارات مع مسؤولين سويديين في 20 و21 تموز (يوليو) 2015.

26 حوار مع مسؤول أجنبي يعمل في أوكرانيا في أيار (مايو) 2015.

27 حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

المرجح أن تنجح. فقد لاحظوا أنه لا توجد مناقشات مهمة حول ما ينبغي القيام به حال عدم التوصل لاتفاق.[28]

العقوبات

أعربت دول عدة عن شكوكها حول جدوى العقوبات، بما في ذلك المجر، وإيطاليا، وبلغاريا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا؛ ووصف أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي إجماع الاتحاد الأوروبي حول هذه المسألة بأنها "لن تمر دون صعوبة".[29] وليس لدى مسؤولي الاتحاد الأوروبي، الذين تم إجراء حوار معهم في بروكسل في حزيران (يونيو) 2015، شكٌّ في أن العقوبات سوف يطول أمدها دون صعوبة في وقت لاحق من ذلك الشهر – وبالفعل حدث ذلك.[30] وقد قام دونالد توسك، رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، بدور مهم في الحفاظ على توافق الآراء بين 28 عضوًا من خلال المشاورات والمفاوضات التي تستكمل من خلال مفاوضات وراء الكواليس من جانب الفاعلين الأقوياء في الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا.[31] وحتى الآن، نجحت الطريقة، حيث تم الحفاظ على توافق الآراء رغم أوجه الفهم المختلفة، على نطاق واسع من جانب الأعضاء الثماني والعشرين، لما تعنيه أعمال روسيا لأمنهم ومعاناتهم، بدرجات متفاوتة، بدءًا من تأثير العقوبات والعقوبات المضادة على اقتصاداتهم.

هناك سبب آخر لاحتمالية استمرار العقوبات وهو أن يُنظر إليها عمومًا بأن لها تأثيرًا على روسيا.[32] رغم صعوبة تقييم هذا الأثر – تُعزى الصعوبات الاقتصادية الروسية أيضًا إلى حد كبير إلى عوامل أخرى مثل انخفاض أسعار النفط ونقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد الروسي – تجدر الإشارة إلى أن الكيانات المُدرجة في قائمة العقوبات لم تتمكن من الحصول على مساعدة مالية لتخفيف الضغوط الاقتصادية المفروضة من العقوبات، وقد جلبت بعض الكيانات الروسية تحديات قانونية للاتحاد الأوروبي. يُشير كلا

---

[28] حوارات مع مسؤولين من حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 و16 حزيران (يونيو) 2015.

[29] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) 2015؛ حوار مع مسؤول من الاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) 2015.

[30] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) 2015؛ حوار مع مسؤول من الاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) 2015.

[31] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) عام 2015.

[32] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي، 10 حزيران (يونيو) 2015؛ Edward Hunter Christie, "Sanctions After Crimea: Have They Worked?" *NATO Review*, undated; Ina Dreyer and Nicu Popescu, "Do Sanctions Against Russia Work?" European Union Institute for Security Studies, Brief Issue No. 35, December 2014; Birnbaum, 2015.

التطورين في الأحداث إلى أن روسيا متضررة نتيجة العقوبات،[33] رغم أن هذا لا يعني أن روسيا ستغير سلوكها نتيجة لذلك. أطلق أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي على العقوبات اسم "أداة الردع" التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي ويعتقد أنها منعت روسيا من اتخاذ خطوات أكثر عدوانية.[34]

لا يبدو أن الحكومات الأوروبية تُواجه ضغطًا مفرطًا محليًا لإنهاء العقوبات. على الرغم من أن بعض الدول قد تضررت بشكل غير متكافئ من عقوبات الاتحاد الأوروبي وسياسات العقوبات المضادة التي تنتهجها روسيا. واجه عدد قليل من أعضاء الاتحاد الأوروبي بعض الاضطرابات الاقتصادية في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على السوق الروسية؛ على سبيل المثال، تضررت صادرات لاتفيا من أسماك إسبرط المدخنة (سمكة تُشبه السردين مُنتشرة في منطقة بحر البلطيق) بشدة من جراء الحصار الروسي، وسعت لاتفيا لتحديد أسواق بديلة.[35] ومع ذلك، على الرغم من وجود بعض القلق بشأن التأثير الاقتصادي على بعض الصناعات، هناك دلالة بسيطة على أن أيا من دول البلطيق سوف تُخفف سياساتها تجاه روسيا بسبب تصوّر وجود تهديد روسي مستمر. وأوضح أحد الأشخاص الذين أجرينا معه حوار أن الشركات اللاتفية تدرك مخاطر القيام بأعمال تجارية مع روسيا.[36] في ألمانيا، أكد محللون ومسؤولون، تم إجراء حوار معهم، عمومًا وجود ضغط محدود من مجتمع الأعمال لإنهاء العقوبات. أشار عدة أشخاص ممن أجرينا معهم حوارات إلى رسالة من Bundesverband der Deutschen Industrie (الرابطة التجارية الألمانية)، من شأنها دعم العقوبات.[37] ذكر مسؤول فنلندي استطلاع رأي حول التصوّرات المتعلقة بالعقوبات المطبقة في ربيع عام 2015 بين الشركات الفنلندية. وفي حين أن هذه الشركات (منتجي الحليب ومنتجات الألبان على وجه الخصوص) تعاني من العقوبات المضادة في روسيا، أظهر معظمها دعمًا قويًا لسياسات العقوبات. حسبما ورد

[33] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 16 حزيران (يونيو) عام 2015.

[34] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

[35] حوار مع مسؤولين أجانب في ريجا في 16 تموز (يوليو) 2015.

[36] حوار مع أكاديمي من لاتفيا في 15 تموز (يوليو) في عام 2015.

[37] حوارات مع مسؤول وأكاديمي ألماني في 19 حزيران (يونيو) 2015.

عن هذا المسؤول. هذا يرجع إلى فهم مشترك على نطاق واسع، استناداً إلى ذكرى حرب الشتاء في عام 1940 – 1939، فإنه "يتعين عليك أن تكون قاسيًا في مواجهة روسيا".[38]

بيد أنه لم يتضح ما إذا كان توافق الآراء سوف يستمر في حالة ركود الوضع في أوكرانيا. على سبيل المثال، في كانون الثاني (يناير) 2016، أجلّت إيطاليا قرار تجديد العقوبات، طالبة إجراء مناقشات أخرى حول هذه المسألة. وقد كشفت معارضتها لدعم ألمانيا مشروع خط أنابيب الغاز Nord Stream 2 – وهي مُعارضة كررها توسك إلى حد ما – التوتّرات الموجودة داخل الاتحاد الأوروبي حول العقوبات، وكذلك حول السياسات المتبعة تجاه روسيا على نطاق أوسع.[39]

الخيارات العسكرية

فيما يتعلق بالخيارات العسكرية، أشار أحد المحللين الفرنسيين بأن فرنسا قد تتمكن من تعزيز تدابير التطمين الحالية إذا أصبحت روسيا أكثر عدوانية، ولكن من الصعب أن تكون في وضع يسمح لها باتخاذ مزيدٍ من الخيارات العسكرية.[40] وبالمثل، أشار أحد المسؤولين بأنه من الصعب لفرنسا أن تنتهج سياسات ردع تتسم بالمصداقية (والاستدامة) في فترة تكون فيها الميزانيات الدفاعية مقيدة. وعلى وجه الخصوص، تعتبر عمليات النشر الدائم للقوات، التي تطالب بها دول البلطيق وبولندا، أمراً غير واقعي بالنظر إلى ميزانية فرنسا.[41]

في أيلول (سبتمبر) 2015، تم تقليل دوريات الدفاع الجوية فوق دول البلطيق والتي تعتبر عنصراً أساسياً في تدابير التطمين لحلف شمال الأطلسي (الناتو) تجاه أعضائها في أقصى الشرق. فقد انخفض عدد الطائرات التي تم نشرها من أجل حفظ الأمن والنظام العام على حدود دول البلطيق من 16 إلى ثماني طائرات، تجاوباً مع تخفيض الانتهاكات الروسية للمجال الجوي. بينما أوضح حلف شمال الأطلسي (الناتو) بأن تخفيض عدد

---

[38] حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015. نوه هذا المسؤول أيضًا إلى أن العقوبات المضادة قد أثرت في الاقتصاد الفنلندي بدرجة أقل بكثير من الاتجاهات الأخرى في الاقتصاد الروسي، مثل الانخفاض في أسعار النفط، وانخفاض قيمة الروبل، والغياب العام للإصلاحات في الاقتصاد الروسي. وقد أدت جميع هذه الاتجاهات إلى تقليص الصادرات الفنلندية إلى روسيا ابتداءً من عام 2013، أي قبل أزمة أوكرانيا.

[39] كانتر، عام 2015.

[40] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[41] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

الطائرات إلى ثماني طائرات يتماشى مع المتطلبات الحالية، وأشار أيضاً بأنه قد يزيد عدد الطائرات مرة أخرى إذا تطلب الموقف الأمني ذلك.[42]

رأى المحاورون بأن تقديم المعونة الفتّاكة غير محتمل الحدوث في المستقبل القريب، مع الأخذ في الاعتبار بأن هذا الخيار غير مرغوب في أوربا بشكل عام.[43] وأوضح مُحلل فرنسي بأن هذا قد يؤدي إلى تفاقم الصراع وتدفق عدد كبير من اللاجئين الأوكرانيين.[44] ووصف باحث فرنسي آخر هذه المعونة الفتّاكة بأنها "الهدية" المُقدمة إلى بوتين، لأنها ستدعم ادعاءاته القائلة بأن الغرب هو المعتدي.[45] ومع ذلك، يبدو أن الرأي العام الفرنسي أكثر تأييداً لهذه الفكرة، حيث يؤيد 40 بالمائة من المشاركين إرسال حلف شمال الأطلسي (الناتو) أسلحة إلى أوكرانيا – مقارنة بنسبة 46 بالمائة في الولايات المتحدة، و25 بالمائة في إسبانيا، و22 بالمائة في إيطاليا، و19 بالمائة في ألمانيا.[46] يُبقي المسؤولون الألمان على التزامهم بدعم الحكومة في أوكرانيا، ومع ذلك يعتبر أي نوع من المساعدة العسكرية المباشرة "خارج طاولة النقاش".[47] وعلى وجه التحديد، هناك معارضة قوية في ألمانيا بشأن إمداد أوكرانيا بأسلحة فتّاكة. وأعربت الشريحة التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأن العمل العدائي الأكبر هو قيام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بإرسال أسلحة إلى الحكومة الأوكرانية، وتصل النسبة التي تعارض مثل هذه السياسات إلى 77 بالمائة. بينما تُعد بولندا والمملكة المتحدة الدولتين الأوربيتين الوحيدتين (من الدول السّت التي شملتها الدراسة الاستقصائية) الرافضتين لإمداد أوكرانيا بأسلحة فتّاكة بنسبة تقل عن 50 بالمائة. ومن الجدير بالذكر أن النسبة التي تؤيد إرسال أسلحة إلى أوكرانيا نسبة منخفضة بشكل عام –

---

[42] John Vandiver, "NATO: Fewer Flights Needed to Patrol Baltic Airspace," *Stars and Stripes*, August 5, 2015; "NATO Halves Baltic Air Policing Mission," Agence France-Presse, August 4, 2015. قبل عام 2014، شملت مهام حفظ الأمن الجوي لدول البلطيق أربع طائرات فقط من دولة واحدة (Nicholas de Larrinaga, "NATO's Tripled Baltic Air Policing Mission Begins," *Jane's Defence Weekly*, April 30, 2014).

[43] مناقشات مع مسؤولين بولنديين وسويديين، في 13 و14، و20 و21 تموز (يوليو) عام 2015.

[44] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 19 حزيران (يونيو) 2015.

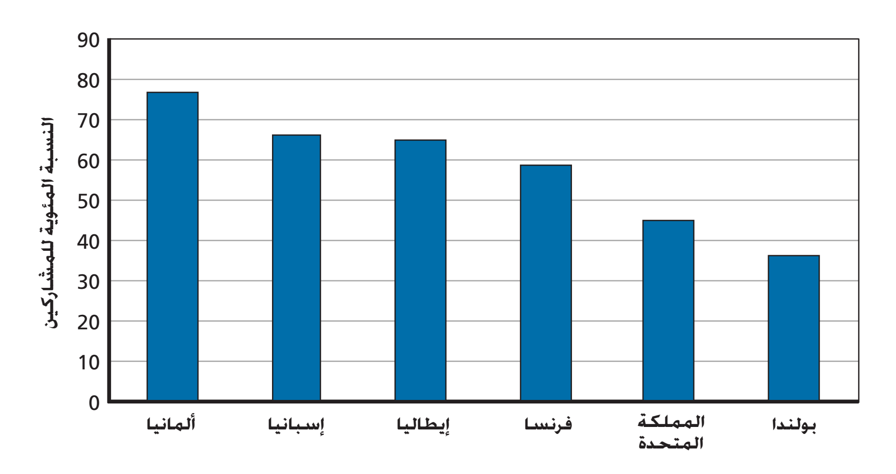
[45] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[46] سيمونز، وستوكس وبوشتر، 2015، ص 4.

[47] حوارات ومناقشات مع محللين بمؤسسات للبحث في 18 و22 حزيران (يونيو) عام 2015. أشار العديد من المحللين إلى قيام ألمانيا بتزويد قوات كوردستان في العراق بأسلحة مضادة للدبابات، لكنها لم تقم بذلك في أوكرانيا (حوارات مع أكاديميين ومحللين ألمان بمؤسسة للبحث في 18 و19 حزيران (يونيو) عام 2015.)



الشكل 4.1
النسبة المئوية للمشاركين الذين يعارضون إرسال حلف شمال الأطلسي (الناتو) أسلحة إلى الحكومة الأوكرانية



المصدر: بيانات من سيمونز، وستوكس، وبوشتر، 2015، ص 52.
RAND *RR1579-4.1*

حيث تصل إلى 50 بالمائة في بولندا، بينما تصل في الولايات المتحدة إلى 46 بالمائة فقط ممن يؤيدون اتخاذ هذه التدابير (انظر الشكل 4.1).

يمكن أيضاً ملاحظة القلق العام بشأن الخيارات العسكرية في النقاش عن نشر قوات دائمة. وفي قمة ويلز، أصرّت ألمانيا على أن سياسات التحالف لا تُقوّض الاتفاق التأسيسي بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا. وقد اتفقت السياسات البديلة، بشأن التناوب المدعوم لقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتعزيز قدرة الحلف على الرد السريع، بشكل كبير مع تصوّر ألمانيا إزاء تحقيق التطمين والردع دون استفزاز روسيا.[48]

تظهر أي مناقشة بشكل مُعقد سياسيًا في ألمانيا، وذلك عند الحديث عن تطوير أو نشر قوات عسكرية ألمانية للرد على العدوان الروسي، خاصة عند النظر إلى تاريخ الاحتلال النازي لأوروبا الشرقية.[49] ويبقى من الأسهل للمسؤولين الألمان أن يركزوا على التهديدات غير العسكرية من روسيا، مثل الاتصالات الاستراتيجية، والتهديد الروسي للقيم الليبرالية،

---

[48] حوارات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 إلى 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

[49] حوارات مع أكاديمي ومسؤول ومحللين ألمان بمؤسسة للبحث، في 18 و19 حزيران (يونيو) عام 2015.

ومناورة التلاعب بالأدوات الاقتصادية. وهناك حالة من انقسام الآراء في الحزب اليساري الألماني. وقد تبنت عناصر من حزب الخضر الألماني معظم السياسات المتشددة بسبب سجل روسيا في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، يبقى الحزب اليساري الألماني (The Die Linke party) ومجموعة كبيرة من المتعاطفين مع روسيا (*Russlandversteher*) منحازين للجانب الروسي ويعتقدون أن الدولة قد أُسِيءَ فَهمُها.[50] ويظل العديد من اليساريين الألمان في ريب تجاه حلف شمال الأطلسي (الناتو) كمنظمة عسكرية ويعتقدون بأن الأهداف التعديلية للحلف هي التي أثارت العدوان الروسي.[51] وأكد أيضاً محللون ألمان بأن هناك انقسامًا كبيرًا بين النخبة والأغلبية. بينما أصبح مسؤولو الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني (SPD) أكثر نقدًا لروسيا منذ بداية الأزمة، لا يزال الرأي الشائع يدعم احتمالية الشراكة مع روسيا ويلقي باللوم على حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتأجيجه لنار الصراع.[52] وفي النهاية، أشار العديد من المحللين الألمان بأن هناك توافقًا متزايدًا في الآراء بأن على ألمانيا أن تؤدي دوراً أكبر في الدفاع عن النظام الدولي، غير أن هناك عدم فهم واضح إزاء كيفية تنفيذ هذا الأمر.[53] وعلى الرغم من الخلافات الداخلية بشأن القيام بدور عسكري أكبر، إلا أن ألمانيا وافقت، في قمة حلف وارسو، على أن تصبح دولة ذات إطار عمل تدعم الكتيبة الآجلة الجديدة التي تم نشرها في ليتوانيا.[54]

يتناقض موقف ألمانيا بشكل كبير مع موقف بولندا، حيث يعتقد محاورونا بأن نقاط الضعف سبَّبت مشكلة كبيرة في التعامل مع روسيا وشجعتها على سلوكها العدواني. هناك استياء واضح بينهما بشأن أي نقاش حول الحد من استجابة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتجنب استفزاز روسيا. ويرى البولنديون بأن المناورات الروسية الجديدة التي شملت أعدادًا ضخمة من القوات عبارة عن محاولة منها للتأثير على السياسات في دول البلطيق. كما أوضحوا بأنه في حال عدم وجود رد حازم على هذه التهديدات، ستعتبر روسيا هذا دليلاً على الضعف ودليلاً على نجاح السياسات الروسية.[55] وفي هذا الصدد،

---

[50] حوار مع أكاديمي ألماني في 19 حزيران (يونيو) عام 2015.

[51] حوار مع ممثلي مؤسسة للبحث ألمان في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[52] حوارات مع أكاديميين ومحللين ألمان بمؤسسة للبحث في 18 و19 حزيران (يونيو) عام 2015.

[53] حوارات مع مسؤول وأكاديمي ألماني في 19 حزيران (يونيو) 2015. (يجري هذا النقاش، بشأن كيف تُكيّف ألمانيا نفسها في المستقبل، في سياق كتابها الأبيض والذي يحدد استراتيجيتها الدفاعية الشاملة في المستقبل القريب).

[54] NATO, 2016, para. 40.

[55] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

فإن الدرس الذي تعلمه المسؤولون البولنديون من الأزمة الأوكرانية هو أن الضعف يشكل خطراً ويُجلب المتاعب. فهم يعتقدون بأن أوكرانيا كانت ضعيفة وغير قادرة على الدفاع عن نفسها، مما جعلها هدفاً مغريًا لأعمال التخريب الروسية.[56] وبناءً على ذلك، يجب على حلف شمال الأطلسي (الناتو) إظهار الحسم والتيقن وأن يبقى متحدًا كمنظمة واحدة من شأنها توفير الأمن لكافة الأعضاء.[57] وقد أعرب المسؤولون البولنديون، الذين تم إجراء حوار معهم، عن أسفهم إزاء استغلال العديد من دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) للحقبة التي صب فيها حلف شمال الأطلسي (الناتو) تركيزه على مهام خارج المنطقة من أجل تقليل الميزانيات العسكرية وقدراتها وقواتها، الأمر الذي أدى إلى نزع تام للسلاح من دول قوية عسكرياً في السابق، وعلى رأسهم ألمانيا.[58]

هل ستعمل الدول الأوروبية على زيادة إنفاقها على الدفاع؟

لقد أعطى التصوّر بأن الأزمة الأوكرانية قد غيرت تصوّرات الأمن الأوروبي بشكل لا يُمكن إصلاحه – بتحويل روسيا إلى خصم استراتيجي وليس شريك – دافعًا جديدًا للنقاش في عدد من الدول الأوروبية المحددة حول ما إذا كان إنفاقها على الدفاع كافيًا لمواجهة التهديدات الأمنية الحالية والمستقبلية. وهذا النقاش موجود أيضًا على مستوى الاتحاد الأوروبي، حول القدرات التي يمكن أو ينبغي للاتحاد امتلاكها في مجال – مثل الدفاع – غير جوهري لهويتها.

كشفت دراسة الاتجاهات، الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، في مجال الإنفاق العسكري عن أنه بين عام 2013 و2014، زادت النفقات العسكرية في أوروبا الشرقية (روسيا وجيرانها المباشرين) بنسبة 8.4 بالمائة، في حين أنها انخفضت في أوروبا الغربية والوسطى بنسبة 1.9 بالمائة.[59] كانت أكبر الزيادات من

---

[56] حوار مع محللين بولنديين في 14 حزيران (يونيو) عام 2015.

[57] حوار مع مسؤولين بولنديين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[58] حوار مع مسؤول بولندي في 13 تموز (يوليو) عام 2015.

[59] يتفق ذلك مع الاتجاهات الأكبر – زيادة 98 بالمائة لأوروبا الشرقية وانخفاض 8.3 بالمائة في أوروبا الغربية والوسطى منذ عام 2005. انظر SIPRI, *Trends in World Military Expenditure 2014*, fact sheet, April 2015, p. 4. يُعرّف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) أوروبا الشرقية بأنها تضم أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، ومولدافيا، وأوكرانيا، وروسيا (SIPRI, "Regional Coverage," database, undated).

نصيب أوكرانيا (زيادة بنسبة 23 بالمائة)[60] وبولندا (زيادة بنسبة 13 بالمائة). تليها روسيا وليتوانيا (بنسبة 8.1 بالمائة و6 بالمائة، على التوالي). وأشار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) كذلك إلى أن "الزيادات في العديد من دول أوروبا الوسطى، فضلاً عن بعض من دول الشمال، من المرجح أن تستمر في عام 2015، جزئيًا كرد فعل للأزمة الواقعة في أوكرانيا".[61] هذا هو الحال بالطبع في السويد، حيث أدت تطورات الأحداث في أوكرانيا إلى ظهور سياسات تجمع بين زيادة الإنفاق على الدفاع وتكثيف التعاون مع الدول المجاورة وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وذلك بهدف ضمني يتمثل في ضمان وجود تدبير من تدابير الدفاع الجماعي.[62] وقد تضاعفت ردود الفعل السويدية على العدوان الروسي في أوكرانيا من خلال وجود إدراك متزايد للضعف العسكري السويدي المتزايد. وقد تفاجأ كثيرون في السويد بادعاءات القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا (SACEUR) في عام 2013 بأنه في أحسن الأحوال، يمكن للسويد الصمود في وجه الهجوم الروسي لمدة أسبوع واحد فقط.[63] قبل عام 2014، كان هناك توافق في الآراء بشأن تقليص حجم الجيش وتوجيه القوات السويدية حول الاستجابة للأزمة والمساهمات في البعثات الدولية، والذي استند إلى الاعتقاد بعدم وجود تهديدات عسكرية كبرى في المنطقة. شجعت التحديات الاقتصادية الانخفاض في النفقات العسكرية.[64] وقد تغير ذلك. يُطالب مشروع قانون الدفاع السويدي الأخير للفترة من 2016 إلى 2020 بزيادة معتدلة نسبيًا بنسبة 2.2 بالمائة من عام إلى عام – أو ما يبلغ 722 مليون دولارًا على مدى خمس سنوات.[65] يُطالب مشروع قانون الدفاع، الناتج عن اتفاق خمسة أحزاب رئيسية في السويد، أيضًا بالعودة إلى سياسة "الدفاع الكلي"

---

[60] يُحدد هذا الرقم بأنه "تقدير غير مؤكد" (SIPRI, 2015, p. 4).

[61] SIPRI, 2015, p. 4.

[62] حوارات مع مسؤولين سويديين في 21 تموز (يوليو) عام 2015.

[63] فورد، 2014.

[64] أيدّ ائتلاف اليمين المعتدل، بما في ذلك الحزبان الليبرالي والمعتدل، الانخفاض المستمر في الإنفاق العسكري قبل مغادرة الحكومة في الانتخابات الأخيرة. ويوضح المحللون أنهم سعوا إلى كسب الأصوات من السويديين اليساريين (حوارات مع محللين وصحفيين سويديين في 20 و21 تموز (يوليو)، 2015).

[65] "Swedish Defense Bill 2016-2020," Government Offices of Sweden, April 24, 2015; Charlie Duxbury, "Sweden Plans to Increase Military Spending," *Wall Street Journal*, March 12, 2015.

بما يشمل مدنيين وعسكريين على حد سواء؛ بتمرّكز كتيبتين من القوات البرية في جوتلاند؛ وتحسين القوات البحرية والجوية.[66]

في ألمانيا، الرأي العام راغبٌ على نحو متزايد في إنفاق عسكري أكبر، لا سيما بعد سلسلة من الفضائح التي شككت في كفاءة الجيش الألماني وموثوقيته. ويبدو أن سوء الصيانة والمعدات غير الموثوق بها والمشكلات الفنية الأخرى محرجة حتى للألمان المسالمين. وأشار أحد محاورينا إلى أنه في حين أن العديد من نخب السياسة الخارجية افترضوا وجود اهتمام ضئيل بين الألمان بزيادة الإنفاق العسكري، فقد أظهر استطلاع تشرين الأول (أكتوبر) 2014 دعمًا أكثر من المتوقع، مع دعم 55 بالمائة من المشاركين لهذه الزيادة للقوات المسلحة الاتحادية الألمانية (Bundeswehr) على المدى المتوسط.[67]

رأى مسؤول فرنسي أن ميزانية الدفاع الفرنسية من غير المرجح أن تزداد في السياق الاقتصادي الحالي، خصوصًا أن فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي انخرطت بالفعل عسكريًا على مستوى عالٍ في جميع أنحاء العالم؛ مما يُشير إلى أن فرنسا سوف تدفع شركاءها الأوروبيين لبذل المزيد من الجهد قبل أن تزيد هي إنفاقها.[68] وردًا على الهجوم الإرهابي في كانون الثاني (يناير) 2015 في باريس، حدَّث البرلمان الفرنسي قانون التخطيط العسكري للفترة من 2015 إلى 2019 للحد من تخفيضات الأفراد المخططة من 30,000 إلى 15,000 وزيادة قوات العمليات في الجيش من 66,000 إلى 77,000.[69] ورأى باحثٌ أن "النموذج قد تغيَّر". فعدد التهديدات الجديدة (تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، والجماعات الجهادية في منطقة الساحل، والهجمات الإرهابية على الأراضي الفرنسية، وأوكرانيا) قد عكس الاتجاه التنازلي في الإنفاق على الدفاع وبرّر الزيادة في نفقات الدفاع.[70]

---

[66] حزب الديمقراطيين الاشتراكيين، والحزب المعتدل، وحزب الخضر، وحزب الوسط، والديموقراطيون المسيحيون ("مشروع قانون الدفاع السويدي 2015 ،"2020 – 2016).

[67] Infratest dimap, *ARD-DeutschlandTREND*, survey report, October 2014؛ حوارات مع مسؤول وأكاديمي ألماني، 19 حزيران (يونيو)، 2015.

[68] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[69] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[70] حوار مع محلل فرنسي بمؤسسة للبحث في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

وقد أسفر هجوم تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 عن زيادة المشرّعين الفرنسيين الأموال المخصّصة لوزارة الدفاع (ضمن تدابير أخرى تتعلق بالأمن) بمقدار 200 مليون يورو أخرى.[71]

بين بلدان الشمال، كانت سياسة الدفاع الفنلندية ترمي إلى تأكيد الاستعداد؛ وهو بلد استثنائي في أوروبا حيث أبقى على التجنيد الإلزامي وقوة احتياطية كبيرة تحافظ على إمكانات قتالية عالية.[72] ويعمل الجيش الفنلندي أيضًا على احتمالية إضافة قوة استجابة سريعة جديدة، مع وضع خط زمنيّ قصير للتعبئة.[73] في النرويج، كان الموقف العام اعتبارًا من منتصف 2015 يتجه نحو زيادة الإنفاق الدفاعي، ويستند ذلك جزئيًا إلى الأزمة مع روسيا.[74] وبعد بضعة أشهر، أُعلن عن أن ميزانية 2016 للقوات المسلحة النرويجية ستزيد إلى 6 مليارات دولار، أو 1.54 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في النرويج؛ وهي زيادة بنسبة 9.8 بالمائة مقارنة بعام 2015.[75]

تنوي دول البلطيق مواصلة تطوير قواتها، والبحث عن وجود أمريكي أكبر، وزيادة الإنفاق الدفاعي للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية.[76] ويبدو أن إستونيا تسعى لتحديد أوجه القصور في استعدادها ومعالجتها. ويساور مسؤولين ومحللين لاتفيين قلق بالغ إزاء ميزانية الدفاع المنخفضة في البلاد، وكان هناك زيادة طفيفة في الإنفاق في عام 2015.[77] وفي تموز (يوليو) 2015، أعلنت لاتفيا وليتوانيا أنهما ستزيدان ميزانية الدفاع إلى 2 بالمائة و1.5 في بالمائة من إجمالي الناتج المحلي على التوالي.[78]

بالنسبة للردود العسكرية على مستوى الاتحاد الأوروبي، يبحث الاتحاد سبلاً محتملة للعمل. أحد هذه السبل هو تحسين قدرة الاتحاد الأوروبي على توفير معدات

---

71 "Après les Attentats, le Budget 2016 Prévoit 815 Millions d'Euros pour les Mesures de Sécurité," *Le Monde*, November 30, 2015.

72 حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015.

73 حوار مع مسؤول فنلندي في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

74 حوار مع مسؤولين نرويجيين في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

75 Gerard O'Dwyer, "9.8% Budget Hike Set for Norwegian Armed Forces," *Defense News*, October 9, 2015c.

76 SIPRI, 2015, p. 4.

77 حوارات مع مسؤولين لاتفيين، ومسؤول حكومي سابق، ومتعاقد أجنبي يعمل في ريغا، 15 تموز (يوليو) 2015.

78 Jaroslaw Adamowski, "Latvia, Lithuania to Raise Defense Spending," *Defense News*, July 30, 2015.

عسكرية للدول الشريكة. حاليًا، لا يعتبر توفير معدات عسكرية مسألة تتعلق بسياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP) رغم مشاركة الاتحاد الأوروبي المتزايدة في بناء الدول والمؤسسات.[79] ولمعالجة هذه الفجوة، أصدر كل من الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية والمفوضية بيانًا مشتركًا في نيسان (أبريل) 2015 حول "بناء القدرات في دعم الأمن والتنمية – مما يُتيح للشركاء منع الأزمات وإدارتها".[80] ورغم أن مناقشة هذه المسألة هي مجرد بداية، فقد يدمج الاتحاد الأوروبي، في المستقبل القريب، توفير المعدات العسكرية في سياسة الأمن والدفاع المشتركة، أو قد يُطوِّر أداة مخصَّصة لتدريب الشركاء وتجهيزهم.[81] وثمة حل بديل يتمثل في إفساح المجال للوصول إلى الأموال المتاحة لهذه الأغراض. فعلى سبيل المثال، لا يمكن حاليًا للأداة المساهِمة في الاستقرار والسلام، وهي الأداة التي تُديرها المفوضية وتُعرفها بأنها "الأداة الرئيسية الداعمة للمبادرات الأمنية وأنشطة تعزيز السلام في البلدان الشريكة[82]"، تمويل البرامج التي يستفيد منها الجيش.[83] وقد توفر الأزمة الأوكرانية دافعًا ما لتغيير عمليات الاتحاد الأوروبي بطرق تجعل الاتحاد أكثر قدرة على القيام بدور عسكري في حل الأزمة بالإضافة إلى الدور الدبلوماسي والاقتصادي.

---

[79] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

[80] ينوّه هذا المستند، على سبيل المثال، إلى

> ضرورة تعزيز نهج الاتحاد الأوروبي الشامل لسد الفجوات في الاستجابة الحالية للاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، قد يكون هذا هو الحال حيث تم تقديم التدريب من قبل بعثات سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP)، لكن استدامته وفعاليته قد تعرقلت بسبب نقص المعدات الأساسية للبلدان الشريكة" (المفوضية الأوروبية والممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، "بناء القدرات في دعم الأمن والتنمية – مما يُتيح للشركاء منع الأزمات وإدارتها"، البيان المشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، مستند رقم "JOIN[2015] 17"، بروكسل، 28 نيسان (أبريل) 2015).

[81] حوار مع مسؤول من الاتحاد الأوروبي في 17 حزيران (يونيو) عام 2015؛ Thierry Tardy, "Enabling Partners to Manage Crises: From 'Train and Equip' to Capacity-Building," European Union Institute for Security Studies Brief Issue No. 18, June 2015.

[82] Directorate General for International Cooperation and Development, "The Instrument contributing to Stability and Peace (IcSP)," Brussels, European Commission, undated.

[83] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

حتى من دون قدرات عسكرية واضحة، فقد اكتسب الاتحاد الأوروبي، من خلال بعثات سياسة الأمن والدفاع المشتركة التابعة له، خبرة واسعة في بناء القدرات المدنية للدول الأجنبية. ويمكنه الاستعانة بهذه القدرات في دعم جهود حلف شمال الأطلسي (الناتو). ويعتقد المسؤولون الفرنسيون الذين أجرينا معهم حوارات أنه فيما يتعلق بالأزمة مع روسيا، قد تستفيد احتياجات الشرطة شبه العسكرية وحرس الحدود في أوكرانيا بشكل خاص من هذه الخبرة.[84] ومع ذلك، فهذا لا يحسم مسألة الأشكال التي يمكن من خلالها توظيف قدرات الاتحاد الأوروبي من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، خصوصًا أن التعاون بين المؤسستين كان متفاوتًا.[85] وأشار مسؤولٌ في الاتحاد الأوروبي أيضًا إلى قدرة الاتحاد على تقديم حلول شاملة تعتمد على أدوات مختلفة. على سبيل المثال، تضمنت عملية أتلانتا لمكافحة القرصنة[86]، في المحيط الهندي، تدريبًا عسكريًا (بعثة تدريبية من الاتحاد الأوروبي)، وتدريبًا مدنيًا (بناء القدرات البحرية الإقليمية بالاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي وغرب المحيط الهندي)، وبرامج بناء القدرات للقطاع القضائي وخفر الساحل (وغيرهم)، والمساعدة الإنمائية.[87]
وأخيرًا، أعطت الأزمة مع روسيا دافعًا جديدًا للنقاش حول وضع سياسة دفاعية أوروبية مشتركة، وربما على المدى الطويل، تكوين جيش أوروبي. طالب جان كلود يونكر (Jean-Claude Juncker)، رئيس المفوضية الأوروبية، في عام 2015 بتكوين جيش أوروبي بهدف البرهنة لروسيا بأن الاتحاد الأوروبي قادرٌ على الدفاع عن قيمه والرد على التهديدات ضد

[84] تعد بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في ليبيا مثالًا حديثًا على التدريب الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي، والتي تدعم خفر السواحل البحرية ومصلحة الجمارك الليبية على وجه التحديد (انظر EEAS, “Common Security and Defence Policy: EU Integrated Border Assistance Mission in Libya (EUBAM Libya),” fact sheet, January 2015; and Andrew Rettman, “EU ‘Civilian’ Mission Training Paramilitaries in Libya,” *EUObserver*, November 18, 2013).

[85] محادثة مع مسؤولين فرنسيين في 12 أيار (مايو) 2015. انظر أيضًا Karl-Heinz Kamp, “NATO-EU Cooperation: Forget It!” *Strategic Europe* blog, Carnegie Europe, October 30, 2013; Kristin Archick, “The European Union: Questions and Answers,” Congressional Research Service, January 19, 2016, pp. 7-8.

[86] معروفة أيضًا بعملية أتلانتا – القوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال (EU Naval Force Somalia—Operation Atalanta). انظر EU Naval Force Somalia, “Countering Piracy off the Coast of Somalia,” fact sheet, undated.

[87] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

أعضائها أو ضد دول الجوار.[88] وحظت هذه الفكرة بدعم وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لاين (Ursula von der Leyen) التي أقرّت رغم ذلك أن هذا المشروع غير واقعي على المدى القصير إلى المتوسط.[89]

الآثار المترتبة على حلف شمال الأطلسي (الناتو)

الإصلاح

أبدى مسؤولو حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذين أُجريت معهم حوارات انطباعًا بأن الحلفاء الأوروبيين سيعملون على تطوير الردود العسكرية تجاه روسيا على نطاق أوسع. وأشار أحدهم إلى أنه "لا أحد يطالب بتخفيف حدتها. . . [توجد] تحفظات حول ما إذا كانت كافية، أو ما إذا كانت الشعوب على استعداد لتحمل تكاليفها".[90] وسيستمر حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على المدى القريب، في تطوير قوات الاستجابة التابعة له والتدابير الأخرى المحددة في خطة وضع الاستعداد (RAP). ولا تزال المناقشات بشأن تفاصيل كيفية تخصيص القوات إلى فرقة العمل المشتركة عالية الاستعداد، على سبيل المثال، جارية رغم إحراز تقدم في تأسيس فرقة عمل مشتركة عالية الاستعداد مؤقتة.[91] وأشار أحد مسؤولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) بأنه، وعلى الصعيد العملي، لم يعد القانون التأسيسي بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا يقيد استجابة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث قد تختار الدول الأعضاء، وبشكل فردي، التواجد الآجل حتى إن لم يكن ذلك هو قرار التحالف.[92] وكان ثمة إجماع أيضًا على أن الوضعية التي يتخذها التحالف إزاء روسيا ستصبح أقوى في قمة حلف وارسو في 2016، كما كانت كذلك بالفعل، مع إعلان نشر قوات إضافية قوامها 4000 جندي في دول البلطيق وبولندا.[93] وتعد طريقة توزيع التكاليف الخاصة بعمليات نشر القوات

---

[88] حوار مع جان كلود يونكر (Beat Balzli, Christoph B. Schiltz, and André Tauber, "Halten Sie sich an Frau Merkel. Ich Mache das!" *Die Welt*, March 8, 2015).

[89] "Face à la Russie, Jean-Claude Juncker Veut une Armée Européenne," *L'Express* and Agence France-Presse, March 8, 2015.

[90] حوارات مع مسؤول بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 حزيران (يونيو) 2015.

[91] حوارات مع مسؤولين خارجيين ومسؤولين من حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 حزيران (يونيو) 2015.

[92] حوار مع مسؤول بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 17 حزيران (يونيو) 2015.

[93] Jaroslaw Adamowski, "NATO Agrees on E European Rotational Troops at Warsaw Summit," *Defense News*, July 8, 2016.

قضية من القضايا الأساسية التي تواجه استجابة التحالف المستقبلية. وحتى الآن، فإن نفقات الأعمال العسكرية "تقع على عاتق المستفيد منها"، وهو ما يعني أن أي دولة تقدم قدرات عسكرية تدفع أيضًا التكاليف الملحقة. وهذا الأمر يجعل المساهمات الإضافية من قِبل المزيد من الدول الأعضاء الغربية والجنوبية صعبة على الصعيد السياسي، وذلك لأن هذه الدول تشعر بتهديد أقل من روسيا ومع ذلك يُطلب منها المساهمة بالقوات والموارد المرتبطة.[94]

كشفت مناقشاتنا أيضًا النقاب عن بعض الجوانب التي يمكن تحسينها في جهود حلف شمال الأطلسي (الناتو). ويتخذ مقر قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إجراءات لتقييم عملية صنع القرار داخل التحالف وتحسينها، غير أن مشاركة المؤشرات والتحذيرات وتحليلها بحاجة إلى التحسين كذلك. ونظرًا لاتكال التحالف على مدى سرعة الاستجابة، فمن الضروري للتحالف أن يكون قادرًا، وبشكل سريع، على وضع رؤية مشتركة للنشاط الروسي. ومع إيلاء مزيد من الاهتمام بالتنفيذ، فإن قدرات وإجراءات تبادل المعلومات الاستخباراتية يبدو أنها تلبي هذا المطلب. وإضافة إلى ذلك، شدد محاورونا على الحاجة لإجراء مزيد من المناقشات حول سياسة التحالف بشأن الردع النووي، خاصةً في ظل ارتفاع نبرة الخطاب الروسي في هذا الشأن.[95] وأخيرًا، أشار العديد ممن حاورناهم إلى أن قضايا مثل أمن الطاقة والاتصال الاستراتيجي قد تستفيد من التعاون الأكبر بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو).[96]

التوسّع

نوّه بعض المسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) الذين أُجريت معهم حوارات إلى أن أعضاء التحالف انقسموا على أسس جغرافية بشأن ضم جورجيا وأوكرانيا ومولدافيا في المستقبل. وفي الوقت الذي يشدّد فيه حلف شمال الأطلسي (الناتو) باستمرار على أن التحالف سيحافظ على سياسة الباب المفتوح، تخشى الدول ذات الطابع الغربي الأكبر أن تعتبر روسيا توسّع حلف شمال الأطلسي (الناتو) خطوة استفزازية وأنه من شأنه زيادة حدة التوتّرات مع روسيا. وعلى النقيض، يميل الأعضاء الشرقيون إلى الاعتقاد بأن قبول انضمام

---

[94] حوارات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 حزيران (يونيو) 2015.

[95] حوارات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 إلى 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

[96] رغم ذلك، تحول الصعوبات السياسية المستمرة المتعلقة بقبرص دون التنسيق الفعال بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) (حوارات مع مسؤولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 حزيران (يونيو) 2015؛ حوارات مع محللين ألمان بمؤسسات للبحث في 18 حزيران (يونيو) 2015). انظر أيضًا Judy Dempsey, "Time to End the EU-NATO Standoff," *Strategic Europe* blog, Carnegie Europe, December 8, 2014.

أعضاء جدد إلى التحالف سيمنع روسيا من اتخاذ إجراءات عدائية تطعن في استقلالية أعضاء التحالف وسيادتهم.[97] ونظرًا لاختلاف وجهات نظر أعضاء التحالف، في البيئة الاستراتيجية الحالية، فإنه لا توجد احتمالية واقعية على المدى القريب لقبول عضوية جورجيا أو أوكرانيا أو مولدافيا. وفي السويد، وهي دولة أخرى ليست عضوًا في التحالف، ازداد تأييد الانضمام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بقوة على مدار السنوات العشر الماضية.[98] وفاق عدد مؤيدي عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) عدد المعارضين لأول مرة في تشرين الأول (أكتوبر) 2014 (37 إلى 36 بالمائة).[99] وفي أيلول (سبتمبر) 2015 أبدى حزب الوسط، الذي طالما عارض انضمام السويد لعضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تغيرًا كاملاً ومفاجئًا ارتفع على إثره التأييد العام للانضمام لعضوية الحلف إلى مستويات جديدة بلغت 41 بالمائة.[100] وينتهج أغلب أحزاب المعارضة (الليبراليون والمعتدلون والديموقراطيون المسيحيون وحزب الوسط كذلك) سياسة مؤيدة لحلف شمال الأطلسي (الناتو).[101] وعادةً ما تشير الجرائد ذات الصلة بهذه الأحزاب إلى التناقض الجوهري في سياسة السويد تجاه سداد نفقات الشراكة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) دون تلقي إعانات الدفاع الجماعي الرسمية. ونظر عدد من المحللين السويديين الذين أُجريت معهم حوارات إلى السويد على أنها "فجوة أمنية" في أوروبا الشمالية وعابوا على السويد عدم وفائها بمسؤولياتها تجاه دول الجوار الشرقية، والذي قد يساعد في تصحيحه الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).[102]

رغم ذلك، تظل قضية الانضمام لعضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) مسببة للخلاف والشقاق داخليًا. وتعارض الأحزاب اليسارية عمومًا (بما في ذلك الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الخضر) الانضمام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وتفضل بدلاً من ذلك بناء قدرات السويد من خلال التجنيد الإلزامي والحفاظ على تقاليد الدولة في التزامها بالحيادية.[103] ومع ذلك، أشار العديد من المحاورين إلى أن "حيادية" السويد

---

[97] حوارات مع مسؤولين بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في 15 حزيران (يونيو) 2015.

[98] انظر، على سبيل المثال، Erik Lindblad, "The Future of Sweden's Partnership with NATO," paper, Sciences-Po (Paris School of International Affairs) and Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire, Spring 2014, p. 8.

[99] "Poll Shows More Swedes in Favor of NATO for First Time," Reuters, October 29, 2014.

[100] Gerard O'Dwyer, "New Poll Shows Sharp Shift in NATO Support," *Defense News*, September 17, 2015b.

[101] O'Dwyer, 2015b.

[102] حوارات مع محللين وصحفيين سويديين بمؤسسات للبحث في 20 حزيران (يونيو) 2015.

[103] يُنظر إلى التجنيد الإلزامي على أنه وسيلة مرغوب فيها للمحافظة على ترابط وثيق بين المجتمع والجيش ومنع إساءة استخدام الجيش (حوارات مع محللين وصحفيين سويديين بمؤسسات للبحث

يُساء فهمها في أغلب الأحيان.[104] وبينما انتهجت الحكومات السويدية سياسة الحيادية أثناء الحرب الباردة وانتقدت أعمال الولايات المتحدة في فيتنام ومسارح الصراعات الأخرى، كان هناك تعاون كبير بين السويد والولايات المتحدة عمليًا. وفي أقصى اليمين، يدرك حزب "ديموقراطيو السويد" التهديد الذي تشكله روسيا ويعارض بشدة كلاً من حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي، حيث يفضل الحزب إقامة دفاع وطني قوي من خلال إعادة تخصيص الموارد المالية المنفقة حاليًا على المهاجرين الجدد.[105]

في فنلندا، قررت الحكومة إنفاق المزيد من الموارد على التدريب والتمرين مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) حتى قبل نشوب الأزمة الأوكرانية.[106] ومع ذلك، يعد الاتجاه نحو دعم الانضمام لعضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) أقل وضوحًا من السويد. وقد يرجع السبب في هذا إلى إجماع كل من الرئاسة والحكومة والقوات المسلحة على عدم الحاجة إلى الانضمام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في الوقت الحالي. ورغم ذلك، فقد أظهر استطلاع للرأي أنه في حالة تصريح المؤسسات الثلاث بضرورة انضمام فنلندا لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن أغلبية السكان سيصوتون لصالح الانضمام للعضوية في استفتاء شعبي.[107] وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة المُشكّلة بعد الانتخابات البرلمانية في نيسان (إبريل) 2015 قرارًا ببدء النظر في محاسن عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومساوئها.[108] وعلى نهج السويد، فإن فنلندا منحازة عسكريًا بشدة مع الغرب، حتى وإن لم تكن عضوًا في التحالف. وقد قلَّص الاتحاد السوفيتي سيادة فنلندا أثناء الحرب الباردة، وكانت الدولة "محايدة" ومائلة إلى الجانب السوفييتي. وتبعًا لذلك، وازنت فنلندا المشتريات العسكرية بين الشرق والغرب والاعتماد على الإنتاج المحلي أثناء الحرب الباردة. وسارعت فنلندا نحو الاتساق مع الغرب منذ انهيار اتحاد الجمهوريات

في 20 حزيران (يونيو) 2015).

[104] Elizabeth Pond, "Secrets of the Baltic: Swedish Cold War Neutrality Revisited," *World Policy* blog, September 26, 2012.

[105] حوارات مع محللين وصحفيين سويديين بمؤسسات للبحث في 20 حزيران (يونيو) 2015.

[106] حوار مع مسؤول فنلندي في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[107] لا يعد الاستفتاء ضروريًا من الناحية العملية، حيث يمكن اتخاذ القرار بالانضمام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) من خلال البرلمان فحسب. ومع ذلك، ستواجه أيٍ حكومة صعوبة سياسية في الدفع بمثل هذه الإجراء المهم من خلال البرلمان بدون عرضه أولاً على تصويت شعبي. ولن تكون نتائج الاستفتاء ملزمة، بالرغم من صعوبة تصوّر عدم التزام البرلمان بهذه النتائج. وأجرت فنلندا استفتاءين في الماضي: إحداهما في 1931 لإلغاء حظر الكحول، والآخر في 1994 للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي (حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015).

[108] حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015.

الاشتراكية السوفيتية، وتتبع كامل معداتها الآن معايير حلف شمال الأطلسي (الناتو). وكثفت فنلندا من تعاونها الدفاعي على الصعيد الثنائي (السويد والولايات المتحدة على سبيل المثال) وإقليميًا مع مجموعة التعاون الدفاعي بين بلدان الشمال الأوروبي والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

تشكل السويد وفنلندا دولتين من ضمن خمس دول تستفيد من شراكة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المعززة (برنامج شركاء الفرص المعززة) التي أُعلن عنها في قمة ويلز.[109] وقد وقّعت كلتا الدولتين أيضًا اتفاقيات دعم الدول المضيفة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والتي ستيسر لهما استضافة قوات التحالف أو تشكيل نقطة عبور لهم، ويشمل ذلك التدريبات والمناورات.[110] وتُسهِّل هذه الاتفاقية أنشطة التعاون التي كانت في الماضي مخصصة على نطاق كبير لأغراض معينة. وتنظر السويد وفنلندا إلى الاتفاقية على أنها فرصة لإجراء مزيد من المناورات والتدريب مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) والمشاركة في المناقشات التي تفضي إلى قرارات يتخذها أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) فقط.[111]

إلى جانب عدم التيقن من إجراء استفتاء للانضمام إلى عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) ووجود مستوى معين من المعارضة المحلية، فإن العلاقات المترتبة على عضوية كل من فنلندا والسويد تُشكِّل سببًا رئيسيًا في وقوف الدولتين على أعتاب الانضمام للحلف دون الحصول على عضوية حتى الآن. فاتخاذ السويد قرار بالانضمام إلى التحالف وحدها قد يعزل فنلندا، مما يؤدي إلى خسارة مزايا التعاون السويدي الفنلندي الوثيق وأن تصبح السويد عرضة بشكل أكبر للضغط الروسي المحتمل. وانضمام كلتا الدولتين سيُمثِّل مشكلة كذلك، لأن روسيا قد تعتبر الانضمام الفنلندي إجراءً عدوانيًا؛ وهو الأمر الذي أعلنه المسؤولون الروسيون بوضوح لفنلندا.[112] وتمتلك فنلندا قدرات عسكرية

---

[109] الدول الثلاث الأخرى هي أستراليا وجورجيا والأردن.

[110] انظر "Finland and Sweden Sign Memorandum of Understanding with NATO," press release, NATO SHAPE Public Affairs Office, September 5, 2014; and Gerard O'Dwyer, "Sweden and Finland Pursue 'Special Relationship' with NATO," *Defense News*, October 10, 2014. كان هناك وجود لمثل هذه الإمكانية وسبق استخدامها، غير أن مذكرة التفاهم أضفت عليها الطابع الرسمي. فهي، كما أوضح مسؤول فنلندي، "تحدد طريقًا موحدًا لفعل الأمور، ويعرف كل طرف ما هو مطلوب. فهي تجعل الحياة أسهل" (حوار مع مسؤول فنلندي في 14 تموز (يوليو) 2015).

[111] حوار مع مسؤول فنلندي في 14 تموز (يوليو) عام 2015.

[112] حوار مع مسؤول فنلندي في 28 أيار (مايو) عام 2015.

كبيرة، وتقترب الحدود الفنلندية الروسية (100 ميل تقريبًا) من المنطقة الحضرية الثانية كبرًا في روسيا (سانت بطرسبرغ)، وهو الأمر الذي يعزز من التصوّر الروسي بتعرضها للحصار في حالة انضمام فنلندا لحلف شمال الأطلسي (الناتو).[113] وعمومًا، فإن أي خطوة نحو عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) تبدو مستبعدة في المستقبل القريب، وذلك نظرًا للمخاطر المترتبة على انضمام فنلندا، والشكوك المستمرة حول شعبية حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالإضافة إلى الخروج عن التقاليد السويدية القائمة على مبدأ الحياد.

الآثار المترتبة على دول الجوار الشرقية بالاتحاد الأوروبي

بدا مسؤولو الاتحاد الأوروبي الذين أُجريت معهم حوارات على يقين بأن ما حدث في أوكرانيا[114] لن يثبط عزيمة تلك الدول القريبة من روسيا، والتي تعد جزءًا من سياسة الجوار الأوروبية،[115] من تكوين علاقات أقوى مع الاتحاد الأوروبي.[116] وأشار أحدهم إلى أن مصالح جورجيا وأرمينيا وحتى أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي ظلت دون تغيير بعد الأزمة.[117] بل أظهرت بعض الدول استيائها بعد قمة ريغا في أيار (مايو) 2015 عندما لم يتم قطع أي وعود بالعضوية.[118] ويظل الإجماع الرسمي في بروكسل باستمرار احتمالية العضوية على المدى الطويل قائمًا، شريطة إجراء أعضاء الشراكة الشرقية للإصلاحات.[119]

كانت احتمالات التوسع، رغم ذلك، محدودة ليتم البدء بها. وتعاني الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من "إجهاد التوسع"، وذلك مع الشكوك المتزايدة للسكان في قدرة الاتحاد الأوروبي على إدماج القادمين الجدد بنجاح، خاصةً في السياق الذي تحتاج فيه بعض الدول

---

[113] حوارات مع عضو بالبرلمان السويدي، ومحللين بمؤسسات للبحث، وصحفيين في 20 و21 تموز (يوليو) عام 2015.

[114] تسبب قرار الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych) في آذار (مارس) 2014 بعدم توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تأجيج المظاهرات الشعبية المعروفة باسم "الميدان الأوروبي" وسقوط النظام في النهاية.

[115] بيلاروسيا وأوكرانيا ومولدافيا وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا.

[116] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) 2015؛ حوار مع مسؤول من الاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) 2015.

[117] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) عام 2015.

[118] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) عام 2015.

[119] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) عام 2015.

الأعضاء الحاليين، مثل اليونان، إلى مساعدة كبيرة من الآخرين. في نطاق أضيق، أحد العوائق الأخرى أمام التوسع هو فكرة أن ذلك قد يدفع بوتين إلى اتخاذ تحركات عدوانية أكثر.[120] واستبعد رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي جان كلود يونكر حدوث أي انضمام جديد أثناء ولايته، والمقرر انتهاؤها في 2019.[121] ورغم ذلك، يشير مسؤولو الاتحاد الأوروبي إلى أن إمكانية أخذ العضوية لا تزال تمثل الأداة الأجدى التي يمكن للاتحاد الأوروبي استخدامها مع شركائه الشرقيين.[122] واتفق مسؤولون فرنسيون على أن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك سوى خيارات قليلة مطروحة إلى جانب التكامل.[123] ويتمثل أحد هذه الخيارات في اتفاقية التأشيرات بين الدول المتطلعة للعضوية ودول الاتحاد الأوروبي. وأحرزت مثل هذه النقاشات تقدمًا في حالتي جورجيا ومولدافيا، بينما لا يزال موقفها متعثرًا مع روسيا.[124]

أولى بحث حول سياسة الجوار الأوروبية أُجري في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 اهتمامًا كبيرًا بالمفاضلة – وهو مفهوم يبين الحاجة لتزويد شركاء الاتحاد الأوروبي المختلفين بالحوافز والتدابير.[125] وقد تُسرِع الأزمة الأوكرانية من وتيرة التغيرات على مستوى فني أكبر، مثل مراجعة ما يمكن أن تُستخدم فيه آلية الجوار الأوروبية – أي أموال سياسة الجوار الأوروبية التي تبلغ 15.4 مليار يورو في الفترة من 2014 إلى 2020[126] –

[120] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 10 حزيران (يونيو) عام 2015.

[121] "Juncker to Halt Enlargement as EU Commission Head," *EUBusiness*, July 15, 2014.

[122] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 3 حزيران (يونيو) عام 2015.

[123] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[124] حوار مع مسؤولين فرنسيين في 18 حزيران (يونيو) عام 2015.

[125] European Commission, *Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: Review of the European Neighbourhood Policy*, JOIN(2015) 50 final, Brussels, November 18, 2015.
فيما يتعلق بالمفاضلة، أشارت خدمة العمل الخارجي الأوروبي إلى أنه:

> على الرغم من أن المبادئ والأهداف الأساسية لسياسة الجوار الأوروبية تطبق على جميع الشركاء، إلا أن علاقة الاتحاد الأوروبي مع كل شريك من شركائه تتسم بالتفرد وقد تم تصميم أدوات سياسة الجوار الأوروبية لتخدم كل هذه العلاقات. وتزود سياسة الجوار الأوروبية الاتحاد الأوروبي بمجموعة من الأدوات التي تتيح له تبني سياسته ومفاضلتها، بالتماشي مع التطورات والطموحات والاحتياجات المختلفة لشركائه" (EEAS, "European Neighborhood Policy [ENP]," fact sheet, undated[b]).

[126] European Commission, 'Towards a New European Neighbourhood Policy: The EU Launches a Consultation on the Future of its Relations with Neighbouring Countries," press release, March 4, 2015.

لتشمل الأمن والدفاع بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية. ويوجد إدراك متزايد بأن مفهوم الأمن قد تغير، وأضحت التهديدات هجينة بشكل أكبر، وهذا التطور قد يتطلب من الاتحاد الأوروبي تطويع أدواتهم الحالية وفقًا لذلك.[127]

---

[127] حوار مع مسؤول بالاتحاد الأوروبي في 17 حزيران (يونيو) عام 2015.

الفصل الخامس

الخاتمة

فرضت معظم الدول الأوروبية عقوبات دفعت بالإضافة إلى عوامل أخرى، روسيا إلى الركود وقيدت تطلعات النمو المستقبلية. وهو ما أفضى إلى أن تقوم الدول الأوروبية بتحويل مواردها إلى تعزيز أوكرانيا اقتصاديًا ودعم جهود الإصلاح بها. أقدمت عدة دول على زيادة نفقاتها العسكرية؛ في حين أوقفت دول أخرى الانخفاضات المقررة. وتتصدر الولايات المتحدة الإنفاق من خلال مضاعفة الأموال المخصصة لمبادرة تطمين أوروبا إلى أكثر من أربعة أضعاف في ميزانيتها للدفاع في السنة المالية 2017.

إن السيناريوهات وحالات الطوارئ المختلفة التي علمنا بها في السويد وإستونيا ولاتفيا وبولندا بشأن التصرفات الروسية وردود الأفعال المحتملة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ينبغي أن تُقيِّمها وزارة الدفاع الأمريكية. وهذا يشير إلى

- نظرة جادة إلى القدرات الروسية الطامحة إلى تقويض أي دولة من دول البلطيق سياسيًا، بما في ذلك الاستيلاء على جيب داخلي حدودي أو إثارة الاضطرابات الداخلية. يمكن لوزارة الدفاع الأمريكية استغلال الحيل السياسية العسكرية في إدراك الصعوبات المحتملة التي تواجه التحالف في التوصل إلى توافق في الآراء، والخيارات المتاحة أمام حلف شمال الأطلسي (الناتو) والوقت اللازم. سيكون من المهم أيضًا إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لقوات الأمن الداخلي في دول البلطيق.
- فهم أفضل للقدرة الروسية على منع وصول التعزيزات إلى دول البلطيق. ويمكن لوزارة الدفاع الأمريكية عرض بعض السيناريوهات "غير العادية" مثل الاستيلاء على جزيرة غوتلاند، من باب النمذجة والمحاكاة. وعلى نفس المنوال، بالنسبة للعمليات الجوية المستمرة فوق دول البلطيق، ما مدى الأهمية التي أصبح عليها الوصول إلى المجال الجوي السويدي (وربما الفنلندي)؟

- رؤية واضحة للدور الذي قد تنهض به كالينينغراد، بفضل دفاعاتها القوية المضادة للطائرات؛ كيف سينجح حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تحييد الدور العسكري لهذه المدينة؟ يثير موضوع تحييد مدينة كالينينغراد برمته قضية التصعيد ورد الفعل الروسي المحتمل لما تعتبره روسيا بمثابة ضربات موجهة ضد الأراضي الروسية.
- دعم تطوير تبادل المعلومات الاستخباراتية وصناعة القرار داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات والتحذيرات من التحرك الروسي.
- أكثر ما ينذر بالخطر هو القضية النووية. كيف يمكن السيطرة على التصعيد، وما الوسائل التي ستكون متاحة؟

مرة أخرى، ستؤدي خطة التكيّف لدى حلف شمال الأطلسي (الناتو) دورًا رئيسًا في التخفيف من بعض هذه التهديدات. وتشهد خطة التكيّف هذه اتفاقًا عامًا بين الأعضاء – كما اتضح من نتائج قمة ويلز 2014 وقمة وارسو 2016 – على عكس التدابير الأخرى مثل تقديم معونات فتاكة إلى أوكرانيا أو التمركز المسبق للقوات في دول البلطيق، التي لا تزال تشهد انقسامًا بين الدول الأوروبية. كما أن التوتّرات مع روسيا هي بمثابة فرصة، بمعنى أن تدابير التطمين تساعد في الحفاظ على مكاسب العمل المشترك بين شركاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد الانسحاب من أفغانستان. كما تشهد فرص الانضمام لعضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) تزايدًا في السويد وفنلندا.

الكرة الآن في ملعب روسيا، بشكل أساسي. إذا خففت روسيا من حدة الأزمة الأوكرانية أو حتى لم تكثف من مستويات المواجهة، فإن أغلب حكومات الدول الأوروبية ستقدِّر ذلك وتتجه لتخفيف العقوبات. في المقابل، إذا قامت روسيا بتصعيد مشاركتها في أوكرانيا أو التهديد بخطوات عدوانية في أي منطقة، فإن الحديث عن رد فعل آخر في أوروبا سيتجدد. قد تماطل روسيا أيضًا، مع العلم أن هناك فجوة جغرافية واضحة بين الدول المتاخمة لروسيا وغيرها بشأن المدى الفعلي والمباشر الذي يشكله التهديد الروسي، كما أن أزمة الهجرة تدفع المخاوف بشأن التهديدات الروسية بشكل أكبر لتصل بها إلى بيئة العديد من الدول الأوروبية. تمثل مخاطر الإرهاب الدولي والداخلي والحروب الأهلية في سوريا وليبيا والتدفق غير المسبوق للاجئين عناصر إرباك بالغة يبدو أنها تتصدر شواغل الجميع عدا أقرب دول الجوار لروسيا. ومع ذلك، فقد تسببت الأزمة الأوكرانية في إعادة التركيز داخل التحالف على الدفاع عن أراضي دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) للمرة الأولى منذ أكثر من 20 سنة. ويجب أن تستمر إعادة التركيز في إدخال تحسينات تدريجية

على القدرات الدفاعية للتحالف، في الوقت الذي تتلاشى فيه احتمالات التحرك الغربي المتفق عليه تجاه الأحداث الطارئة البعيدة خارج المنطقة.

الملحق A

قائمة الحوارات

الجدول A.1
الحوارات

المكان	عدد الحوارات	نوع المؤسسة (عدد الضيوف)
بلجيكا (بروكسل، مونس)	17	خدمة العمل الخارجي الأوروبي (9[a]) (EEAS)؛ مسؤول برلماني أوروبي (1)؛ مسؤولو هيئة الأركان الدولية بحلف شمال الأطلسي (الناتو) (14)؛ مسؤولون قطريون بحلف شمال الأطلسي (2)
إستونيا (تالين، نارفا)	5	وزارة الدفاع (2)؛ وزارة الخارجية (2)؛ مؤسسات أبحاث (2)؛ باحثون أكاديميون (1)؛ مسؤولون أجانب (2)
فرنسا (باريس)	7	وزارة الدفاع (3)؛ وزارة الخارجية (2)؛ مؤسسات أبحاث (4)
ألمانيا (برلين)	4[b]	مسؤولون (1)؛ مؤسسات أبحاث (4)؛ باحثون أكاديميون (1)
لاتفيا (ريغا)	8	وزارة الدفاع (2)؛ مسؤول حكومي سابق (1)؛ مؤسسات أبحاث (1)؛ مسؤولون أجانب (4)؛ متعاقدون أجانب (4)؛ باحثون أكاديميون (1)
بولندا (وارسو)	11	وزارة الدفاع (15)؛ مكتب الأمن الوطني (5)؛ مؤسسات أبحاث (8)؛ مسؤول حكومي سابق (1)
السويد (ستوكهولم)	10	وزارة الدفاع (1)؛ وزارة الخارجية (5)؛ البرلمان السويدي (1)؛ وسائل إعلام (2)؛ مؤسسات أبحاث (2)؛ مسؤولون أجانب (1)
الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن العاصمة، وأرلنغتون، فرجينيا)	6	مسؤولون أجانب (9)

[A] يتضمن حوارًا واحدًا عبر الهاتف.

[B] عُقدت مناقشات أخرى في برلين خلال مؤتمر عن "الحرب الهجينة" مع مسؤولين ومحللين ألمان وأجانب.

تستمد هذه الدراسة، في حالات قليلة، قياسها من حوارات أُجريت في أوكرانيا من أجل دراسات أخرى لمؤسسة RAND في الفترة ما بين نيسان (إبريل) وآب (أغسطس) 2015.

الملحق B

أدلة إرشادية للحوارات

كانت الحوارات مفتوحة، حيث كانت هذه الأسئلة تمثل دليلاً عامًا.

البيئة الاستراتيجية

1) هل يمكنك وصف علاقة دولتك/الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) بروسيا قبل آذار (مارس) 2014؟
2) هل يمكنك وصف علاقة دولتك/الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) بروسيا حاليًا؟
3) ما الذي يجعل روسيا على قدر من الأهمية بالنسبة لمصالح السياسة الخارجية لدولتك/الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟

تصوّرات التهديد

4) ما القضايا الأمنية الأكثر أهمية التي تجابهها دولتك/الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) حاليًا وما سببها؟
5) برأيك ما التهديدات الرئيسية التي تشكلها روسيا؟ كيف ترى تطور التهديد الروسي؟
6) برأيك ما الأدوات والأعراف المناسبة للاستعداد لتلك التهديدات والقضاء عليها؟
7) ما جوانب هذه الأزمة التي تجعل منها قضية عسكرية لدولتك/الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) (إن وجدت)؟
8) ما جوانب هذه الأزمة التي تجعل منها قضية سياسة داخلية لدولتك/الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) (إن وجدت)؟
   - A. هل ثمة تحرك شعبي في دولتك يدعم وضع روسيا في القضية الأوكرانية؟
   - B. هل تتمتع روسيا بالقدرة على التأثير على المجتمع المدني في دولتك (الرأي العام، وسائل الإعلام، الجامعات، إلخ)؟
   - C. هل ثمة انقسامات داخل دولتك تسعى روسيا أو دول أخرى إلى استغلالها؟

ما مدى حدة هذه الانقسامات؟ وما الاستجابات الإقليمية أو القومية المحتمل اتخاذها لمعالجة هذه الانقسامات؟

9) ما جوانب هذه الأزمة التي تجعل منها قضية اقتصادية ومالية لدولتك (إن وجدت)؟
10) ما جوانب هذه الأزمة التي تجعل منها قضية متعلقة بالطاقة لدولتك (إن وجدت)؟
11) هل مخاوفك فيما يتعلق بالأزمة الروسية مماثلة لمخاوف حلفائك وشركائك؟ إذا لم تكن كذلك، اذكر بعض الاختلافات.
12) هل تتشارك دول الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) المخاوف ذاتها فيما يتعلق بالأزمة مع روسيا؟ إذا لم تكن كذلك، اذكر بعض الاختلافات.

الاستجابة للتهديد

13) ما الإجراءات التي تتخذها دولتك/الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أجل تخفيف حدة القضايا التي وصفتها حالاً؟
14) ما التأثيرات السياسية والاقتصادية التي تخلفها هذه الإجراءات على دولتك/ الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟
15) ما المدة التي تتوقع أن تحتاجها لتنفيذ هذه الإجراءات؟
16) كيف ترى تعاون الدول الأوروبية، من عدمه، في مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة؟ وماذا عن التحديات والتهديدات التي تخص دولتك بشدة؟
17) كيف ترى تأثير بيئة التهديد الحالية على الأولويات والإنفاق الدفاعي في دولتك؟ وكذلك بين الدول الشركاء؟
18) كيف قد تؤثر الأزمة الحالية على مستقبل الأمن الأوروبي؟ وكذلك أمن حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟
19) ما الأدوات المناسبة لدى الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أجل الاستعداد لهذه التهديدات والقضاء عليها؟
20) ما التحركات الروسية التي ستبرر إجراءات إضافية من دولتك/الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) (أي ما "الخطوط الحمراء" التي على روسيا أن تتخطاها)؟ في حالة قيام روسيا بهذه التحركات . . .
   A. ما أنواع الإجراءات التي قد تتخذها دولتك من جانب واحد؟
   B. ما أنواع الإجراءات التي قد تؤيدها دولتك داخل الاتحاد الأوروبي؟
   C. ما أنواع الإجراءات التي قد تؤيدها دولتك داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟

إعادة تشكيل سياسة المشاركة

المشاركة مع روسيا

21) كيف غيّرت الأزمة الأوكرانية سياسة المشاركة الخاصة بدولتك/الاتحاد الأوروبي/ حلف شمال الأطلسي (الناتو) مع روسيا؟

22) كيف ترى تطور هذه العلاقة خلال الفترة التالية التي تتراوح من ستة أشهر إلى عام؟

23) ما الذي يلزم إجراؤه حتى يتم تطبيع علاقة دولتك/الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) مع روسيا؟

سياسة الجوار

24) كيف تؤثر الأزمة الأوكرانية على علاقة دولتك بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى *[إذا كانت الدولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي]*؟

A. هل تتوقع أن يشوب هذه العلاقات مزيد من التغييرات، وإذا حدث ذلك، في ظل أي ظروف قد يحدث ذلك؟

25) كيف تؤثر الأزمة الأوكرانية على علاقة دولتك بدول حلف شمال الأطلسي (الناتو) الأخرى *[إذا كانت الدولة عضوًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)]*؟

A. هل تتوقع أن يشوب هذه العلاقات مزيد من التغييرات، وإذا حدث ذلك، في ظل أي ظروف قد يحدث ذلك؟

26) كيف تؤثر الأزمة الأوكرانية على علاقة دولتك بالدول الأوروبية غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) (السويد، وفنلندا، وبيلاروسيا، وأوكرانيا، ومولدافيا)؟

A. هل تتوقع أن يشوب هذه العلاقات مزيد من التغييرات، وإذا حدث ذلك، في ظل أي ظروف قد يحدث ذلك؟

27) كيف تؤثر الأزمة الأوكرانية على علاقة دولتك بالدول غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) والدول غير الأوروبية في محيط روسيا (جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وتركمانستان، وطاجيكستان)؟

A. هل تتوقع أن يشوب هذه العلاقات مزيد من التغييرات، وإذا حدث ذلك، في ظل أي ظروف قد يحدث ذلك؟

28) كيف تؤثر الأزمة الأوكرانية على علاقات الاتحاد الأوروبي/حلف شمال الأطلسي (الناتو) مع الدول غير الأوروبية في محيط روسيا؟

A. هل تتوقع أن يشوب هذه العلاقات مزيد من التغييرات، وإذا حدث ذلك، في ظل أي ظروف قد يحدث ذلك؟

29) هل تتصور المضي قدمًا في دمج سياسي أو عسكري أو اقتصادي أو دمج من نوع آخر سواء كان كبيرًا أو صغيرًا في أوروبا؟ وكيف تعتقد إمكانية حدوث ذلك؟

العلاقة مع الولايات المتحدة

30) كيف ترى الدور السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا؟

31) هل تتوقع أن يتغير هذا الدور بمرور الوقت، وإذا حدث ذلك، كيف سيتغير؟

المراجع

Adamowski, Jaroslaw, "Latvia, Lithuania to Raise Defense Spending," *Defense News*, July 30, 2015. As of October 23, 2015:
http://www.defensenews.com/story/defense/international/europe/2015/07/29/latvia-lithuania-raise-defense-spending/30843863/

———, "NATO Agrees on E European Rotational Troops at Warsaw Summit," *Defense News*, July 8, 2016. As of August 19, 2016:
http://www.defensenews.com/story/defense/omr/roadtowarsaw/2016/07/08/nato-agrees-eastern-european-rotational-battalions-warsaw-summit/86863516/

"Après les Attentats, le Budget 2016 Prévoit 815 Millions d'Euros pour les Mesures de Sécurité," *Le Monde*, November 30, 2015.

Archick, Kristin, "The European Union: Questions and Answers," Congressional Research Service, January 19, 2016.

Aschehoug, Andrew-Sebastien, "Les Poupées Russes de la Propagande de Poutine en France," *Slate.fr*, February 11, 2015.

Assemblée Nationale, hearing of General Christophe Gomart, Commission de la Défense Nationale et des Forces Armées, Briefing No. 49, March 25, 2015. As of October 23, 2015:
http://www.assemblee-nationale.fr/14/cr-cdef/14-15/c1415049.asp#P3_69

"Audio: Hybride Kriegführung—'Vielmehr als ein Hype,'" German Ministry of Defense website, August 4, 2015. As of October 23, 2015:
http://www.bmvg.de/portal/a/bmvg/!ut/p/c4/NYu5CsMwEAX_SCvhQI4uwk1aN47d6UJZ0GHkld3k4yMVeQPTDA9WaCR1oFeEOakAb-1gMPvTJdDw8Ox3uu67mw2INhNFZVDD3k3XM5OSom1wibPZFUS5sy4V-CL7WUVhhaWLgYJRf8P_G9r4OcbpfrML7kBFuMzx9mEHBT/

"B-52 Bombers to Exercise over Sweden," Radio Sweden, May 20, 2015. As of October 23, 2015:
http://sverigesradio.se/sida/artikel.aspx?programid=2054&artikel=6170058

Balzli, Beat, Christoph B. Schiltz, and André Tauber, "Halten Sie sich an Frau Merkel. Ich Mache das!" *Die Welt*, March 8, 2015. As of October 23, 2015: http://www.welt.de/politik/ausland/article138178098/Halten-Sie-sich-an-Frau-Merkel-Ich-mache-das.html

"Belarus Says Does Not Need a Russian Military Base: Report," Reuters, October 6, 2015.

Birnbaum, Michael, "A Year into a Conflict with Russia, Are Sanctions Working?" *Washington Post*, March 27, 2015.

Central Intelligence Agency, *World Factbook*, website, undated. As of October 23, 2015:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/wfbExt/region_eur.html

Christie, Edward Hunter, "Sanctions After Crimea: Have They Worked?" *NATO Review*, undated. As of October 23, 2015:
http://www.nato.int/docu/Review/2015/Russia/sanctions-after-crimea-have-they-worked/EN/index.htm

CIA—*See* Central Intelligence Agency.

Clifton, Jon, "Russia Receives Lowest Approval in World; U.S. Highest," Gallup website, April 21, 2015. As of October 23, 2015:
http://www.gallup.com/poll/182795/russia-receives-lowest-approval-world-highest.aspx

Conley, Heather A., Theodore P. Gerber, Lucy Moore, and Mihaela David, "Russian Soft Power in the 21st Century: An Examination of Russian Compatriot Policy in Estonia," Center for Strategic and International Studies, August 2011.

de Larrinaga, Nicholas, "NATO's Tripled Baltic Air Policing Mission Begins," *Jane's Defence Weekly*, April 30, 2014.

Dempsey, Judy, "Time to End the EU-NATO Standoff," *Strategic Europe* blog, Carnegie Europe, December 8, 2014. As of October 23, 2015:
http://carnegieeurope.eu/strategiceurope/?fa=57423

"Déploiement d'un Détachement de Chars Leclerc à Drawsko," press release, French Embassy in Warsaw, updated May 8, 2015. As of October 23, 2015:
http://www.ambafrance-pl.org/Deploiement-d-un-detachement-de-chars-Leclerc-a-Drawsko

Directorate General for International Cooperation and Development, "The Instrument contributing to Stability and Peace (IcSP)," Brussels, European Commission, undated. As of October 25, 2015:
https://ec.europa.eu/europeaid/sectors/human-rights-and-governance/peace-and-security/instrument-contributing-stability-and-peace_en

Dreyer, Ina, and Nicu Popescu, "Do Sanctions Against Russia Work?" European Union Institute for Security Studies, Brief Issue No. 35, December 2014.

Duxbury, Charlie, "Sweden Plans to Increase Military Spending," *Wall Street Journal*, March 12, 2015. As of October 23, 2015:
http://www.wsj.com/articles/
sweden-plans-to-increase-military-spending-1426198507

EEAS—*See* European External Action Service.

Emmott, Robin, and Gabriela Baczynska, "Italy, Hungary Say No Automatic Renewal of Russia Sanctions," Reuters, March 14, 2016.

EU Naval Force Somalia, "Countering Piracy off the Coast of Somalia," fact sheet, undated. As of October 23, 2015:
http://eunavfor.eu/home/about-us

European Commission, "Towards a New European Neighbourhood Policy: The EU Launches a Consultation on the Future of its Relations with Neighbouring Countries," press release, March 4, 2015. As of October 23, 2015:
http://europa.eu/rapid/press-release_IP-15-4548_en.htm

———, *Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: Review of the European Neighbourhood Policy*, JOIN(2015) 50 final, Brussels, November 18, 2015. As of September 13, 2016:
https://eeas.europa.eu/enp/
documents/2015/151118_joint-communication_review-of-the-enp_en.pdf

European Commission and High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy, "Capacity Building in Support of Security and Development—Enabling Partners to Prevent and Manage Crises," Joint Communication to the European Parliament and the Council JOIN(2015) 17, Brussels, April 28, 2015. As of October 25, 2015:
http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52015JC0017
&from=EN

European External Action Service, "EUAM Ukraine," EEAS web page, undated(a). As of October 25, 2015:
http://www.eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/euam-ukraine/
index_en.htm

———, "European Neighborhood Policy (ENP)," fact sheet, undated(b). As of October 25, 2015:
http://eeas.europa.eu/enp/about-us/index_en.htm

———, "Common Security and Defence Policy: EU Integrated Border Assistance Mission in Libya (EUBAM Libya)," fact sheet, January 2015.

Evans, Stephen, "Germans Not Keen to Ruffle Russian Feathers," *BBC News* magazine, April 12, 2014.

Fabius, Laurent, "La Politique Étrangère de la France: Quelle Autonomie pour Quelle Ambition?" speech before the French Senate, October 15, 2015. As of October 25, 2015:
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/le-ministere-et-son-reseau/maedi-une-diplomatie-globale-au-21eme-siecle/la-politique-etrangere-de-la-france-quelle-autonomie-pour-quelle-ambition/article/la-politique-etrangere-de-la-france-quelle-autonomie-pour-quelle-ambition

"Face à la Russie, Jean-Claude Juncker Veut une armée Européenne," *L'Express* and Agence France-Presse, March 8, 2015. As of October 25, 2015:
http://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/face-a-la-russie-jean-claude-juncker-veut-une-armee-europeenne_1659168.html

Farmer, Ben, and David Blair, "Estonia Stages Biggest Military Exercise in Country's History amid Fears of Russian 'Aggression,'" *Telegraph*, May 12, 2015. As of October 25, 2015:
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/estonia/11600458/Estonia-stages-biggest-military-exercise-in-countrys-history-amid-fears-of-Russian-aggression.html

"Finland and Sweden Sign Memorandum of Understanding with NATO," press release, NATO Supreme Headquarters Allied Powers Europe Public Affairs Office, September 5, 2014. As of October 23, 2015:
http://www.aco.nato.int/finland-and-sweden-signing-a-memorandum-of-understanding-with-nato-for-operational-and-logistic-support.aspx

"Finnmark Celebrates 70-Year Liberation Anniversary," *Norway Post*, October 22, 2014. As of September 18, 2016:
http://www.norwaypost.no/news-politics/30251-

Ford, Matt, "After Crimea, Sweden Flirts with Joining NATO," *Atlantic*, March 12, 2014. As of October 25, 2015:
http://www.theatlantic.com/international/archive/2014/03/after-crimea-sweden-flirts-with-joining-nato/284362/

Galeotti, Mark, "The 'Gerasmiov Doctrine' and Russian Non-Linear War," blog post, *In Moscow's Shadows*, July 6, 2014. As of September 18, 2016:
https://inmoscowsshadows.wordpress.com/2014/07/06/the-gerasimov-doctrine-and-russian-non-linear-war/

"Germany and Russia: How Very Understanding," *Economist*, May 10, 2014.

Gibbs, Walter, "Russia and Norway Reach Accord on Barents Sea," *New York Times*, April 27, 2010.

Giegerich, Bastian, "Workshop Report: Perspectives on Hybrid Warfare," *IISS Voices*, International Institute for Strategic Studies, July 1, 2015. As of October 23, 2015:
https://www.iiss.org/en/iiss%20voices/blogsections/iiss-voices-2015-dda3/july-2632/perspectives-on-hybrid-warfare-cd5e

Higgins, Andrew, "Norway Reverts to Cold War Mode as Russian Air Patrols Spike," *New York Times*, April 1, 2015. As of October 23, 2015: http://www.nytimes.com/2015/04/02/world/europe/a-newly-assertive-russia-jolts-norways-air-defenses-into-action.html?_r=0

———, "Latvian Region Has Distinct Identity, and Allure for Russia," *New York Times*, May 20, 2015.

Hoffman, Frank, "On Not-So-New Warfare: Political Warfare vs. Hybrid Threats," *War on the Rocks*, July 28, 2014.

Infratest dimap, ARD-DeutschlandTREND, survey report, October 2014.

Johnson, Simon, "Sweden Intercepts Russian Military Planes Flying with Their Transponders Off over Baltic Region," Reuters, March 24, 2015. As of October 23, 2015:
http://www.businessinsider.com/r-sweden-intercepts-russian-planes-over-baltic-amid-regional-tensions-2015-3

Jones, Bruce, "Russia Place 38,000 Troops on Alert for Snap Exercises," *Jane's Defence Weekly*, March 16, 2015.

"Juncker to Halt Enlargement as EU Commission Head," *EUBusiness*, July 15, 2014. As of October 23, 2015:
http://www.eubusiness.com/news-eu/politics-juncker.x29

Kamp, Karl-Heinz, "NATO-EU Cooperation: Forget It!" *Strategic Europe* blog, Carnegie Europe, October 30, 2013.

Kanter, James, "E.U. to Extend Sanctions Against Russia, but Divisions Show," *New York Times*, December 18, 2015.

Karmanau, Yaras, "Putin Moves to Establish Russian Military Base in Belarus," Associated Press, September 19, 2015.

Kofman, Michael, Katya Migacheva, Brian Nichiporuk, Andrew Radin, Olesya Tkacheva, and Jenny Oberholtzer, "Lessons from Russia's Operations in Crimea and Eastern Ukraine," Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1498-A, 2017.

LaGrone, Sam, "Finns Drop Depth Charges Against 'Possible Underwater Object' near Helsinki," *U.S. Naval Institute News*, April 28, 2015. As of October 25, 2015:
http://news.usni.org/2015/04/28/finns-drop-depth-charges-against-possible-underwater-object-near-helsinki

Larrabee, F. Stephen, Stephanie Pezard, Andrew Radin, Nathan A. Chandler, Keith W. Crane, and Thomas S. Szayna, *Russia and the West After the Ukrainian Crisis: European Vulnerabilities to Russian Pressures*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1305-A, 2017.

"Latvia," *Jane's World's Armies*, July 2015.

Levintova, Ekaterina, "Good Neighbours? Dominant Narratives About the 'Other' in Contemporary Polish and Russian Newspapers," *Europe-Asia Studies*, Vol. 62, No. 8, 2010, pp. 1339–1361.

Lindblad, Erik, "The Future of Sweden's Partnership with NATO," paper, Sciences-Po (Paris School of International Affairs) and Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire, Spring 2014. As of October 25, 2015: http://www.sciencespo.fr/psia/sites/sciencespo.fr.psia/files/LINDBLAD_Erik_2014_IRSEM_PSIA_Prize.pdf

Major, Claudia, and Christian Mölling, "A Hybrid Security Policy for Europe: Resilience, Deterrence, and Defense as Leitmotifs," *Stiftung Wissenschaft und Politik* Comments, Vol. 22, German Institute for International and Security Affairs, April 2015. As of October 25, 2015: http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2015C22_mjr_mlg.pdf

Merchet, Jean-Dominique, "Ukraine: Les Français Ont une Vision 'Plus Mitigée" que l'Otan," Blog Secret Défense, *L'Opinion*, August 29, 2014.

———, "Une Délégation de Parlementaires Français se Rend en Crimée," *L'Opinion*, July 22, 2015, updated July 27, 2015. As of October 25, 2015 : http://www.lopinion.fr/22-juillet-2015/delegation-parlementaires-francais-se-rend-en-crimee-26442

Merkel, Angela, Speech by Federal Chancellor on the Occasion of the 51st Munich Security Conference, Munich, February 7, 2015. As of October 25, 2015: http://www.bundesregierung.de/Content/EN/Reden/2015/2015-02-07-merkel-sicherheitskonferenz_en.html

"Merkel Toughens Up," *Economist*, November 19, 2014.

NATO—*See* North Atlantic Treaty Organization.

NATO Defence and Security Committee, "The Readiness Action Plan: Assurance and Deterrence for the Post-2014 Security Environment," NATO Parliamentary Assembly, April 16, 2015.

"NATO Halves Baltic Air Policing Mission," Agence France-Presse, August 4, 2015. As of October 23, 2015: http://www.defensenews.com/story/defense/international/europe/2015/08/04/nato-halves-baltic-air-policing-mission/31139949/

"NATO's Practical Support to Ukraine," fact sheet, North Atlantic Treaty Organization, June 2015. As of October 25, 2015: http://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2015_06/20150624_1506-Factsheet_PracticalSupportUkraine_en.pdf

Neukirch, Ralf, "Is Germany a Country of Russia Apologists?" *Spiegel*, March 31, 2014.

Neumann, Peter R., "Foreign Fighters Total in Syria/Iraq Now Exceeds 20,000; Surpasses Afghanistan Conflict in the 1980s," London: International Centre for the Study of Radicalisation, January 26, 2015. As of October 23, 2015:
http://icsr.info/2015/01/foreign-fighter-total-syriairaq-now-exceeds-20000-surpasses-afghanistan-conflict-1980s/

Noack, Rick, "Why Do Nearly 40 Percent of Germans Endorse Russia's Annexation of Crimea?" *Washington Post*, November 28, 2014.

North Atlantic Treaty Organization, "Founding Act on Mutual Relations, Cooperation and Security Between NATO and the Russian Federation," May 1997. As of October 23, 2015:
http://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_25468.htm

———, *Wales Summit Declaration*, September 5, 2014. As of October 25, 2015:
http://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_112964.htm

———, "NATO Publishes Defence Expenditures Data for 2014 and Estimates for 2015: Financial and Economic Data Relating to NATO Defence," press release PR/CP(2015) 093-COR1, June 22, 2015. As of October 25, 2015:
http://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2015_06/20150622_PR_CP_2015_093-v2.pdf

———, *Warsaw Summit Communiqué,* July 9, 2016. As of August 24, 2016:
http://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_133169.htm

"Norway Kicked Russian Patrol Vessels out of Spitsbergen," *Barents Observer*, May 27, 2008.

Norwegian Ministry of Foreign Affairs, "Norway's Arctic Policy," 2015.

Ochmanek, David, Andrew R. Hoehn, James T. Quinlivan, Seth G. Jones, and Edward L. Warner, *America's Security Deficit: Addressing the Imbalance Between Strategy and Resources in a Turbulent World*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RB-9870-RC, 2015. As of October 23, 2015:
http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1223.html

O'Dwyer, Gerard, "Norway, Russia Strengthen Relations," *Defense News*, April 4, 2012.

———, "Russia Warns Sweden and Finland Against NATO Membership," *Defense News*, June 12, 2014. As of October 23, 2015:
http://www.defensenews.com/article/20140612/DEFREG01/306120040/Russia-Warns-Sweden-Finland-Against-NATO-Membership

———, "Sweden and Finland Pursue 'Special Relationship' with NATO," *Defense News,* October 10, 2014.

———, "Sweden Proposes Aggressive Nordic Defense," *Defense News*, February 10, 2015a. As of October 23, 2015:
http://www.defensenews.com/story/defense/policy-budget/warfare/2015/02/10/sweden-nordic-cooperation-russia-nordefco-cooperation-nbg--sreide-battlegroup/22865811/

———, "New Poll Shows Sharp Shift in NATO Support," *Defense News*, September 17, 2015b.

———, "9.8% Budget Hike Set for Norwegian Armed Forces," *Defense News*, October 9, 2015c.

Philippot, Damien, and Esteban Pratviel, "Les Français, la Perception du Conflit Ukraino-Russe et la Livraison de Navires de Guerre à la Russie," poll of the Institut Français d'Opinion Publique for *La Tribune*, January 2015. As of October 23, 2015:
http://www.ifop.com/media/poll/2912-1-study_file.pdf

"Poll Shows More Swedes in Favor of NATO for First Time," Reuters, October 29, 2014. As of October 23, 2015:
http://www.reuters.com/article/2014/10/29/us-sweden-nato-idUSKBN0II1XN20141029

Pond, Elizabeth, "Secrets of the Baltic: Swedish Cold War Neutrality Revisited," *World Policy* blog, September 26, 2012. As of October 23, 2015:
http://www.worldpolicy.org/blog/2012/09/26/secrets-baltic-swedish-cold-war-neutrality-revisited

"Remarks by President Donald Tusk After the First Session of the European Council Meeting," Brussels, European Council, March 19, 2015. As of October 25, 2015:
http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/03/19-european-council-intermediate-remarks-tusk/

Rettman, Andrew, "EU 'Civilian' Mission Training Paramilitaries in Libya," *EUObserver*, November 18, 2013.

Rottem, Svein Vigeland, "The Political Architecture of Security in the Arctic—The Case of Norway," *Arctic Review on Law and Politics*, Vol. 4, No. 2, 2013.

"Russia Examines 1991 Recognition of Baltic Independence," BBC News, June 30, 2015. As of October 23, 2015:
http://www.bbc.com/news/world-europe-33325842

"Russia-Norway Tensions at Liberation Ceremony," *Local*, October 25, 2014. As of October 23, 2015:
http://www.thelocal.no/20141025/russia-norway-tensions-at-liberation-celebration

Shevel, Oxana, "The Politics of Citizenship Policy in Post-Soviet Russia," *Post-Soviet Affairs*, Vol. 28, No. 1, 2012.

Shlapak, David A., and Michael Johnson, *Reinforcing Deterrence on NATO's Eastern Flank: Wargaming the Defense of the Baltics*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1253-A, 2016. As of September 8, 2016: http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1253.html

Simmons, Katie, Bruce Stokes, and Jacob Poushter, "NATO Publics Blame Russia for Ukrainian Crisis, but Reluctant to Provide Military Aid," Pew Research Center, June 10, 2015.

SIPRI—*See* Stockholm International Peace Research Institute.

Smith-Windsor, Brooke, "Putting the 'N' Back in NATO: A High North Policy Framework for the Atlantic Alliance?" NATO Research Paper No. 94, July 2013.

Stockholm International Peace Research Institute, "Regional Coverage," database, undated. As of October 23, 2015: http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database/regional_coverage

———, "Trends in World Military Expenditure 2014," fact sheet, April 2015.

Sverdrup, Ulf, and Elana Wilson Rowe, "Norway Is Re-Thinking Its Russian Relations," *Europe's World*, Summer 2015. As of October 23, 2015: http://europesworld.org/2015/07/14/norway-re-thinking-russian-relations/#.VuxT42f2aM8

"Swedish Defense Bill 2016–2020," Government Offices of Sweden, April 24, 2015. As of October 23, 2015: http://www.government.se/government-policy/defence/the-swedish-defence-bill-2016-2020/

Tardy, Thierry, "Enabling Partners to Manage Crises: From 'Train and Equip' to Capacity-Building," European Union Institute for Security Studies Brief, Issue No. 18, June 2015.

"Timeline—EU Restrictive Measures in Response to the Crisis in Ukraine," Brussels, European Council, undated. As of October 23, 2015: http://www.consilium.europa.eu/en/policies/sanctions/ukraine-crisis/history-ukraine-crisis/

Troianovski, Anton, "Germany Seeks to Counter Russian 'Propaganda' in the Baltics," *Wall Street Journal*, April 17, 2015.

"Ukraine/Macro-Financial Assistance," Brussels, European Commission, updated July 22, 2015. As of October 23, 2015: http://ec.europa.eu/economy_finance/international/neighbourhood_policy/ukraine_en.htm

U.S. Energy Information Administration, "Norway," database, updated April 28, 2014. As of October 23, 2015: http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=no

Van Puyvelde, Damien, "Hybrid War—Does It Even Exist?" *NATO Review*, 2015. As of November 29, 2015:
http://www.nato.int/docu/review/2015/Also-in-2015/hybrid-modern-future-warfare-russia-ukraine/EN/index.htm

Vandiver, John, "NATO: Fewer Flights Needed to Patrol Baltic Airspace," *Stars and Stripes*, August 5, 2015.

Wade, Jonathan, "Norway-Led Arctic Challenge Exercise 2015 Starts," Sentinel Analytical Group, May 25, 2015. As of October 23, 2015:
http://thesentinel.ca/norway-led-arctic-challenge-exercise-2015-starts/

Wike, Richard, Bruce Stokes, and Jacob Poushter, "Global Public Back U.S. on Fighting ISIS, But Are Critical of Post-9/11 Torture," comment on Pew Research Center Spring 2015 *Global Attitudes Survey*, June 23, 2015. As of October 23,2015:
http://www.pewglobal.org/2015/06/23/1-americas-global-image/

Winnerstig, Mike, ed., "Tools of Destabilization: Russian Soft Power and Non-Military Influence in the Baltic States," Sweden Defense Research Agency, December 16, 2014. As of October 23, 2015:
http://www.foi.se/rapport?rNo=FOI-R--3990--SE

Zevelev, Igor, "Russia's Policy Toward Compatriots in the Former Soviet Union," *Russia in Global Affairs*, Vol. 6, No. 1, January–March 2008.

لقد شكل ضم روسيا لشبه جزيرة القِرم واحتلالها في آذار (مارس) 2014 بصورة غير قانونية تحد في وجه سلامة الحدود الإقليمية لأوروبا وأكد، بعد حرب جورجيا في عام 2008، على أن روسيا قد تتصدى بعنف للتحديات المتصوّرة فيما تعتبره مجالاً لنفوذها. وتتناول هذه الدراسة أولاً كيفية تصوّر الدول الأوروبية لسلوك روسيا في أوروبا الشرقية والشمالية، وما إذا كانت تعتبر سلوك روسيا سياستها في هذه المناطق بمثابة أولوية أمنية مهمة. ونحدد عددًا من الانقسامات داخل أوروبا فيما يتعلق بتصوّرات التهديد، كما نحلل إذا ما كانت هذه الانقسامات تتضمن تصوّرات حلف شمال الأطلسي (الناتو) والولايات المتحدة. وفيما يبدو أن أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذين يحتلون مواقع جغرافية أقرب إلى روسيا، هم الأكثر قلقًا بشأن سلوك روسيا العدواني، كما يساورهم القلق بشأن التحالف غير المجهّز كما ينبغي للاستجابة للأزمة الحالية. ثانيًا، تحلل الدراسة كيفية استجابة الدول الأوروبية للسلوك الروسي. وعلى الرغم من موافقة الدول الأوروبية بشكل عام على ضرورة الاستجابة الحازمة، إلا أنها أيضًا تحرص على المحافظة على قنوات اتصال مفتوحة مع روسيا. وأخيرًا، تبحث الدراسة كيفية قيام الدول الأوروبية بتشكيل علاقتها مع روسيا في المستقبل؛ والتدابير القائمة التي تنوي الحفاظ عليها؛ والتدابير الجديدة التي قد تنفذها؛ وتطلعات التوسع لدى حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي. وتستند هذه العلاقة المستقبلية إلى فهم عام مراده أن العلاقات مع روسيا شهدت تغيرًا لن يعود لسابق عهده؛ كما إنه من غير المحتمل أن تتبدد التوتّرات على المدى القريب؛ وأن الإجراءات المستقبلية تجاه روسيا ستتوقف على السلوك الروسي.



www.rand.org

$20.00
ISBN-10 0-8330-9637-0
ISBN-13 978-0-8330-9637-1



Arabic translation of:
"European Relations with Russia"
RR-1579/1-A